

# مجلة جيل

## الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc.com



العام الرابع – العدد 15 : فبراير 2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيايوي

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

### الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. مسعد عبد العاطي الشتيوي أستاذ القانون الدولي - مصر.

د. أمين البار - أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر.

### التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل - العراق-

## قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

### بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

### سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

### نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@jjilrc-magazines.com**

## الفهرس

### الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"، محمد سنوسي جامعة أكدينيز (أنطاليا)-تركيا.
- 31 • دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 الى 2014) ولد بومعزة صونيا، جامعة الجزائر3.
- 49 • الهوية الوطنية الامريكية: دراسة في الثوابت والتحديات للسياسة الخارجية، مالك محسن العيساوي، الجامعة المستنصرية، العراق.
- 63 • استراتيجيات الإعلام الأمني ومساهمته في بناء منظومة للأمن والدفاع، صليحة كباي، جامعة قسنطينة 3، الجزائر.
- 75 • واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي، سي طاهر قاضي، جامعة المنار، تونس.
- 89 • توجهات السياسة العامة في الجزائر ما بين 2001-2018 السياسة السكانية أنموذجا، بن غربي ميلود، جامعة الجلفة، الجزائر.
- 99 • إفريقيا: بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة، نورالدين الداودي، جامعة عبد المالك السعدي المغرب-
- 109 • Democracy in Lebanon: Political Parties and the Struggle for Power Since Syrian Withdrawal  
 لخص الكتاب: عبد الهادي العجلة، معهد أنواع الديمقراطية، جامعة جوثنبرج السويد.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018



## الإفتتاحية

### بسم الله الرحمن الرحيم

يصادف هذا العدد الجديد من المجلة إحياء مناسبة عالمية ألا وهي اليوم العالمي للمرأة، ونرى في هذه المناسبة سلوك مجتمعي محلي وعالمي سلبي اتجاه إنسان يتمتع بكافة القدرات التي يتمتع بها الرجل وهما من خلق خالق واحد مع الاعتراف بالاختلاف البيولوجي الذي لا ينحى من دون شك نحو الذونية والا مساواة. ويستقيم الحديث في هذا المقام إذا ما رصدنا مساهمة الفكر النسوي في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتي سبق وأن استقصيناها أكاديميا في مقالات منشورة عبر إصدارات المركز وهيئاته العلمية، استعرضنا من خلالها محطات مضيئة للمرأة في تطوير الفكر السياسي النخبوي النظري والفني العملي وتوصلنا في ذات السياق إلى أن مجرد طرح المساواة بين الجنسين كقضية والنضال من أجلها ينم عن قصور فكري يجب على المرأة التخلص منه والنأي بنفسها عن منطق الذكر والأنثى.

والحمد لله رب العالمين الذي فضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيوي



## الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"

محمد سنوسي باحث دراسات عليا في العلاقات الدولية بجامعة أكدينيز (أنطاليا)-تركيا.

### Abstract :

In the light of international and regional transformations, the majority of political systems tend to maximize the role of individuals and social entities within the social and political structure of the state, based on modern approaches and strategies in political and administrative work, such as "participatory democracy "and" As well as to stand up to the supervisor and evaluation strategies to promote and develop local political participation on the one hand, as well as to send the pattern of civil and participatory culture among individuals.

The Algerian political system, for its part, through its political reforms since 1989, stopped at the participatory role of individuals and civil society organizations in the framework of participatory democracy at the local level, which is considered the highest degree of political participation compared to classical democracy and its applications in political systems, especially the representative model, the political discipline in Algeria continued to encourage popular participation in local elected activities and activities, whether in the local sector. They did not abandon this approach from a legal legislative framework that allows citizens to exercise their rights The control over the work of these bodies.

In this paper we will discuss the conceptual frameworks of participatory democracy and local governance, as well as the theoretical determinants governing the consolidation of participatory democracy within political systems, highlighting the reality of Algerian civil society in the consolidation and embodiment of local governance and participatory democracy

**Keywords:** participatory democracy, local governance, civil society, popular participation.

## الملخص:

في ظل التحوّلات الدّولية والإقليمية، تتّجه أغلبية النظم السياسية إلى تعظيم دور الفرد والكيانات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي والسياسي للدولة، وهذا من منطلق مقاربات وإستراتيجيات عصرية في العمل السياسي والإداري، على غرار " الديمقراطية التشاركية " و " الحوكمة المحلية"، وكذا الوقوف على الإستراتيجيات الرقابية و التقويمية لترقية و تنمية المشاركة السياسية المحليّة من جهة، وكذا بعث نمط الثقافة المدنية و المشاركة لدى الأفراد.

النظام السياسي الجزائري من جهته من خلال الإصلاحات السياسية التي قام بها منذ 1989، وقف عند الدور التشاركي للأفراد و منظمات المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، و التي تعتبر أرقى درجات التي بلغتها المشاركة السياسية مقارنة بالديمقراطية الكلاسيكية، و ما آلت إليه تطبيقاتها في النظم السياسية خاصة النموذج التمثيلي منها، فقد كان و لازال الخطاب السياسي في الجزائر يشجّع على المشاركة الشعبية في فعاليات و أعمال المجال المحلية المنتخبة سواء في شقّها المحلي، و لم تخلوا هذه المقاربة من إطار قانوني تشريعي يتيح للمواطن ممارسة حقه في الرقابة على أعمال هذه الهيئات .

حيث سنناقش في هذه الورقة الأطر المفاهيمية للديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة، و كذا المحددات النظرية التي تتحكّم في ترسيخ الديمقراطية التشاركية داخل النظم السياسية، مع تسليط الضوء على واقع المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ و تجسيد الحوكمة المحليّة و الديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية، المجتمع المدني، المشاركة الشعبية.

## مقدمة:

تشير الأدبيات و الدراسات المتعلقة بالديمقراطية سواء في بعدها الفلسفي أو السياسي أو حتى سياقها الليبرالي إلى أحقيّة الشعب بممارسة سلطته الشرعية في تسيير شؤونه، و أنّ المرجعية الفكرية في ذلك هي التجربة اليونانية القديمة و تقديمهم لنموذج الديمقراطية المباشرة و قدرتهم على ممارستهم لحقهم الشرعي، وكذا قدرتهم على إنشاء مؤسسات تعكس الإرادة الجماهيرية ثمّ تطوّر مفهوم الديمقراطية مع بروز التحوّلات السياسية في مساق تاريخي معيّن أفرزت على إثرها التجارب السياسية في الدول الأوروبية الديمقراطية التمثيلية، و هذا ما حاول تقديمه جملة من المفكرين و الفلاسفة كإطار نظري فكري للممارسة الديمقراطية على غرار "جون لوك" و "جان جاك روسو".

الثقافة السياسية من جهتها كانت المؤشّر الأبرز و الذي تطرّق لها كلّ من "غابريال الموند" و "سيدني فاربا". و هذا من منطلق الأنماط الثقافية و المجتمعية المتحكّمة في بلورة ثقافة مدنية قابلة على التفاعل و مخرجات النظام السياسي و سياساته، و مدى قدرة الجمهور على مناقشة القضايا الوطنية و وضع مقاربات نظرية لطرح مزيج من الأبعاد و المنطلقات التي تحكّم العمل السياسي، و الذي يكون المجتمع طرفا فيه، من

جهة أخرى يبرز عامل الوعي السياسي و الذي هو المعيار الرئيسي الذي سنعتمد عليه في دراستنا هذه إلى جانب عدة متغيرات منها التنشئة السياسية و الاجتماعية و الثقافة السياسية و الحكم الراشد، و ذلك قصد الإلمام بالموضوع قصد الدراسة من جانبه الاجتماعي و في إطار النموذج الجزائري و سعيه لتثمين و ترسيخ الديمقراطية التشاركية في جانبها المحلي و وضع آليات قانونية و سياسية، و حتى اجتماعية لتفعيلها إلى جانب تقديم نظام حوكمة محلية يسعى من خلاله النظام الجزائري إلى ترشيد النفقات العمومية، و العمل على تفعيل الرقابة الشعبية و الإدارية على المجالس المنتخبة من جهة و كذا تحصيل مرد ودية في الأداء المحلي و ذلك بتوافر أسس و مقومات الحكم الراشد على النطاق المحلي، و هذا ما دفعنا إلى وضع الإشكالية التالية :

إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة في النظام السياسي و الإداري الجزائري؟

#### التساؤلات الفرعية:

- فيما يتمثل البعد المفاهيمي لدراسة الديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد؟
- ما هي المحددات الاجتماعية و السياسية لترسيخ الديمقراطية التشاركية؟
- ما هو دور مؤسسات المجتمع في تفعيل الحوكمة المحليّة؟

#### فرضيات الدراسة:

- يرتبط تجسيد الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة بترسيخ أبعاد سلوكية داخل المجتمع السياسي.
- كلّما زادت فعالية المؤسسات الاجتماعية على المستوى المحليّ كلّما زادت مشاركة الفرد في صنع السياسات المحليّة.

و ستكون الإجابة عن الإشكالية السابقة في إطار المخطط التالي:

- 1 - ماهية الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة .
  - 2 - محددات ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة.
  - 3 - الفواعل الاجتماعية و دورها في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في الجزائر.
- الخلاصة.

#### 1 - ماهية الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة :

لمعالجة المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة، علينا الانطلاق من البعد الفكري و الاجتماعي للثقافة الديمقراطية و التي تعتبر الأساس الإنساني و المعطى الفكري، لبلورة ثقافة المشاركة في رسم السياسات داخل النظام السياسي بشكل عام و الإدارة المحليّة بشكل خاصّ.

## 1.1 – دينامية الثقافة الديمقراطية :

تمتاز ثقافة الديمقراطية بالحركية المنظمة والهادفة لمجموعة الأفكار، والمبادئ والأطر القانونية المنفتحة على مجموع التشكيلات والمؤسسات الإدارية والسياسية ذات التطور الدائم، فالثقافة الديمقراطية هي جملة من النشاطات الفكرية والمادية والنفسية والسلوكية، والتي تكون خارجة عن التأثير الطبقي والطائفي والمذهبي بل هي عبارة عن موازنة ما بين البنية السياسية والموضوع السوسيولوجي وهدفها توافق المصالح العامة والخاصة، وهذا موازنة مع الضمانات القانونية للحقوق الفردية والحريات العامة، وهي في إطار نسق فكري يتمحور حول الواقعية لإيجاد الحلول لجميع الظواهر والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ومتغيرات إنسانية ترعى القيم والمثل والأخلاق السياسية، إضافة إلى ذلك فإن الديمقراطية تراعي الجانب النفسي والجمالي للفرد والجماعة، لأنها المعنية قبل غيرها من إشباع الحاجات النفسية للفرد في مضامين الحريات، أو الغداء الروحي في الآداب والفنون والآراء والخيارات التي تقف عند حريات الآخرين<sup>1</sup>

إن أهم مبادئ دينامية الثقافة الديمقراطية هي :

- القدرة على التجديد والتحديث المؤسسي وذلك من خلال توفير هامش تبادل الآراء وحرية التعبير والمشاركة في التغيير.
- القدرة على مراجعة الأخطاء وتقويم السياسات وذلك بتوقر المسؤولية المشتركة في صنع و تنفيذ ومتابعة القرار، وهذا عن طريق العلاقة التكاملية بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية واستقلالية السلطة القضائية .
- تجاوز النظريات التقليدية في الدراسات الدستورية والسياسية وذلك من منطلق العقد الاجتماعي و حتمية العقد الذي يتيح للحاكم والسلطة السياسية الاستفادة من تنازل المواطنين عن حق المشاركة في صنع القرار ، وذلك بوجود ممثلين عنهم فيما يصطلح عليه بالمجالس المنتخبة .
- توفير حرية الصحافة والإعلام ووجود مجتمع مدني فعّال قائم على الاستقلالية ومباشرة الرقابة الشعبية ، والتي سنركّز عليها فيما يلي من هذه الدراسة.<sup>2</sup>

## 2.1 – مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تشير الديمقراطية التشاركية أو كما يصطلح عليها البعض بالديمقراطية المشاركة إلى وجود مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، كما تمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم

<sup>1</sup> فاطمة بدوي، علم اجتماع المعرفة. منشورات جروس براس، بيروت، 1988، ص: 83.

مجلة دراسات دولية، محمود صالح الكروي، "النظام السياسي.. بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية، (العدد 39)، ص 125

بصفة دورية، و في ظل شفافية تتيح لهم الاشتراك في صنع السياسات العامة ، و هذا في إطار أوسع و المتمثل في الهندسة السياسية<sup>1</sup>

أما في شقها المحلي فهي أحقية الشعب ممارسة سلطته عن طريق وجود آليات مشاركة في صناعة القرار المحلي، و رسم السياسات العامة المحلية و هذا على غرار فتح حرية إبداء الرأي و المبادرة بمشاريع تنمية، و إشراك المجتمع المدني المحلي في إدارة الأقاليم المحلية رفقة المجالس المنتخبة زيادة على الاستثمار في الثورة العلمية و التكنولوجيا و فتح مجال الاطلاع على المخرجات السياسية و الإدارية من مداولات و قرارات على مواقع الكترونية متاحة للجمهور تفتح مجال التفاعل الشعبي بين طبقات المنظومة المحلية.

و في هذا الإطار يمكن أن تؤدي ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور أو الكشف عن حتمية تطبيق الديمقراطية التشاركية ، و ذلك كنمط من أنماط الديمقراطية التي تعتمد على الإدارة الذاتية بين المواطنين أو حتى الديمقراطية التداولية و التي تقوم على الاتفاق ، و ضبط النزاع الإنسانية بهدف الوصول إلى قرارات تتسم بالشرعية ، كذلك تعتبر ديمقراطية المعلومات أو الرقمية كعنصر أساسي من الديمقراطية التشاركية و ذلك على أساس حماية خصوصية الأفراد و الحق في المعرفة وحق استخدام المعلومات، و كذا حق المواطن في الاشتراك المباشر في كل مستويات صنع القرارات المحلية و الحكومية.<sup>2</sup>

أما "ريان فوت" في كتابها "النسوية و المواطنة" رأت ان الديمقراطية التشاركية تتطلب قدرا كبيرا من الجهد و العمل التطوعي من طرف كل مواطن عادي مع إلزامية تمكين الفواعل الاجتماعية ، و هذا من منطلق إدراج الاستشارة الجماهيرية في مراحل صناعة القرار و السياسة العامة للدولة<sup>3</sup>

و في سياق الحديث عن الدور التكنولوجي في تشكيل المشاركة الجماهيرية انصرف "كينيث هاكر" إلى تحديد عدد من المبررات النظرية ، و التي من شأنها توضيح دور تكنولوجيا الاتصال على التوجه الجديد للنظرية الديمقراطية:

- خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات تمكنه من تقييم السياسة العامة، هو تحصيل لوجود آليات عصرية تتيح له تشكيل تفضيلاته السياسية.

مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، بن دومية نعيمة، "الهندسة السياسية و دورها في تحقيق الديمقراطية و تفعيل الحكم الرشيد"، (العدد الثاني، مايو 2015)، ص 110.

شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، 2004، ص 51

<sup>3</sup> ريان فوت ، تر: أيمن بدر سمر الشيشكلي، النسوية و المواطنة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص: 195.

- توسيع نطاق المشاركة السياسية، و الابتعاد عن بعض السلوكيات الذي من شأنها عرقلة مسار السلوك السياسي للفرد على غرار ( الخجل، الخوف، الولاء الضيق...) و في هذه المرحلة يمكننا تعدي الأطر التقليدية للديمقراطية التمثيلية.
- وجود وسائل الاتصال المعاصر من شأنها إتاحة فرصة لإنشاء تجمعات و تنظيمات مستقلة عن رقابة الدولة، و هذا ما يسمح بتداول موضوعات و نقاشات تخص الشأن العام، دون فرض حظر أو رقابة على أفكار الأفراد.
- خلق علاقة مباشرة ما بين السلطة السياسية و المؤسسات الرسمية و المواطن، دون وجود وسائل الاتصال التقليدي أو وسائط سياسية، على غرار الأحزاب السياسية و البرلمان في شقه التمثيلي و هذا ما ينقل المواطن من متابع للشأن العام لمشارك في صياغته و رسم سياساته.<sup>1</sup>

### 3.1 - مفهوم الحوكمة المحليّة و متطلّباتها:

يعتبر مفهوم الحوكمة المحليّة هو نتاج ظهور مفهوم الحكم الراشد ، و هذا كإستراتيجيات جديدة للبنك الدولي سنة 1989 في سياق التغيير و التحولات التي شهدها العالم آنذاك، و كذا نتيجة التحول في مفهوم و وظائف الحكومة و تطور الدراسات في علم الإدارة بشكل عام، حيث إن مفهوم الحوكمة ارتبط بالتداخل و التشابك الذي شهدته عملية صنع السياسات العامة ما بين فواعل سياسية و اجتماعية و اقتصادية عديدة بعد أن كانت حكرًا على القطاع الحكومي و المؤسسات الرسمية في الدولة، فهذا التحول نقل النظام المحلي من نظام تسيطر عليه المجالس المنتخبة و ذلك تحت شرعية التمثيلية الشعبية إلى نظام محلي يشارك في المجتمع المدني و الهيئات غير الحكومية و الأفراد .

و يركّز مفهوم الحوكمة على عدّة أسس و منطلقات أهمّها قيم المساءلة و الشفافية و القدرة على التنبؤ و المشاركة الواسعة لجميع شرائح المجتمع في إدارة شؤونهم ، و هذا كعلاقة حتمية ما بين المواطن و الحكومة في سياق عصرنة التسيير العمومي و الحكم المحلي.<sup>2</sup>

و مما سبق فإن مفهوم الحوكمة المحلية " استخدام السلطة السياسية و الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ".

و يوضّح الإعلان الصادر عن الاتحاد العالمي لإدارة المدن المنعقد بصوفيا 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 52.

مجلة التواصل، بومدين طاشمة، "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، (العدد 26، جوان 2012)، ص: 29 30.

## Good local governance على النحو التالي :

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة لمستويات محلية مختلفة وفق أطر قانونية.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي .
- تهيئة ظروف من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي، و تمكين مالي و بشري للتسيير الرشيد و الفعال.<sup>1</sup>

و في سياق الحديث عن الحكم الراشد المحلي علينا رصد أهم مقوماته و متطلّبات تطبيقه في النظم المحليّة المعاصرة و التي أقرّها برنامج الأمم المتحد الإنمائي، و التي جاء بها على أساس مقومات الحكم الراشد كالتالي:

### ✓ المشاركة: (participation)

و تشير إلى حق كل مواطن بغض النظر عن الجنس في إبداء الرأي و المشاركة في صنع القرار إما مباشرة أو عن طريق المجالس التمثيلية المنتخبة ، و هذا ما يتطلّب تشريعات تضمن الحقوق السياسية و المدنية للأفراد و الجماعات داخل نسق تفاعلي منتظم.

### ✓ تعميق مفهوم المواطنة:

و هو مؤشّر مهمّ ، حيث أن المواطنة تعني شعور دائم و لصيق بالفرد يجعله ملتزما بمسؤولية اتجاه الغير و من يشترك معه العيش في أرض واحدة، و بالتالي فهذا الشعور ينمو لدى الأفراد بدافع الاجتهاد قصد العمل على سلامة و استقرار الوطن و وحدته و اندماجه و بالتالي تحصيل الفرد على قدرات مادية و معنوية، تؤهله للمشاركة لإنجاح مهام المواطنة على غرار المشاركة السياسية و السعي للصالح العام.<sup>2</sup>

### ✓ حكم و سيادة القانون: (rule of law)

و المقصود هو سيادة الحكم على جميع المؤسسات و الأفراد داخل الدولة دون تمييز، و ذلك في إطار وجود تنظيمات و تشريعات حامية لحقوق الإنسان و موضحة للعلاقة بين السلطات و تضمن الفصل بينها و استقلالية السلطة القضائية، و هذا كضمانات قانونية لممارسة المواطنة الإيجابية في ظل نظام سياسي توافقي قائم على الشرعية الدستورية.

### ✓ الشفافية: (transparency)

و تتمثل في حقّ المواطنين في التعرف و الاطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة، و تعتبر هذه المهمة مسؤولية الدولة بكافة مؤسساتها سواء السياسية او الاقتصادية العامة، و هذا كالية لتجسيد

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 30.

<sup>2</sup> Bertrand badie. le developement politique, Économica.paris , 1984 ,3 e . édition.,p.4

مبدأ الرقابة الشعبية و توسيع دائرة المشاركة في المحاسبة و تقليص نسب الفساد و التعاملات غير الشرعية.

✓ الكفاءة و الفعالية: (effectiveness & efficiency)

و هي تعني توافر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع و تقديم نتائج تستجيب لاحتياجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني و الرشيد للموارد المادية و البشرية ، كما تظهر كفاءة و فعالية المؤسسات الرسمية في درجة الاستجابة لمدخلات النظام الاجتماعي ، و تلبيةها لمتطلبات المجتمع و هذا في إطار التوزيع السلطوي العادل للقيم داخل المجتمع وفق أطروحة دافيد إيستن.

✓ المساواة: (equity)

خضوع صناعات القرار و القطاع الخاص و حتى منظمات المجتمع المدني إلى المساواة الشعبية<sup>1</sup>، و هذا في سياق المحاسبة الدورية و شرطية مشاركة المواطن في حماية الصالح العام.

إضافة إلى الاعتماد على الخطط الإستراتيجية، و هذا كمنطلق فعال لوضع المشاريع التنموية متوافقة و طموحات الجمهور و وضع استراتيجيات مراجعة و تقويم للسياسات العامة .

## 2 – محددات ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية نتاج عدّ عوامل و محددات يشترك فيها السلوك البشري و التنظيمات المختلفة، قصد إنجاح العملية السياسية من بلوغ درجة من الاتساع خارج إطارها الرسمي الجامد حيث تكمن هذه العوامل و المحددات في:

### 1.2 – التنشئة السياسية:

اختلفت تعريفات التنشئة السياسية ما بين وصفها بالعملية و كذا تعريفها على أنها محصّلة عمليات اجتماعية و سياسية و تربوية، تؤثّر في سلوكيات المواطن و تحديد فعاليته في المجتمع خاصة في شق النشاطات السياسية، و تكون التنشئة السياسية الفعالة هي مصدر وجود نخبة مجتمعية ناشطة سياسيا و اجتماعيا لها دور تشاركي في صناعة القرار، و كذا معالجة القضايا المجتمعية التي تمسّ الصالح العام.

و تعرّف على أنّها " تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته و حقائقه و قيمه و مثله السياسية و يكون من خلالها مواقف و توجهاته الفكرية، و كذا الإيديولوجية التي تنعكس على سلوكياته و مخرجاته اليومية إضافة إلى كونها تعتبر مصدر قياس اندماجه في النشاط الاجتماعي و السياسي داخل المجتمع، من جهة أخرى تعتبر التنشئة السياسية بمثابة عملية تغذية دائمة لنشاط النظام السياسي، و ذلك عن طريق القنوات

حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان 2011/2012. ص: 30 31.

الاجتماعية و مجموع المناهج و السياسات الممرّرة في صورة خبرات و تجارب و الأهم كونها تعتبر مراحل تكوين المواطن أو الفاعل السياسي بشكل عام.<sup>1</sup>

و قد أشار إليها هايمان في كتابه التنشئة السياسية على أنها "عملية تعلّم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة و التي تساعده على التعايش سلوكيا معها"، و يعرفها ريتشارد داوسن على أنّها "العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره و تقيّماته البيئية و محيطه السياسي".<sup>2</sup>

و تعتبر التنشئة السياسية كونها محصّلة عمليات تلقين و تمرير لقيم و معتقدات و توجهات يكون مصدرها النظام السياسي، و هذا من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة: أولها الأسرة و مروراً بالمدرسة و الجامعة و المؤسسة العسكرية و الجمعيات الأهلية و مختلف المؤسسات الإدارية و التربوية داخل المجتمع، و هذا كآلية للحفاظ على ديمومة و استمرارية النظام السياسي و تكون في إطار حلقة وظيفية تضاف إليها مخرجات الثقافة السياسية السائدة في المجتمع فتجد هنا الفرد يؤثّر و يتأثر و في تفاعل دائم مع المجتمع السياسي من خلال مكتسباته السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية، و كذا من خلال مساهمته و انعكاسات الثقافة السياسية على الميدان العملي و اضطلاعاً بالممارسات السياسية للهيئات من القاعدة إلى القمة.

و لعملية التنشئة السياسية مكونات تساهم في تحديد شكل المجتمع السياسي و خصائصه الاجتماعية:

✓ **ثقافة الفرد المكتسبة:** إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية. و من خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة و سلوك و قيم المجتمع الذي يعيش فيه، و يكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته فتكون جزء من شخصيته و قد تتطور تلك القيم و السلوكيات نتيجة تطور المجتمع و نظامه السياسي، و تختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه و تنوع ثقافته فيدخل في مرحلة التقييم و المقارنة بما كسبه و اكتسبه من التجربة العمرية و مجالها المعرفي و مراحلها و محطاتها، و التأثير الثقافي للمدرسة و العلاقات مع الأسرة و المجتمع و وسائل الإعلام و الاتصال.<sup>3</sup>

✓ **ثقافة الفرد الذاتية:** إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية و محيطه الأسري و المجتمعي و تحصيله العلمي و ثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته فيدافع عنها و يهتم بأمرها، و الثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط

مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الاردن، 2001، ط1، ص:11

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص:12

ناجي الغازي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية. 6 ماي 2009. استرجعت الموقع بتاريخ 2016/05/01

<sup>3</sup> <http://www.najialghezi.com/index.php>

المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم، وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سوى كان حاكم أم محكوم. كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

✓ ثقافة المؤسسة السياسية: ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام) أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة و الأحزاب داخل السلطة وخارجها، ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سوى كانت ديمقراطية أو دكتاتورية، رأسمالية أم اشتراكية، وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية ، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية، و ثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة. كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية<sup>1</sup>.

## 2.2 - الثقافة السياسية:

تعددت تعريفات الثقافة السياسية بحسب اختلاف مرجعية التحليل لكل حقل معرفي من العلوم الإنسانية والاجتماعية ، حيث يعرفها "موريس ديفرجي" أنها الجانب السياسي من الثقافة المجتمعية ، و يعرفها "روي ماكريدس" أنها مجموعة الأهداف الجماعية المشتركة و مجموعة القواعد الجماعية المتعلقة بالحكم ، بينما عرفها "صامويل بير" على أنها مزيج من الثقافة و القيم و المعتقدات و المواقف المتعلقة بكيفية توي و ممارسة الحكم و كذا ما ينبغ فعله أثناء الحكم.<sup>2</sup>

كما انصرف كل من "جابريل الموند وسيدني فاربا" إلى تعريف الثقافة السياسية في كتابها المتعلق بالثقافة المدنية، على أنها التوزيع العام لتوجهات الأفراد إزاء أغراض سياسية .

حيث عرفها "جابريل الموند" أنها نسق من المعتقدات و الرموز و القيم التي تحدّد موقع الفعل السياسي ضمن توزيع معيّن للقيم و الاتجاهات و الأحاسيس و المهارات السياسية،<sup>3</sup> و عرفها سيدني فاربا أنها نسق من المعتقدات الإمبريقية و الرموز التعبيرية و القيم التي تحدد وضعية و مكان الفعل السياسي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> S.n.Roy.modern comparative politics :approaches; methods and issues, Phl learning.2004,p.97

<sup>3</sup> جابريل الموند.بنجام باول.روبرت مند.تر:محمد زاهي بشير المغربي. السياسة المقارنة: إطار نظري (د ب ن د د ن).ص:103

و قد وضع أالموند و فاربا أبعاد للثقافة السياسية تتمثل في البعد المعرفي و الذي يشمل كل التوجهات الجماهيرية اتجاه شكل النظام السياسي و الأغراض السياسية ، و البعد العاطفي و الذي يحتوي درجة الوفاء و الولاء للنظام السياسي و احتمالية وجود اغتراب سياسي من طرف الأفراد ، أما أخيرا فجاء البعد التقبيبي و هو مجموع الأحكام القيمة التي تطلقها الجماعات على جملة مخرجات النظام السياسي و العملية السياسية و محتويات السياسات العامة.

و من جهة أخرى يحدد لنا كل من جابريل الموند و فاربا أنماط الثقافة السياسية و التي تنقسم إلى:

**الثقافة الرعوية(التقليدية):** أو الرعائية و التي تتمثل في المواطنون السليبيون ، لا يشاركون في الانتخابات و ليست لهم نشاطات سياسية أو أي علاقة التنظيمات السياسية أو النقابات و الجمعيات ، و هناك انعكاس لعدم الاهتمام بالشؤون السياسية ، مع استثناء الأمور الأمنية التقليدية المتعلقة ببنية النظام السياسي.

**الثقافة التابعة (الخضوع):** و المتعلقة ببنية سلطوية ممرضة ، تتمثل في مواطنين يعون وجود السلطة ,خاضعون و يطيعون السلطات السياسية أو الأمنية دون أي اعتراض على مجموع القرارات الصادرة من النظام السياسي، و هذا انعكاس للنظم السياسية الدكتاتورية و الشمولية و هذا ما يدفع الناس إلى متابعة القضايا السياسية لكن دون أي مشاركة من طرف الأفراد في رسم السياسات العامة .

**الثقافة المشاركة(المساهمة):** او الثقافة المدنية أو حتى الثقافة الديمقراطية و هي تشمل مجموع الأفراد ذوي الإطلاع العام بالشؤون السياسية و المهتمين بالصالح العام، و على تفاعل دائم مع السلطة السياسية ، و مشاركين في صياغة السياسات العامة عن طريق جملة المطالب الدورية المرفوعة للنظام السياسي ، و التي تتبع بعملية تقييم لمخرجات النظام من قرارات و سياسات و تشريعات.<sup>1</sup>

### 3.2 – المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية بأنها " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها أفراد المجتمع في إطار اختيار و صنع السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، و هذا ما يعني إشراك الأفراد في جميع مستويات النظام السياسي.

و المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها ، حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع السياسات و القرارات ذات صلة بالشأن العام ، و تعني أيضا في أضيق معانيها حق ذلك المواطن من مراقبة هذه القرارات من باب التقييم ألبعدي و متابعتها.

ثامر كامل محمد الخزرجي.النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة:دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة ،  
1دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،الأردن.2004.ص101

و في ذلك يميّز "جلال عبد الله معوض" بين المشاركة والاهتمام والتفاعل والتجاوب فالاهتمام يعني عدم السلبية، وهذا بوجود حسن العلاقة ما بين المواطن و جملة القرارات السياسية و هياكل المؤسسات السياسية و اعتبارها جزء من الحياة الاجتماعية العامة، وهذا ما يعطي استقلالية لمفهوم الاهتمام عن المشاركة و بقائه في إطاره الشعوري النفسي و علاقة التأثير و التأثر .

أمّا التفاعل هو نفسه التجاوب و هو ذوبان وجود الأفراد في نطاق أوسع و هو الوجود السياسي و هنا يجسّد الفرد أطروحة الإنسان كائن اجتماعي سياسي، حيث يتوسّط التفاعل النسق الرابط ما بين الاهتمام و المشاركة، إذ أن للاهتمام أن يتحوّل لمشاركة و كما للمشاركة أن تفرض التفاعل.

كما تعتبر المشاركة السياسية العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية و قوامها الأساسي، و التعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية و العدالة و المساواة داخل المجتمع، و كذلك تعتبر مؤشراً أساسياً لتقدّم أو تخلف المجتمعات،<sup>1</sup> فالمشاركة السياسية حسب كلّ من "كريستوفر أرترتون و هالان هان" في كتاب المشاركة السياسية ليست مقتصرة فقط على التصويت و الانتخاب و لكنها تشمل جميع الأنشطة و المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بنطاقها الواسع، و التي تتمحور حول التأثير في فئة أو هيئة أو حتى طبقة سياسية و نخبة معيّنة، و تتعدد هذه الأنشطة بتعدد الأهداف (نقاشات سياسية، مشاركة في اجتماعات، تمويل حملات انتخابية...)<sup>2</sup>

كما تتجلّى أهمية المشاركة السياسية في تجسيد الديمقراطية التشاركية من منطلق أنها تعتبر الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة و التحديث السياسي، حيث أن المشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالتحديث، و هذا ما يتيح فتح المجال أمام الأفراد للمساهمة في بلورة نظام ديمقراطي واسع النطاق و متعدد الفواعل.

### 3 – الفواعل الاجتماعية و دورها في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

يعتبر موضوع الديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد سواء على المستوى المحلي أو حتّى المركزي من المواضيع الناشئة في الدراسات السياسية حيث يعتبر من إفرزات المواثيق الدولية و جهود المنظمات الدولية لتجسيد نظم الحكم الديمقراطي في دول العالم، وفق معايير الحكامة و الرشادة السياسية و أسس الشفافية و المساءلة، لكن مع ذلك يبقى تحقيق الديمقراطية التشاركية و الحوكمة السياسية في الجزائر مرهونا بوجود مؤسسات اجتماعية و سياسية، تمهّد لتجسيد و تطبيق هذا النمط من الحكم المحلي خاصّة في ظلّ وجود

محمد عاطف غيث. مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية و دراسات واقعية، دار النشر للمعرفة

<sup>1</sup> الحديثة، الاسكندرية، 1982، ص: 16

<sup>2</sup> أحمد وهبان. التخلّف السياسي و غايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر. الاسكندرية، 2000، ص: 39

معوّقات تحول دون الولوج السلس للفرد في تسيير شؤونه مناصفة مع الهيئات الإدارية و السياسية الموجودة في الجزائر.

### 1.3- المجتمع المدني كمؤطر للسلوك الفردي:

عرف مفهوم المجتمع المدني توسعا كبيرا في استخداماته بشكل غير مسبوق خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، و ذلك ليما بات يحمله من دلالات و أبعاد مختلفة، اختلفت من استعماله كنظير للمجتمع السياسي و تارة كمرادف للتشكيلات و المؤسسات الاجتماعية و تارة أخرى كمرادف للبنى الفرعية التي تحمل دلالات دينية و مذهبية معيّنة.<sup>1</sup>

إنّ الاهتمامات الحديثة بهذا المفهوم و الذي أضحي يعدّ الوسيط الجوهرى لعملية التفاعل السياسي بين الفاعلين الاجتماعيين و المؤسسات السياسية الرسمية، و هذا كونه آلية لمأسست السلوك الفردي و دمج الفرد لمناقشة و مشاركة الجماعة في صناعة القرار أو الخوض في الحياة السياسية، و لعلّ مفهوم المجتمع المدني يدفعنا إلى إلقاء الضوء على قضايا أساسية تعتبر الحجر الأساس لترسيخ الديمقراطية التشاركية و هي كل من المواطن الصالح و المواطنة و المجتمع السياسي، الدولة، الحريات الأساسية، و منظومة القيم المساندة لوظائف منظمات المجتمع المدني و باقي التشكيلات الاجتماعية لكونها الرابط الرئيسي بين المواطن و الدولة و مؤسساتها، و كذلك ضمّ مجموعة من الهيئات غير الحكومية الفاعلة في القضايا السياسية و الشؤون العامّة، و هذا كانعكاس لأساس وجود مثل هذه التنظيمات سواء بالرجوع إلى تاريخها في مراحل مختلفة من تاريخ أوروبا الحديث.<sup>2</sup>

في ظلّ التغيّر في وظائف الدولة الاجتماعية، تحت تأثير المستجدات المحليّة و العالميّة، حيث باتت حتمية تحوّل الدولة من كونها المشرف المباشر إلى فاعل شريك في عملية التنمية المحليّة، و أضحت التشاركية هي الآلية نموذجية لتعدد الشركاء الاجتماعيين في عملية التنمية خاصة المحليّة منها، ممّا عظم دور المجتمع المدني و تحميلة المسؤولية في تأطير و مأسسة السلوك الفردي و الجماهيري في عملية المشاركة في صياغة خطط تنموية.

لقد اتسعت رقعة المساهمين المكوّنين للمجتمع المدني لتشمل كل الأفراد و الأشخاص و المجموعات و المؤسسات المدنية التي تنشط في العمل المجتمعي المستقل عن الأحزاب السياسية و أجهزة الدولة و الحكومة، و منها جمعيات الأحياء و التعاونيات و الوداديات و النوادي الأدبية و الفاعلون العموميون و المنظمات الدينية و الخيرية و جمعيات المعوزين و ذوي الحاجات الخاصة، و المهنيون و التجار و الحرفيون، و منظمات الفنانين و النقابات المهنية، و الصحفيون المستقلون، و تأتي أهمية الفاعل المدني هنا، في المشاركة الفعالة في بناء

<sup>1</sup> علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني "قراءة أولية" الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص: 07

<sup>2</sup> أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص: 45

الديمقراطية المبنية على الشراكة المتعددة والواسعة لمكونات المجتمع والتي تقطع مع النموذج البيروقراطي الآتي من أعلى إلى أسفل والذي لا يعترف بالمبادرات الفردية ولا بإشراك المواطن في تسيير شؤون البلاد، إن المجتمع المدني الفاعل والمؤثر هو رأس المال الاجتماعي القوي الذي يرافق رأس المال السياسي والاقتصادي في بناء دول قوية مبنية على النظام الديمقراطي الذي تتعدد فيه السُّلطة بين سلطة الحكومة والأحزاب والبرلمان والصحافة والقضاء ثم المجتمع المدني من دون أن تطغى سلطة على أخرى ومن دون أن يتم تطويع سلطة لصالح سلطة أخرى<sup>1</sup>.

### 2.3 - واقع تنظيمات المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ الحوكمة المحليّة:

في قراءة أولية لواقع التنظيمات الاجتماعية في الجزائر علينا أن نشير إلى الاختلال الموجود على السياق النظري والواقعي فيما يخصّ التنظيمات بصورة عامّة ، و أول اختلال هو أزمة الشرعية و مستوى تأكلها في ظلّ التعددية السياسية المقيدة الممنوحة سواء من ناحية مبدأ التداولية المشوّهة التي تشهدها التنظيمات الاجتماعية و حتى السياسية في الجزائر، حيث هناك رفض لمبدأ التداول على السلطة بصورة مستقرّة و مقبولة من معظم الأطراف، و هذا زيادة على مبدأ الهويّة و التي رمت بظلالها على دور و فعالية تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر و لاسيّما المنطلق الديني و المنطلق العلماني، زيادة على الصراعات الثقافية و الاجتماعية التي تتجاذب المواطن الجزائري ( العروبة، الإسلام، الوطنية و المادّية...)، في حين تتمحور الهويّة بالنسبة للمواطن الجزائري في مجموع الصفات الشخصية و الإمكانات العلمية التي تسمح له بالانتماء إلى الشخصية المعنوية الجزائرية، و الاندماج في النسيج الاجتماعي و الانصهار تحت غطاء المواطنة الصالحة<sup>2</sup>.

و باتت مؤخراً ظاهرة التضخّم الحزبي ، و تعاظم أعداد تنظيمات المجتمع المدني باختلاف توجهاتها و مسمياتها في الجزائر إلى لفت انتباه الباحثين في الشأن السياسي و الاجتماعي على حدّ سواء، و هذا لما تمثّله من أهميّة نظرية اصطدمت بواقعية المخرجات الباهتة للتنظيمات الاجتماعية في الجزائر و هذا لعدّة اعتبارات منها:

أ. فشل تنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الرقابي و المحاسبي.

ب. اتساع المشكل البنيوي و المتمثّل في عدم تعبيرها عن القوى الاجتماعية الحقيقية، و الإبقاء على القنوات التقليدية الفاعلة على غرار الأوقاف و الطرقية في أطر تاريخية محددة.

مصطفى ايت خرواش، أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي: المغرب أنموذجاً،

<sup>1</sup> <http://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D>

حدّة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال، رسالة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة، غ منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 114.115

ج.تزايد صور التبعية المالية لتنظيمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية، و هذا ما ينعكس على سياساتها و ممارساتها و تغليب الميول الصريح أو الضمني لجدول أعمال المانح سواء كانت هيئات حكومية أو خاصة<sup>1</sup>.

د. محاولة استنساخ تجارب و مقاربات عبر-وطنية، ممّا يساهم في تشويه النسيج الاجتماعي الوطني، و كذا تمرير أطروحات غربية فيما يخصّ العديد من القضايا (المقاربة النسوية، دعم قضايا النوع الاجتماعي، حقوق الانسان...).

إضافة إلى ما سبق تعتبر المؤثرات السياسية و القانونية التي يمارسها النظام السياسي الجزائري عائقا جوهريا يساهم في تقويض دور المجتمع المدني و تنظيماته من ممارسة وظيفته الاجتماعية و السياسية بفعالية، و هذا إن عقّبا على التقييد القانوني للممارسات الجمعوية و ذلك بحجة تنظيم أعمالها و وظائفها وفقا لتنظيم أو قانون يفنّد إدعاءات الجهات الرسمية لفتحها لمجال ممارسة الحريات الفردية و الجماعية، و هي بالأساس تضع عقبات قانونية الغرض منها ترسيخ التبعية لتنظيمات المجتمع المدني للدولة وظيفيا و سلوكيا<sup>2</sup>.

أمّا فيما يخصّ المؤثرات السياسية فجلبها يتمحور حول جدلية علاقة الدولة و المجتمع المدني ما بين الشدّ و الجذب و هذا في سياق هامش الحريّة النسبية الممنوحة من طرف الدولة، لكن دون السماح لتنظيمات المجتمع المدني من تفعيل دورها الأساسي، و هو مقاومة توجهات و سياسات الدولة في سبيل ترقية متطلبات الأفراد و حماية حقوقهم، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني غير صحيّة و هذا يتمثّل في صور السيطرة و التوجيه السياسي الذي تمارسه الدولة بمؤسساتها على المجتمع المدني و ممارسة الضغوطات و تشكيل قيود إدارية و تنظيمية و مالية و أمنية، زيادة على الضوابط القانونية سالفه الذكر<sup>3</sup>.

### 3.3 – الاستراتيجيات البديلة لقيام مجتمع مدني فعّال ومشارك:

انطلاقا من إيمان السلطات العليا في البلد بأهمية المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية، سارع صانع القرار في الجزائر إلى منح هامش حرية و مجموعة وظائف و اختصاصات في إطار إصلاحات التي عرفتها بدسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنصّ المادة 194 من التعديل الدستوري 2016 على أن تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات. ترأسها شخصية

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص:115

عبد الله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة بحث مقدّمة للندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، "المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، سبتمبر، 1992، ص:268.

<sup>2</sup> حسين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية "الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1.

<sup>3</sup> (2005)، ص:190

وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب ، وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية و كفاءات مستقلة يتم اختيارهم من ضمن المجتمع المدني يعينها رئيس الجمهورية.<sup>1</sup>

كما اعتبر تحقيق الديمقراطية التشاركية أهم أهداف إصلاح الجماعات المحلية بقوله : " حينما وضعت الحكومة بتعليمات من مؤسسة الرئاسة ، إصلاح الجماعات الإقليمية في صلب إصلاحات مهام الدولة وهياكلها ، إنما كان القصد من ذلك تعزيز الديمقراطية المحلية ومنحها كافة الوسائل لتثبيت وجودها ، ولقد قطعت الجزائر اليوم ، شوطا كبيرا في مسعاها القائم على انتهاج اللامركزية وفك التمرکز بأسلوب عملي وتدرجي ، وذلك من أجل التحكم الأفضل في الواقع الميداني ، وتقريب المسافات بين مراكز القرار والفضاء الإقليمي ومن أجل تحقيق تسيير جوارحي فعال وشفاف يقضي على كل العراقيل البيروقراطية".<sup>2</sup>

و عازمت الحكومة الجزائرية سنة 2017 على التحضير لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية ، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بتسيير طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن، وتعزز وزارة الداخلية والجماعات المحلية طرح مشاريع قوانين جديدة للبلدية والولاية، وتم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة السبل لوضع الآليات التي تسمح للمواطنين بممارسة حقهم الدستوري المتعلق بتسيير الشؤون المحلية. ويهدف عمل هذا الفوج إلى إيجاد صيغ ملائمة لتجسيد إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع الآليات المناسبة ما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين، رغم أن التشريع الجزائري وضع 14 مادة قانونية تدعو إلى إرساء الديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها، وتحسين الخدمة العمومي.<sup>3</sup>

إضافة إلى ذلك تعمل الجزائر، في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج المتحددة الإنمائي، إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية. وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية" ممول من الاتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يورو. سيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب، وإشراكهم في الحوكمة على مختلف مستوياتها، خصوصا في الولايات والبلديات. ويتولى هذا البرنامج ترقية المواطنة الفاعلة والقدرة على المساهمة التامة في التنمية المحلية. ويتم تفعيل المبادرة في عدد من

مجلة دفاتر السياسة و القانون، الأمين سويقات، " دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، العدد17، جوان 2017، ص. 247.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص. 252.

مجلة دفاتر السياسة و القانون، " عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"، العدد16، جانفي 2017، ص. 78.

البلديات النموذجية للرفع من قدراتها لضمان دورها في الحوكمة بتحديث وتحسين الخدمات لفائدة 11 المواطنين، وتوسيع مجالات التمثيل وتدخلات المجتمع المدني وخاصة المرأة والشباب.<sup>1</sup>

على ضوء ما سبق ذكره فإن المجتمع المدني و التشكيلات الاجتماعية في الجزائر لا تزال في حاجة إلى استراتيجيات فعلية تقوم على ترسيخ استقلالية هذه المنظمات، وكذا تعمل على تكريس مبادئ الحكم الرشيد و الديمقراطية التشاركية، وهذا من منطلق وظيفتها الأساسية تحت غطاء تجسيد إرادة المواطن و سعيها إلى التموقع كقنوات اتصال فعالة بين المواطن و النظام السياسي، و في هذا الصدد علينا رصد مجموعة استراتيجيات تقودنا إلى تنميط دور المجتمع المدني في ترسيخ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحلية سواء على مستوى المجالس المنتخبة أو على مستوى المنظومة الإدارية المحلية و هي كالآتي:

#### أ. استراتيجيات السلطة السياسية لتفعيل الشراكة الاجتماعية:

❖ إعادة النظر في القوانين و التشريعات الخاصة بصيانة و ترقية الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان، و كذا الضوابط الحاكمة لإجراءات إنشاء الجمعيات و المنظمات المدنية.

❖ التعديلات الدستورية التي استحدثت مفهوم الديمقراطية التشاركية لم ترافقها استراتيجيات تترجم المبدأ الدستوري على الواقع السياسي، حيث لا يزال مفهوم الديمقراطية التشاركية مهم من حيث التطبيقات و مدى حدود المجتمع المدني في ممارستها.

❖ إرساء ثقافة سياسية مشاركية قائمة على التفاعل بين الفرد و المجتمع و النظام السياسي و تنمية روح المواطنة لدى الفرد و ترقية الحقوق السياسية و الاجتماعية داخل المجتمع.

❖ الاعتماد على تبليغ المواطن بشكل دوري و دائم بقضايا الشأن العام، و استعمال في ذلك وسائل التبليغ الجوّاري ( ملصقات، إذاعة...)، إضافة إلى وسائل التواصل الحديثة ( المواقع الالكترونية، صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع تواصل رسمية...) و إشراك المواطن في الجهود التنموية المحلية.

❖ إزالة العراقيل الإدارية و الممارسة البيروقراطية داخل المنظمات و المؤسسات الحكومية قصد التمكين السلس لمتطلبات المواطنين.

#### ب. استراتيجيات المنظمات المدنية لتفعيل دورها كشريك اجتماعي للمؤسسات الرسمية:

❖ تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة المحلية، وهذا بتوفير وسائل الحرية التامة، بداية بالأحزاب السياسية مرورا بتنظيمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام و الاتصال.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص.79.

❖ تكوين نخب ذات كفاءة و خبرة و روح قيادية تعمل على مبدأ التسيير الجماعي لتنظيمات المجتمع المدني.

❖ القيام بدورات تكوينية و تدريبية، قصد تنمية القدرات و تأهيل الشباب للعمل الجماعي، و هذا في إطار تمكين الشباب و المرأة من ممارسة النشاطات الاجتماعية.

❖ العمل على رفع مستوى الوعي الشعبي، خاصة أثناء تعامله مع القضايا العامة، و هذا في إطار تعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في صنع السياسات العامة.

#### خلاصة:

و مما سبق يتضح أنّ الديمقراطية التشاركية و الحوكمة المحليّة هي نتاج تفاعل جدّي بين تنظيمات المجتمع المدني و التشكيلات الاجتماعية، و بين مختلف المؤسسات السياسية و الإدارية في الدولة خاصة على المستوى المحلي، و أنّ مجموع النصوص التشريعية و القانونية في الجزائر تعاني قصور في التكيف وفق منظومة الاحتياجات السياسية لدى الأفراد، و أنّ تفعيل الديمقراطية التشاركية مرهون برصد آليات و استراتيجيات تراعي جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الفكرية و القانونية- السياسية، و هذا من منطلق تشجيع الشراكة مع الأفراد و الجماعات داخل المجتمع في خطوة تترجم تعزيز الصياغة التوافقية للسياسات العامة و المحلية، و كذا ترقية مفهوم المواطنة الفعالة داخل المجتمع السياسي.

و لعلّ الخطوات التي قطعها الجزائر في محاولاتها لتفعيل الديمقراطية التشاركية و حوكمة مؤسساتها، لا تزال تعاني نوعا من القصور، خاصة على مستوى تنفيذ السياسات المدرجة في هذا الصدد، غير أنّ العشر سنوات الأخيرة شهدت قفزة نوعية من حيث التحول في نشاط منظمات المجتمع المدني في الجزائر، و هذا بلعبه دور مهم في المساهمة بطرق عديدة قصد ترجمة مفهوم الشراكة مع الهيئات الرسمية ليكون ذو أبعاد واقعية تعكس سعي منظمات المجتمع المدني لتطوير ذاتها تنظيميا و فكريا بما يتوافق و تطلعات المجتمع الجزائري، خاصة فيما يخص القضايا الجوهرية من تسيير محلي، قضايا البيئة و المساهمة في رسم سياسات بيئية، المشاركة في المجالس و الهيئات الوطنية لممارسة دور قناة التواصل بين الحاكم و المحكوم.

#### قائمة المراجع:

##### أ- مراجع باللغة العربية:

1- ألموند جابريال، بنجام باول، روبرت مندت. تر: محمد زاهي بشير المغربي، السياسة المقارنة: إطار نظري (د ب ن. د د ن).

2- الغازي ناجي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، ماي 2009، استرجعت الموقع

بتاريخ 2016/05/01. <http://www.najialghezi.com/index.php>

- 3- مجلة دراسات دولية ، الكروي محمود صالح ، "النظام السياسي..بين جدلية الثقافة الديمقراطية و بناء الشخصية، العدد التاسع و الثلاثون.
- 4- مجلة دفاتر السياسة و القانون، الأمين سويقات، " دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، العدد17، جوان. 2017.
- 5- مجلة دفاتر السياسة و القانون، " عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"، العدد16، جانفي. 2017.
- 6 – الطيب مولود زايد، التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، الأردن، 2001.
- 7 – الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة:دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
- 8- بولافة حدّة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية و بعد الاستقلال، رسالة ماجستير في السياسات العامة و الحكومات المقارنة، غ منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010./2011.
- 9 - بدوي فاطمة، علم اجتماع المعرفة، منشورات جروس براس، بيروت، 1988 .
- 10 – مجلة التواصل ،بومدين طاشمة، "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، العدد 26، جوان. 2012.
- 11 – مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، بن دومة نعيمة، "الهندسة السياسية و دورها في تحقيق الديمقراطية و تفعيل الحكم الراشد"، العدد الثاني، مايو. 2015.
- 12- صطفى ايت خرواش، أدوار المجتمع المدني في البناء الديمقراطي :المغرب أنموذجا، <http://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D>
- 13 – عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني"قراءة أولية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
- 14 – عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحليّة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان 2011./2012.
- 15 – غيث محمد عاطف، مجالات علم الاجتماع المعاصر:أسس نظرية و دراسات واقعية، دار النشر للمعرفة الحديثة، القاهرة، 1982.

16 - فوت ريان، تر:أيمن بدر سمر الشيشكلي، النسوية و المواطنة،(القاهرة:المجلس الأعلى للثقافة،2004)

17 - قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،.2008

18 - توفيق حسين، النظم السياسية العربية"الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005.

19 - ساعف عبد الله، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة بحث مقدّمة للندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، " المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية"، بيروت، سبتمبر، 1992.

20 - شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المركز العلمي للدراسات السياسية،الأردن،.2004

21 - وهبان احمد، التخلّف السياسي و غايات التنمية السياسية ،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية.2000.

ب - المراجع باللغة الأجنبية:

1- Bertrand badie.**le development politique**, paris : Économica.3 e . édition.1984

2 - S.n.Roy.**modern comoarative politics** :approaches; methods and essues, Phl learning.2004

## دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 الى 2014)

ولد بومعزة صونيا/ طالبة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
جامعة الجزائر 3.

### Abstract:

Evaluation Study of The Algerian-European union Economic Partnership and its impact on the Algerian Economy 2005/2014.

This article is devoted for the Algerian-European union Economic Partnership and its impact on the Algerian Economy from 2005 to 2014, the starting point was from the signature of the partnership agreement by Algeria on 22 april 2002 and entered into force in the light of september 2005.

The Algeria- EU Partnership Agreement, mentioning that since the independence, the Algerian economy has been associated with the European economy (cooperation treaty with the European Economic Community for three decades the sixties, seventies, eighties).After, it developed to a lasting partnership with the Barcelona Declaration in 1995, it represented the European Union New Strategy toward the southern bank of the Mediterranean, which had become a framework governing the bilateral relations between the two parties, also identified the major axes of cooperation between the EU and Algeria in the political, economic, social and cultural spheres .The focus on the economic apartment to establish a free trade zone between Algeria and the European Union in 2017, and prospects has been extended to the year 2020 and through the implementation of the process of dismantling tariffs gradually between the two parties.

Key words: The Algerian European Partnership, Algerian economy, Reflections.

## ملخص :

يتناول هذا المقال الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014، بحيث تم التوقيع على اتفاق الشراكة من طرف الجزائر في 22 افريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 .

فمنذ الاستقلال، ارتبط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي باتفاقية التعاون الاقتصادي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمدة ثلاث عقود ( الستينات، السبعينات، الثمانينات)، لتتحول إلى شراكة دائمة بعد إعلان برشلونة في 1995، الذي يطرح استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه الضفة الجنوبية لحوض المتوسط الذي أصبح يشكل الإطار الذي ينظم العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما حدد المحاور الكبرى للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، كما يركز في شقه الاقتصادي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في آفاق 2017 والذي تم تمديده إلى سنة 2020 للتمكن من عملية تفكيك الرسوم الجمركية بصفة تدريجية بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية : الشراكة الأوروبية - جزائرية، الاقتصاد الجزائري، انعكاسات.

## مقدمة :

يشهد العالم تحولات و تطورات متداخلة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعاد و مظاهر اقتصادية و سياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

ولعل من أهم ملامح وأثار هذه التحولات، التوجه المتزايد نحو تطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق في معظم دول العالم، والمشروعات المتزايدة لتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية. وهذا ما دفع الدول المتوسطة النامية وفي مقدمتها الجزائر، للدخول في فضاء اقتصادي جديد، هو فضاء الشراكة الأورو-متوسطية، الذي أملتة عولمة الاقتصاد العالمي وشموليته.

يمثل توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي مع الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002، والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، حدثا مهما سيكون من أهم نتائجه رفع الحواجز الجمركية و غير الجمركية وفتح السوق الجزائرية تدريجيا في وجه المؤسسات الأوروبية. و في هذا السياق نطرح الإشكالية التالية : "ما هي تداعيات اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري؟".

مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية :

- ما هي مكاسب الجزائر من وراء الشراكة الأوروبية لصالح الاقتصاد الجزائري؟
- هل يستطيع الاقتصاد الجزائري الاستفادة من مزايا عقد الشراكة المبررة بين الاتحاد الأوروبي؟

يهدف هذا المقال إلى دراسة آثار الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية على الاقتصاد الجزائري و إبراز أهمية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاد الوطني و تسليط الضوء على الآثار الناجمة عن هذه الشراكة.

و من اجل ذلك سوف تتم معالجتنا من خلال النقاط التالية :

1- مفهوم الشراكة

2- الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية

3- تداعيات الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية على الاقتصاد الجزائري.

1- مفهوم الشراكة :

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفت التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، في العديد من الدول النامية والجديد في الأمر أن الكثير من المؤسسات الدولية بدأت مؤخرا في اللجوء إلى الشراكة كشرط للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية، وتعود جذور الشراكة إلى مرحلة منتصف السبعينات حينما بدأت الدول الصناعية تعاني من التضخم المالي المرفق بالجمود الاقتصادي بسبب الانفجار الذي حدث في أسعار النفط الخام وذلك لأول مرة في تاريخ اقتصاد الدول الصناعية الحديثة .

### تعريف الشراكة الأجنبية :

#### المدلول اللغوي :

هي مصدر الفعل شارك يشارك أي وقعت بينهما شراكة، و تعني اختلاط النصيبين بحيث لا يميز احد عن آخر .كما يعني نظام شراكة تجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين<sup>1</sup>.

اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذو منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات<sup>2</sup>.

---

1- كمال رزيق، فارس مسدور، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، ماي 2002، ص 240.

2- د. بن دحلب عبد الرزاق، حوالمف رحيمة ، ملتقى وطني تحت عنوان "الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية 2001-2002، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان.

## المدلول الاصطلاحي:

هناك عدة تعاريف للشراكة نذكر منه<sup>1</sup>

عرفها الدكتور محمد قويدري بأنها: " إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي".

كما عرفها الدكتور معين أمين: " بأنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".

نستنتج أن من الصعب إيجاد تعريف واحد للشراكة، و من هذا نستخلص أن الشراكة هي خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لوجود مصالح مختلفة حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات سواء كانت مادية أو معنوية لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل طرف.

## 2- الشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية :

تميزت العلاقات الأورو-جزائرية بالارتباط، وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها: العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوروبا، والعوامل التاريخية والإنسانية، ووجود جالية جزائرية كبيرة بعدة بلدان أوروبية. إضافة إلى العامل الاقتصادي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر.

منذ الاستقلال ارتبط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي باتفاقية التعاون الاقتصادي لمدة ثلاث عقود ( الستينيات، السبعينيات و الثمانينات) لتتحول إلى شراكة دائمة بعد إعلان برشلونة في سنة 1995 الذي يطرح إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة اتجاه الضفة الجنوبية لحوض المتوسط. تعمل إلى تسهيل وتطوير الحوار بين مجتمعات ودول الضفتين. من هنا دخلت العلاقات الأوروبية-الجزائرية في ديناميكية جديدة من خلال صيغتها الثنائية والمتمثلة في عقد اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر.

وهي تختلف عن اتفاقيات التعاون السابقة، المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية. فهذه الشراكة تعالج ثلاث مجالات هي: المجال السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والثقافي.

## أولا- مسار مفاوضات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

عبرت الجزائر دوما عن نيتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الاتحاد، سواء باستقبال أو بيعث وفود إلى هذا الأخير، واندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأورو-متوسطة.

<sup>1</sup>- نصر العريايوي، مستقبل الشراكة الأورو-متوسطة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17 سبتمبر 2013، ص 292-323.

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأورو-جزائرية بصفة رسمية في مارس 1997،<sup>1</sup> وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا.

عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.

أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني الذي يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.

- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أبريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورو-متوسطية. ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

كما أن المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي مقارنة مع جيرانها المتوسطيين لم يكن راجعا فقط إلى الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر بل وكذلك إلى الاختلاف في الأسلوب المنتهج في المفاوضات حيث أن الوفد الجزائري رافع حجة الاقتصاد الجزائري و المتمثلة في :

- 1- كون الجزائر بلدا ذات إمكانيات و قاعدة صناعية هامة متكونة من مركبات و مصانع غير مستغلة كما ينبغي، أي أن القدرات الإنتاجية الكامنة للنسيج الصناعي الجزائري هامة.
- 2- كون الجزائر مستورد هام للموارد الزراعية ( عكس المغرب و تونس) و من اكبر مستوردي للسلع الصناعية الجاهزة .
- 3- كون قيمة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا خارج المواد الطاقوية معدومة.

وبالتالي فان تفكيك الحواجز الجمركية سيؤدي إلى تقديم تنازلات أحادية الطرف ، تستفيد منها الجهة الأوروبية فقط دون مقابل ملموس للجزائر . بحيث يكون السوق الجزائري مفتوحا كليا للمنتجات والسلع

<sup>1</sup> El Hadi MAKBOUL, *coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?*, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p50

الأوروبية التي ستغمره، دون أن يستقبل السوق الأوروبي أي منتج جزائري ، كون معظم السلع الجزائرية غير قابلة للتصدير لنقص تنافسها وعدم تطابقها بالمعايير والمقاييس الأوروبية.

### ثانيا- دوافع الشراكة الجزائرية – الأوروبية :

هنالك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

#### أ: دوافع و أهداف بالنسبة للجزائر:

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد أوروبي ,عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.
- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطة، ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي ,و الاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.
- يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.
- يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، لتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر , حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي ,ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

#### ب: دوافع وأهداف الشراكة بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995 أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي، و التي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع اقتصادي عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطة، و ذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والاستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة.

هذا الاتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة، مثل برامج ميديا<sup>1</sup> و"2"، فإن الباطن منه يظهر أهدافها ذات بعد استراتيجي تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي<sup>1</sup>:

- تصريف المنتجات الأوروبية
- التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي

### ثالثا: دراسة الشق الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوروبية.

اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد لأوروبي يهدف في شقه الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في أفاق العام 2017، يتم من خلالها تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية بصفة تدريجية تحريرا كاملا بين الطرفين، بالإضافة إلى إقامة تعاون اقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر. وكذا التعاون المالي في إطار برنامج " MEDA " و القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار " BEI ".

- استفادات الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من مساعدات مالية وتقنية وذلك لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية، في محاولة لتدعيم المنافسة المحلية
- تخفيض معدلات الأسعار.

ولكن لم يتم تنفيذ برنامج ميديا "1 و2" بصفة كاملة الخاص بالجزائر والذي يهدف أساسا إلى دعم اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

ميديا 1 : يشمل الفترة 1995-2000 بمبلغ مالي قدر ب164 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون أورو فقط خلال الخمس سنوات (1995-1999).

ميديا 2 : شمل الفترة 2000-2006 باعتماد مالي بلغ 232.8 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا و الذي استفادات منه الجزائر هو 75 مليون أورو

<sup>1</sup>- بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري و إشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 263-264

<sup>2</sup>- BENYAHIA FARID , L'impact de l'adhésion de l'Algérie a l'organisation mondiale du commerce. Dar el houdayn m'lila. Algérie 2006 page 39.

حيث لم تستفيد الجزائر بصفة فعلية إلا بمبلغ 105 مليون أورو من مجموع 396.8 مليون أورو بنسبة تسديد 26% فقط خلال الفترة من 1995-2005.

- يركز الاتحاد الأوروبي باعتباره صاحب المبادرة، أساسا على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري لهذه المنتجات للوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر، وذلك لتصريف منتجاته الصناعية في سوق أوسع ، في ظل عدم وجود منافسة حقيقية للمنتجات المحلية للجزائر. حيث تمثل نسبة عدد البنود التعريفية للمنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي 84.47% من مجموع البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي.

- إهمال الملف الزراعي الذي يمثل أهمية بالغة للاقتصاد الجزائري، حيث تشكل نسبة البنود التعريفية الخاضعة للتفكيك الجمركي للمنتجات الزراعية 15.33% من مجموع البنود الخاضعة للتفكيك وذلك بسبب المنافسة الحادة التي يمكن أن تشكلها الصادرات الزراعية الجزائرية للاتحاد الأوروبي، وكذا بسبب الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لقطاعه الزراعي.

### 3- تداعيات الشراكة الجزائرية – الأوروبية على الاقتصاد الجزائري.

فإن هذه الشراكة ستكون لها انعكاسات وآثار على الاقتصاد الجزائري ، هذا الاقتصاد الذي ما يزال يمر بمرحلة الإصلاحات، سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو الصناعي من أجل جعل الاقتصاد الجزائري في مستوى المعايير التي تتمتع بها الاقتصاديات الأجنبية .

ومهما يكن فإن تحديد هذه الانعكاسات والتأثيرات وتقييمها، ينطلق من عدة مرتكزات أهمها: إلى مدى تأثرت القطاعات الاقتصادية للجزائر بإقامة منطقة تجارة حرة سواء كان ذلك من الجانب الايجابي أو السلبي ، ومدى فعالية هذه الشراكة اقتصادية الجزائرية- الأوروبية.

أولا : تقييم الناتج الداخلي الخام وتطور الاستثمار.

الجدول رقم 01 : الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 2005-2014

القيمة بمليار دينار جزائري

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
17.731	16.569,3	18.843,0	14.519,8	12050	10034.3	11090	9366.6	8520.6	7563.6	الناتج الداخلي الخام
3.388,3	4968.0	5208.4	5242.1	4180	3109.1	4997.6	4089.3	3882.2	3352.9	المحروقات
14.342,7	11601.3	106346	9277.7	7869	6925.2	6092.4	5277.3	4638.4	4210.7	ن د خ خارج المحروقات*

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معلومات بنك الجزائر.<sup>1</sup>

يبين الجدول أعلاه ارتفاع في قيمة الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة من (2005-2014) بحيث وصل إلى (17.731 مليار د.ج) أي (حوالي 211 مليار دولار)، و بمعدل نمو 4.5% في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 كان معدل النمو 2.8%، وهذا ما يوحي بان للشراكة آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، إلا أن هذا الارتفاع يعود إلى نتيجة ارتفاع عائدات الجزائر من المحروقات وتقلبات أسعار مواد الطاقة في الأسواق العالمية، حيث لم يشهد الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات تطورا ملحوظا منذ سنة 2005 حيث بقي يتراوح في حدود 5.1% في سنة 2014.

1- البيانات من 2005 الى 2009، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008-2011، ص 26.

- البيانات من 2010 الى 2011، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011، ماي 2012، ص 157.

- البيانات من 2012 الى 2013، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص 213-214.

- بيانات سنة 2014، (الناتج الداخلي الخام يسجل ارتفاعا محسوسا)، اخبار اليوم، يومية اخبارية

جزائرية، تاريخ الاطلاع 11.05.2015، الساعة 19.09. [www.akhbarlyom.dz](http://www.akhbarlyom.dz)

الجدول رقم 02 : توزيع الناتج الداخلي الخام حسب بعض القطاعات للفترة 2004-2014

الوحدة : بمليار دينار الجزائري

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
17731	16569.3	15843.0	14519.8	11991.6	10034.3	11090	9366.6	8520.6	7563.6	6150.4	الناتج الداخلي الخام PIB
.....	4968.0	5208.4	5242.1	4180.4	3109.1	4997.6	4089.3	3882.2	3352.9	2319.8	المحروقات
27.5	30.0	32.9	36.1	34.9	31	45	43.7	45.9	44.4	37.8	المحروقات من (ن د خ) %
.....	1627.8	1421.7	1183.2	1015.3	931.3	727.4	708.1	641.3	581.6	580.5	الفلاحة
10.1	9.8	8.8	8.1	8.5	9.3	6.6	7.6	7.5	7.7	9.4	الفلاحة من (ن د خ) %
.....	765.5	728.6	663.8	617.4	573.1	519.5	479.8	449.5	418.3	390.5	الصناعة
5	4.6	4.5	4.6	5.1	5.7	4.7	5.1	5.3	5.5	6.3	الصناعة من (ن د خ) %

المصدر : بناء على بيانات بنك الجزائر :<sup>1</sup>

كما أن قطاع الصناعة في الجزائر، وهو القطاع الذي يمسه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بصفة مباشرة بسبب تركيز الطرف الأوروبي على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الصناعية من خلال رزنامة التفكيك الجمركي لإقامة منطقة التبادل الحر في آفاق 2017 و تم تعديل رزنامة التفكيك الجمركي في سنة 2012 وتم تأجيل دخولها في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2020 ، بدلا من 2017. حيث ومن خلال الجدول أعلاه، يظهر جليا تراجع نسبة الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2005-2014 حيث سجلت في بداية الفترة نسبة 5,5% و5% في نهاية الفترة، كما شكل هذا التراجع حوالي 1% سنة 2005 أي دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ مقارنة بسنة 2004 بنسبة 6.3% ، ليستمر هذا

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008 ، ص 26.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011، ص 26.

بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013 ، ص 213-214.

التراجع في نصيب قطاع الصناعة من الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال ثمانية سنوات من تنفيذ الاتفاق ليسجل ادنى نسبة له في سنة 2012 ب 4.5%.

### الجدول رقم 03 : تطور التصريحات بالاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2005-2014

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ (بالمليون دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
2005	836	1,42	198.839	1,92	32.019	3,33
2006	2102	3,57	486.035	4,69	47.265	4,91
2007	4257	7,23	664.782	6,41	86.733	9,01
2008	6538	11,10	1.327.946	12,80	89.594	9,31
2009	6932	11,77	439.577	4,24	63.488	6,60
2010	5564	9,45	379.834	3,66	59.134	6,15
2011	5688	9,66	1.331.711	12,84	124.004	12,89
2012	6077	10,32	754.025	7,27	76.433	7,94
2013	7991	13,57	1.861.048	17,94	143.446	14,91
2014	9904	16,82	2.192.530	21,14	150.959	15,69
المجموع	58.888	%100	10.372.871	%100	962.181	%100

Source :ANDI ,Bilan des déclarations d'investissement 2002-2014. [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

بالنظر إلى الجدول أعلاه، نلاحظ ارتفاع في عدد المشاريع الاستثمار من سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ في سنة 2005 نلاحظ عدد المشاريع المصرح بها (836) وأما فيما يخص سنة 2014 فهي تعتبر من أفضل السنوات في مجال الاستثمارات المصرح بها (9.904) التي سجلت نسبة 16,82% منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهو مؤشر يدل على التطور مقارنة بسنة 2013 كان عدد المشاريع (7991) وفيما يخص النسبة التي سجلت هي 13,57%.

هذه النتائج الإيجابية التي تبشر بأفاق واعدة، والتي تم تسجيلها في سياق وطني يتسم بتحديات جديدة تتعلق انخفاض أسعار النفط، والتي ينبغي أن تشجعنا وتحفزنا على تقديم ومضاعفة جهودنا لضمان بروز اقتصاد حديث ومتنوع، بعيدا عن شبح وهاجس الاعتماد على النفط والغاز والتي تساهم حاليا بالجزء الأكبر من دخل البلاد.

وفيما يخص الاستثمارات المحلية فهي تشكل النصيب الأعظم من إجمالي الاستثمارات في الجزائر وهذا من خلال إحصائيات وتصريحات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>1</sup> لسنة 2014 شكلت (9799) من إجمالي عدد

<sup>1</sup> - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2013-2014 ، [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

المشاريع و 2022 مليار د.ج من إجمالي المبالغ و 13.2784 من حيث عدد المناصب ، واما بالنسبة لنسبة التباين خلال الفترة 2013-2014 فهي 11% من عدد المشاريع و 46% من إجمالي مبالغ الاستثمارات المحلية ونسبة تشغيل 0.70% من إجمالي مناصب التشغيل، خلال الفترة من 2013 إلى 2014.

و للدخول في دائرة أكثر تفصيلا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل من دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2014، وذلك من خلال تحليل القطاعات الاقتصادية التي مستها ونالت اهتمام رأس المال الأوروبي ، وذلك حسب إحصائيات (IDC)<sup>1</sup> من خلال هذه الإحصائيات يتضح أن أكبر قطاع يحض بالاهتمام في مجال الاستثمار لدى الدول الأوروبية في الجزائر هو قطاع المحروقات، حيث جلب 31% من الاستثمارات المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي ، أما قطاع الصناعة فيأتي في الدرجة الثانية بعد قطاع المحروقات.

ثانيا : أثر الشراكة على تدفقات التجارة الخارجية للجزائر، و على الميزان التجاري و إيرادات الميزانية العامة.

أ- أثر الشراكة على تدفقات التجارة الخارجية للجزائر (الصادرات والواردات)

على الصادرات :

إن آثار اتفاق الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

---

<sup>1</sup> Investissement Développement Conseil S.A (IDC), Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérienne Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérie-UE, Rapport Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009, Alger , p139

الجدول رقم 04 : حصيلة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2014-2005)

القيمة بمليون دولار امريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2810	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	901	الصادرات خارج مجال المحروقات
60.146	63.752	69.804	71.427	55.527	44.128	77.361	58.831	53.456	43.937	الصادرات المحروقات
62.956	65.917	71.866	73.489	57.053	45.194	79.298	60.163	54.613	45.036	جمالي الصادرات
58.330	55.028	47.490	47.247	40.473	39.294	39.479	27.631	21.456	20.048	إجمالي الواردات
29.494	28.724	26.333	24.616	20.704	20.772	20.985	14.427	11.729	11.219	الواردات من اتحاد EU الأوروبي*
626 4	11065	24376	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

période 2014. [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz) \*-statistiques du commerce extérieur de l'Algérie,

إن معطيات الجدول أعلاه تبين تزايد القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر بعد اتفاق الشراكة ودخوله حيز التنفيذ وخاصة خلال الفترة بين 2005-2008. حيث بلغ إجمالي الصادرات أقصى قيمة في سنة 2008 وهي تقدر ب 79298 مليون دولار و لم يسجل بلوغ هذه القيمة مرة ثانية خلال الفترة 2014-2005

إلا أن الأمر يستدعي تحليلا أكثر عمقا لان الاقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على صادراته من المحروقات، ويظهر لنا جليا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات قد سجلت تطورا ملحوظا ومعدلات نمو محسوسة، حيث بلغت في سنة 2010 ب 1526 مليون دولار وسجلت أقصى قيمة لها 2810 مليون دولار في سنة 2014. كما نلاحظ أن معدل نمو الصادرات خارج المحروقات قد ارتفع إلى 39.52% في سنة 2014، مقارنة ب 5% سنة 2013.

شهدت صادرات الجزائر خارج المحروقات تطورا، بمعدل نمو ارتفع إلى 39.52% في سنة 2014 مقارنة ب 5% في سنة 2013.

إن هذا التطور يعطي صورة ايجابية بعد مرور هذه الفترة من تنفيذ اتفاقية الشراكة، إلا أن نسبة الصادرات خارج المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات فهي مازالت متدنية وسجلت في سنة 2014 نسبة 4.46% وهي أقصى نسبة تسجل منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

و أما فيما يخص صادرات خارج المحروقات فاعليها تتمثل في الصادرات من مشتقات المحروقات، فمن هنا نرى أن صادرات خارج المحروقات لم تعرف التطور بعد وتمثل صادراتنا من المحروقات إلى الخارج نسبة 95.54% لسنة 2014 من إجمالي الصادرات. على الرغم من مرور فترة من الشراكة فهي مازالت تستحوذ على الجزء الكبير ، فيتبين لنا من خلال الجدول انه وفي الأجل القصير والمتوسط من الصعب إحداث تغيير هيكلي في بنية الصادرات الجزائرية، بالاعتماد على تطوير منتجات جديدة ، تمكنا من النفاذ إلى الأسواق الدولية وخاصة منها السوق الأوروبية ، وهذا ما تؤكد نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية، بحيث يظهر لنا الجدول ان إجمالي الصادرات تراجعت الى 62956 مليون دولار مقارنة ب سنة 2012 وهذا راجع الى الانخفاض الحاد في أسعار البترول متأثرة بتراجع الطلب العالمي ، وقد أدى هذا الى تراجع في قيمة إجمالي صادرات الجزائر التي تركز على المحروقات وهي التي تستحوذ على الجزء الكبير من الصادرات.

#### على الواردات :

أما فيما يخص الواردات يتبين لنا من خلال الجدول رقم 04 من 2005 إلى 2014 نلاحظ تزايد وارتفاع في قيمة الواردات الإجمالية للجزائر بحيث سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بقيمة 58.330 مليون دولار بنسبة نمو 6% مقارنة بسنة 2005 بقيمة 20.048 مليون دولار. بحيث ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، و بلغت أقصاها سنة 2014 بقيمة تقدر ب 29.494 مليون دولار و بمعدل نمو 2.68% مقارنة بسنة 2005 في حين بلغت قيمة الواردات 11.219 مليون دولار.

إلا أن هذا المؤشر غير كاف لوحده لتحديد ما إذا كان هناك عملية " تحويل للتجارة" أم لا، لذلك وجب مقارنة هذه الزيادة بالزيادة في الواردات الكلية، ويتضح من الجدول رقم 04 أن الواردات الأوروبية قد شكلت بالنسبة للواردات الإجمالية للجزائر في سنة 2005 نسبة 55.06 وفي سنة 2014 نسبة 50.56، ويشير ذلك إلى استحواذ المنتجات الأوروبية على النصيب الأكبر من السوق الجزائرية والتأكيد على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الاتحاد الأوروبي.

#### **ب- أثر الشراكة على الميزان التجاري وعلى إيرادات الميزانية العامة**

##### على الميزان التجاري :

ومن خلال تحليلنا للجدول السابق يتضح لنا أن الميزان التجاري قد حقق فائضا تجاريا مستمرا خلال الفترة 2005-2014، ويرجع ذلك لزيادة حصيلة الصادرات النفطية، التي تعود بدورها إلى ارتفاع في أسعار البترول وتخطيها عتبة 100 دولار للبرميل، وهي سابقة التسجيل، إضافة إلى زيادة حصة الجزائر في السوق النفطية، كما نلاحظ أيضا انه منذ سنة 2007 أصبحت معدلات الزيادة في قيمة الواردات تفوق بكثير معدلات الزيادة في قيمة الصادرات، مما أدى إلى تراجع نسبة تغطية الصادرات للواردات بصفة مستمرة حتى سنة 2009

وذلك تسبب في انخفاض رصيد الميزان التجاري الجزائري إلى 5900 مليون دولار و تراجع نسبة التغطية إلى 115%، وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول إلى ما دون 40 مليون دولار للبرميل، خلال سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما انعكس على أسواق النفط العالمية وخاصة الدول المصدرة للبترول ومن هم الجزائر.

أما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات زيادة قدرها 73489 مليون دولار أي بمعدل نمو 28.8% بينما لم تتجاوز الزيادة في قيمة الواردات 47247 مليون دولار، متأثرة بانخفاض قيمة الأورو في أسواق الصرف الأجنبي بنسبة 20% مقابل الدولار بين نهاية 2009 ومطلع جوان 2010. وذلك انعكس ايجابيا على رصيد الميزان التجاري وعرف ارتفاع بقيمة 26.242 مليون دولار وبمعدل نمو 156% أما من 2012 إلى 2014 فهو في تراجع مستمر وسجل أدنى حد له بقيمة 6264 مليون دولار وبمعدل نمو 108%، وهذا راجع إلى تراجع أسعار البرميل البترول إلى 60 دولار في سنة 2014 مما اثر على صادرات الجزائر التي تعتمد على أكبر نسبة منها من المحروقات.

من خلال الإحصائيات السابقة يتبين لنا صورة جلية وواضحة للاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري، بسبب الاعتماد الكلي على الصادرات من المحروقات وتغطية قيمة الواردات. وبما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر لكونه يستحوذ على النصيب الأكبر من صادرات و واردات الجزائر، فإنه أيضا هو المساهم الأول في عجز الميزان التجاري خارج المحروقات.

ومن خلال المقارنة بين مساهمة كل من الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم في عجز الميزان التجاري للجزائر خارج المحروقات، حيث خلال الفترة 2005-2008 يشكل هذا العجز بأكثر من 60% مع الاتحاد الأوروبي و اقل من 40% مع بقية دول العالم.

وبالتالي فمن المحتمل أن يزيد هذا العجز لصالح الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مرحلة تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بصفة نهائية عام 2020 وتحرير التبادل التجاري بين الطرفين في إطار منطقة التبادل الحر الأوروبية - الجزائرية، في ظل اعتماد الجزائر على صادراتها من المحروقات وعدم إمكانية منافسة المنتجات المحلية الجزائرية للمنتجات الأوروبية في ظل تباين مستويات التنمية بين طرفي الشراكة.

#### على إيرادات الميزانية العامة:

بعد تحليلنا للمعطيات السابقة، نلاحظ أن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي أدى إلى نقص في أرباح العائدات الجمركية بنحو 8 ملايين دولار منذ دخوله حيز التنفيذ في العام 2005 و حتى نهاية 2013. وارتفع المبلغ الإجمالي للنقص في أرباح العائدات الجمركية خلال هذه الفترة إلى 658.7 مليار دينار جزائري، أي أكثر من 8 ملايين دولار. ورغم قرار التجميد تواصل التراجع في الأرباح، ليبلغ 104 مليار دينار في 2011، و 110.1

مليار في 2012 واما في سنة 2013 بلغ 130.1 مليار دينار جزائري، ونلاحظ أن لولا قرار تجميد تفكيك التعريفية فقيمة الأرباح ستراجع أكثر<sup>1</sup>.

و حسب تصريح الخبير الاقتصادي ، "عبد الرحمن مبتول" ان الجزائر فقدت خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2013 حوالي 3 ملايين دولار على الصعيد الخسائر الجبائية التي كان من المفروض أن تدخل حساب الخزينة العمومية عند كل عملية تجارية تتم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، جراء العمل بنود اتفاق الشراكة والتفكيك الجمركي ضمن آليات تسهيل العلاقات الاقتصادية والمبادلات بين الطرفين<sup>2</sup>. وكان من المحتمل أن تبلغ هذه الخسائر 8.5 مليار دولار سنة 2017 لو لم يتم تعديل رزنامة التفكيك الجمركية في سنة 2012 .

وأوضح الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول ، إن 3 ملايين دولار هي قيمة الخسائر الجبائية الحقيقية المسجلة بسبب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، بعد اخذ المعطيات الاقتصادية بعين الاعتبار لا سيما السعر الحقيقي للمنتج، تطور قيمة صرف العملة الوطنية (الدينار) إلى جانب تغير حجم استيراد المنتجات المستفيدة من الإعفاءات الجمركية. وأما فيما يخص العلاقات التجارية بين الطرفين ارتفعت بشكل كبير بفعل التسهيلات والإعفاءات التي استفاد منها المنتج الأوروبي عند دخول السوق الجزائرية. (و هذا ما رأيناه وتطرقنا إليه من خلال المعلومات السابقة في ارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات).

#### خاتمة :

وفي الأخير، فان مهما قيل عن انعكاسات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني، وبرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية مما كان متوقع من هذه الشراكة من خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 والتي تعود على الشريك الأوروبي بالفائدة على حساب الطرف الجزائري. إلا أن الخلل ليس في الشراكة ، بل هو في الاقتصاد الجزائري الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من اجل إنجاح هذه الشراكة و منها : تنمية و تطوير القطاع الفلاحي ومنها دعم الإصلاحات في القطاع الفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك بدراسة نقائص هذا المشروع، وكذا إطلاق برامج أخرى مكملة له، وهو ما سيساهم في التخفيض من قيمة الفاتورة الغذائية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

<sup>1</sup> - هشام ح، (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تكلف الخزينة خسائر ب 8 ملايين دولار)، نشر في البلاد أون لاين، يوم 24.12.2014

، تاريخ الاطلاع 2017-03-18، الساعة 18:30 [www.djazairss.com](http://www.djazairss.com)

<sup>2</sup> - جريدة الإخبارية الجزائرية، (حذر من الآثار السلبية لسياسة دعم المواد الطاقوية على مستقبل الاقتصاد)، تاريخ الاطلاع:

2015-05-05 ، على الساعة 14 : 40 ، [www.elikhberia.com](http://www.elikhberia.com)

إعادة تأهيل القطاع الصناعي، إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات المحيط الصناعي والتنافسي لتحديد جوانب القوة والضعف وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها للجزائر قدرة تنافسية أكبر وتمكنها من تحقيق أكبر حصة في الأسواق الدولية.

إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره احد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية من خلال اعتماد المعايير الدولية في التسيير وكذا عصرنة الإدارة الجمركية.

لهذا لا بد من ترقية الصادرات خارج قطاع الريعي، من خلال تقوية القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية، بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة، وكذا توجيه الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية .

وأخيرا، يجب تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، واثمين صفقات التصدير، حيث ترافقهم في استكشاف الأسواق الخارجية وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجستي والإعلامي و التأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية.

#### قائمة المراجع :

#### 1- باللغة العربية

1- العرياوي نصر ، مستقبل الشراكة الاورو-متوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17 سبتمبر 2013.

2- بن عزوز محمد، الاقتصاد الجزائري و إشكالية الاندماج الاقتصاد الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة ( 2007-990 )، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

3-د. بن دحلب عبد الرزاق، حوالمف رحيمة ، ملتقى وطني تحت عنوان "الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية" 2001-2002، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان.

4-رزيق كمال ، فارس مسدور، الشراكة الجزائرية الاوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الاوروبي، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

5- هشام ح، (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تكلف الخزينة خسائر ب 8 ملايين دولار)، نشر في البلاد أون لاين، يوم 24.12.2014 ، تاريخ الاطلاع 18-03-2017، الساعة 18:30 [www.djazairss.com](http://www.djazairss.com)

6-جريدة الإخبارية الجزائرية، ( حذر من الآثار السلبية لسياسة دعم المواد الطاقوية على مستقبل الاقتصاد)، تاريخ الاطلاع: 2015-05-05 ، على الساعة 14 : 40، [www.elikhberia.com](http://www.elikhberia.com)

7-التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2011، ماي. 2012.

8-التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2013.

9-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر. 2008.

10-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011.

11-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2013-2014 ، [www.andi.dz](http://www.andi.dz)

2- باللغة الاجنبية

12-BENYAHIA FARID , L'impact de l'adhésion de l'Algérie a l'organisation mondiale du commerce. Dar el houda ain m'lila. Algérie 2006.

13-El Hadi MAKBOUL, **coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?**, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002.

14-Investissement Développement Conseil S.A (IDC ), **Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE**, Rapport Final, Bénéficiaire : Le ministère du Commerce de la République Algérienne Démocratique et Populaire, le 3 novembre 2009,Alger.

## الهوية الوطنية الامريكية: دراسة في الثوابت والتحديات للسياسة الخارجية

م.د مالك محسن العيساوي، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، العراق.

### الملخص:

بحكم ما تمتلك الولايات المتحدة الامريكية من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية واعتبارية، ولكونها البلد الاقوى على الساحة الدولية ، رغم ذلك ، فانها باتت تعاني على مر الزمن الكثير من الانكسارات الملحوظة على الصعيد الخارجي ، والتي هي انعكاسات لما تعانيه من تراجع وانقسام داخلي، الامر الذي يستوجب على اي مراقب للشأن العام الدولي، ان يتوقع اتجاهات سياسية معادية للولايات المتحدة الامريكية .

### Abstract:

According to what the United States of America had as ; Political, Economic, Military, Cultural and Prestigious Power . that make it the Strongest Country in the International Order. But through the time, the United States of America become unqualified for its external Role, because of its regression through the internal divisions which cause any observer to understand the condition and also excepts the aggressive political trends of the united states.

## مقدمة:

ان ما حصل في 11 ايلول/ سبتمبر 2001، شكل منعطفاً كبيراً في حياة الشعب الامريكى المغرور والمتباهي بقدرة وامكانات دولته للوصول لأية نقطة في العالم تشكل تهديداً له، الا ان ما حصل في تلك الحادثة وقد باتت النيران متوقدة ومدمرة داخل البيت الامريكى، كان اعلاناً على افلاس ذلك الادعاء وعدم صحته. وازاء ذلك، فقد كان القلق شديداً على وحدة وقوة الوطن الامريكى لاسيما بعد ان تلمس السياسيون الأمريكيون قلة عاطفة الشعب الامريكى ازاء ما يتعرض له وطنهم من مخاطر.

ان الولايات المتحدة الامريكية وفي تصور جميع سكانها قوة لا تجارى "Hyper Power" ولذلك فان الصدمة التي حصلت في 11 سبتمبر 2001، لم تكن هينة او عابرة. فهذا البلد له شكل محدد واقتصاد يضع الاولوية دائماً للكسب المادي، مع الاستعداد الكامل للتجاوز عن الظلم الناتج عن ذلك، وسطوة عسكرية يرهها العالم كله، مع التشديد على اهمية العقيدة الدينية بكل ما يتبعها من قيود، وهم في ذلك يحذون للترويج للمثالية المتفوقة لأسلوب الحياة الامريكية، لان كون المرء وطنياً يلزمه بالضرورة ان يؤمن بان الولايات المتحدة تتفوق على كافة المجتمعات الاخرى بما فيها المجتمعات الاكثر قدماً وحضارة ووعياً كحال المجتمعات الاوروبية. والاكيد ان ذلك غرورا لا يطاق لازم الامريكين دوماً.

وهذا البحث يحاول الوصول الى مقارنة موضوعية في تأشير المفاهيم الوطنية الامريكية وطبيعة تعاملها مع المحيط الدولي لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية مازالت القوة الاعظم في الحياة الدولية، ولها من التأثير والنفوذ الشيء الكثير. ولذلك فقد قسمنا البحث الى مطلبين: فضلاً عن المقدمة والخاتمة وفقاً بالاتي:

المطلب الاول: القيم والمفاهيم الوطنية الامريكية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الهوية القومية الامريكية.

المطلب الاول: القيم والمفاهيم الوطنية الامريكية

ان حب الوطن عند جميع شعوب العالم، كان دوماً من اسى الفضائل واكثرها رسوخاً واستمرارية وهذا ما يمكن تلمسه في القدسية التي يعطيها المواطن لعلم وطنه ونشيدته الوطني او في التمسك بالشارات التي لها علاقة صميمية بالوطن وتاريخه، وهذا يتخذ اشكالا عدة، يحاول الجميع ان يبرزوها ويشيروا اليها بالاحترام والمحبة وبالطريقة التي تضمن استمرارها مع الاجيال.

وفي الولايات المتحدة الامريكية، يتخذ التعبير عن المفاهيم الوطنية والالتزام بها اشكالا متعددة، بعضها ايجابي وبعضها سلبي. الا ان القاسم المشترك بينهما يؤكد على ضرورة ان يؤمن الفرد الامريكى بتفوق دولته ومجتمعه على كافة المجتمعات والدول الاخرى، كون ذلك الطرح يتماهى وما تحقق لهذه الدولة من امكانات وقوة وقدرة لم يسبقها اليها احداً على مر العصور التاريخية فالتفرد الامريكى بالقوة الان، اوسع واخطر مما كان متوفراً لاي قيصر روماني، بحكم النطاق الجغرافي للصراع وما وفره العلم من مستحدثات هائلة وغير

مطروقة، مما اعطى الارجحية للولايات المتحدة الامريكية من حكم الدنيا بقاراتها ومحيطاتها وفضائها الكوني، وهو وضع غير مسبوق<sup>(1)</sup>.

وهذه الاستثنائية يفهمها الامريكيون مؤسسة على ركنين اساسين مرتبطين بالشخصية الامريكية، الاول: الحرية والثاني الفردية، لانهم يرون ان الحرية تقود الى الفردية وهذه تقود الى الاستقلالية والاخيرة تقود الى السيطرة على النفس، والسيطرة على النفس تبدأ بالسيطرة على اللسان الذي تؤكد الثقافة الامريكية على الهدوء ان لم يكن على الصمت الذي يفهم على انه "استعلاء" على الاخرين<sup>(2)</sup>.

وهذا ما يجعل الشعب الامريكي وسياسيه متلبسون بالعظمة والتفرد عن الاخرين كونهم جعلوا هذه القارة قلب العالم ومحركة الاول.

والنبرة الأوسع قبولا وانتشاراً ضمن المفاهيم الوطنية الامريكية تتمثل بالترويج للمثالية المتفوقة لأسلوب الحياة الامريكي التي لا تضاهيها ايه اساليب اخرى مهما كانت نجاحاتها، وهذا ما يؤكد عليه المحافظون بكافة صورهم ومرجعياتهم الفكرية لاعتبارها احد اشكال التعبير عن الوطنية<sup>(3)</sup> وتجذر هذا الطرح عند الاعم من الشعب الامريكي والايمان به، ينعكس سلباً في شكل التعامل مع البيئة الدولية ومشاكلها، كون من يتعاطى هذا الامر يشعر بالتفوق عن الاخرين، وهذا ما يمنحه حسب التصور الامريكي، الحكمة والفتنة والعدل فيما يقترحه ويطلب تنفيذه. وبلا شك ان اتساع وشيوع مثل هذه الافكار، ينم عن عنصرية متزمتة اقرب ان تكون متقاربة وما كانت تقول به النازية والفاشية في عصرهما الذهبي. لكن الممارسات الامريكية في المحيط الدولي تكذب ذلك التصور والادعاء ازاء ما اتسمت به من عدوانية وظلم متعمد دون اعتبار لأية مشروعية اخلاقية وانسانية اخرى<sup>(4)</sup>.

وعلى الرغم من ان ما يواجه فريق المحافظين هم فريق الليبراليين، الا انهم لا يختلفون على الهدف المراد الوصول اليه، بل ان جل اختلافهم منصب على الاساليب التي توصلهم لذلك الهدف. فالليبراليون، يرون ان مظاهر الحياة الامريكية، تستوجب من الجميع اسعى درجات التقدير والاولوية، وهو ما لم يضعه فريق المحافظين ضمن اولوته. كما ان شكل المعارضة التي يمارسها الليبراليون تتوجه من خلال الصندوق الانتخابي والحياة الديمقراطية، وهذا ما يزدريه الفريق الاخر. واشد الانتقادات التي يوجهها الليبراليون لمنافسيهم من المحافظين، تنصب على الظلم الفادح الناتج عن اقتصاد السوق الذي لايهتم او يرمى كثير من أوجه الحياة الامريكية، مثل الصحة والتعليم والثقافة<sup>(5)</sup> وهذا بلا شك سينعكس في شكل التعامل مع المحيط الدولي، الامر

<sup>(1)</sup> محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2003، ص313.

<sup>(2)</sup> نعوم كلاين، صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات للنشر، دبي، 2010، ص109.

<sup>(3)</sup> Willam J. Bennett, America: The last best Hope, V:1, Thomas Nelson, New york 2006, P.186.

<sup>(4)</sup> حميد حمد السعدون، الفوضى الامريكية: دراسة في الافكار والسياسة الخارجية، ميزوتاميا، بغداد، 2013، ص134.

<sup>(5)</sup> Robert B. Reich, Reason: Why Liberals Will win the Battle for America. Khopt. New york 2004.P:156.

الذي يولد ازمات وتشنجات كثيرة تجبر الولايات المتحدة على التعاطي معها، وفقاً لمفهوم القوة والهيمنة الذي يؤمن به المحافظون، مما يزيد من مساحة الكره والرفض للسياسة الأمريكية وقواعدها الحياتية.

أن الوصول الى وطنية أمريكية ناقدة وناكرة للذات، لم تجد قبولاً لدى من نصبوا انفسهم حماة المتناقضات، فهانتغتون- يشير الى قلقه الشديد على وحدة وقوة وطنية، كون الوطنية أصبحت عند الجميع عاطفة مهددة بالانقراض، كما أصبح الكسب المادي والقوة العسكرية والورع الديني من السمات الثابتة للشخصية الأمريكية شبه الرسمية<sup>(1)</sup>. أما الاستبداد الذي يخشاه الفريق الليبرالي والذي لا يمانعه فريق المحافظين، فقد انتشر داخل أمريكا وخارجها على السواء، مما اذن بوجود مخاطر جمة على الحياة الديمقراطية<sup>(2)</sup>.

والحديث في اطار المفاهيم الوطنية الأمريكية، يرتبط دوماً بالتزمت والتمايز ولا سيما من قبل فريق المحافظين ذوي الصوت العالي في الحياة الأمريكية، مستغلين النزعة الدينية الاصولية التي بدأت تنتشر في المجتمع الأمريكي بشكل واسع. فبعضهم يرى ان هوية الامة تشكلت يوم اكتشفها المستعمرون البريطانيون الذين جلبوا معهم ثقافة مميزة تتضمن اللغة الانكليزية والقيم البروتستانتية والنزعة الفردية والالتزام الديني واحترام القانون<sup>(3)</sup>. اي اهتم يقصرون وجود الهوية الأمريكية على الانجلو- ساكسون المعتنقين الديانة البروتستانتية تحديداً والذين يحملون كل الفضائل الايمانية، في حين ان الولايات المتحدة باتت موطناً لمهاجرين كثيرين من مختلف انحاء العالم ومن ثقافات وديانات متعددة.

لقد اثر الدين المطبق في المجتمع الأمريكي حتى في صياغة القرارات السياسية ذات الشأن المتعلق في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث بدى في اوقات كثيرة، وكأنه صدى لموعظة دينية وليس لمنهج سياسي لدولة بحجم وتأثير الولايات المتحدة، وقد كان هذا الامر اكثر من بارز وبطريقة فاضحة احيانا ايام رئاسة- بوش الابن- 2008-2000، حينما خطفت مجموعة من المحافظين الجدد وبما اشتهر عنهم من اصولية دينية كل حجم وتأثير الولايات المتحدة العالمي، بحيث بات البيت الابيض مكاناً للتلقين الديني وليس مقرأً لتقرير السياسات، حينما بدى مقر الرئاسة الأمريكية مقراً للصلاة يقوم بها المعنيون بين قراءتين جماعيتين للعهد القديم والعهد الجديد بإدارة شؤون أمريكا والعالم<sup>(4)</sup>، وكما نلمس ذلك واضحاً في تصرفات وقرارات الرئيس ترامب منذ اعتلائه سدة الرئاسة ولعل في قراره نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية للقدس، عينة واضحة لتلك الاتجاهات.

(1).Samuel P.Huntington. Who are we the challenges to Americas National Ldentity. Simon and Schusher 2004, P:207.

(2).Robert Reich, Op. cit, P:182.

(3).Samuel Hunton, Op.. cit, P:217.

(4)ريك لوران، عالم بوش السري، ترجمة سوزان قازان، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، 2003، ص:19.

ويرى- هانتنغون- بأنه الى وقت قريب فان الاخرين من غير البيض البروتستانت الانجلو- ساكسون، لم يصبحوا امريكيين الا بعد ان اعتنقوا القيم الثقافية والسياسية الانجلو- بروتستانتية الامريكية<sup>(1)</sup> وفي الحقيقة فان من وصلوا الى الولايات المتحدة بعد ذلك، لم يتكيفوا تماماً فقط، بل وتخلوا بمرور الوقت عن كثير من سماتهم المميزة. فعلى الرغم من ان الالمان هم اكبر الجماعات المهاجرة من اوربا، فمن الصعب اليوم ان تجد لهم اثرا يذكر وبشكل واضح و متميز، والمثل ينطبق على الاعداد الكبيرة من الايرلنديين والاسكتلنديين كونهم انصهروا واذابوا في المجتمع المختلط المتعدد الاعراق، فضلا عن الزواج المختلط والعلاقات الاخرى مما جعل امريكي الحاضر يتحدثون من اصول مختلفة<sup>(2)</sup>.

ويشدد الكثيرون- واغلبهم من الفريق المحافظ- على ان الاصول البروتستانتية تعتبر عنصراً رئيساً في الهوية الامريكية. ونجد ذلك مغالاة متزمتة لا تستقيم والحياة العصرية كون الولايات المتحدة لم تكن الا موطناً لمن هاجر اليها واستقر وتفاعل مع حركية مجتمعها بما يخدم المجتمع الامريكي. صحيح ان ديانة كل المستكشفين تقريبا كانت البروتستانتية، لكن ذلك لا يحمل الزاماً على الجميع ممن جاءوا بعدهم واستوطنوا هذا الحيز الجغرافي بان يتابعوهم بما آمنوا به. فضلا عن ذلك، ان حركة الاصلاح الديني التي قادها "مارتن لوتر" وتابعتها من بعده "جون كالفن" في سنوات القرن الثالث عشر، كانت موجودة لاكثر من قرنين قبل اكتشاف امريكا، وكانت قيمها قد اندمجت تماماً في الحياة الاوربية والامريكية بحلول ذلك الوقت<sup>(3)</sup>.

ان فرض عنصر ديني محدد على الثقافة السياسية الامريكية، امر يصيب الجميع بالدهشة والصدمة، ليس لانه لا لزوم له، وانما ايضا لانه باعث على الفرقة. فالولايات المتحدة ومنذ ان وطأ المستوطنون الاوائل الارض الامريكية، لم يكن في نيتهم ان يجعلوها منبراً واقليمياً دينياً، بقدر ما تجذر في سعيهم، الحصول على الحرية والدفاع عنها بغض النظر عما يؤمن به الفرد الامريكي، ودليلنا على ذلك، ان من وقع على وثيقة الاستقلال عام 1776، كان كاثوليكياً، كما ان المؤتمر الدستوري الذي انعقد عام 1787، كان يضم بين اعضائه التسعة والثلاثين اثنين من الكاثوليك<sup>(4)</sup> وهذا يؤكد ان النزعة الدينية المتشددة والطاغية في الوقت الحاضر، لم تكن حاضرة في ذهن وعقل الاباء المؤسسين وهم بصدد بناء تجربة تكون اولى ملامحها الحرية الفردية في كل شيء وبعبداً عن أي شيء<sup>(5)</sup>.

(1).Samue; Huntington, Op.cit, P:226.

(2) اندر وهاكر، اللعب على اوتار الوطنية: من هو الامريكي، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد(167) اغسطس 2004، ص:27.

(3) حميد حمد السعدون، مصدر سابق، ص24-52.

(4) نورتون فريش وريتشارد ستيفنز، الفكر السياسي الامريكي: البعد الفلسفي في ادارة شؤون الامريكية، ترجمة هشام عبدالله المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1991، ص39-40.

(5) شوقي جلال، العقل الامريكي يفكر: من الحرية الفردية الى مسخ الكائنات، الهيئة المصرية، القاهرة، 2010، ص86.

لقد ظلت القارة الامريكية للجميع ممن اتجهوا نحوها، قارة مليئة بالفرص التي قد تؤدي للانتقال لحالة احسن، وربما تصل بصاحبها حد الثراء، اذا استطاع الامساك بفرصته، لأنه يعيش في بلد غني في الموارد وبلا حدود. كما ان هجرة من اتجه نحوها كانت مشروطة بالتخلي عن القديم بكل موارثه والبدء من جديد لمن ييغون الفرص الطموحة. وهنا بدأت في الظهور مجموعة قيم مثيرة ومرنة في مواجهة احوال عالمها الجديد، من رغبة في استكشافه والنفوذ الى عمقه والقسوة في التعامل معه، من ادراك انها لا تستطيع ان تعود الى حيث كانت قبل ان تعبر المحيط<sup>(1)</sup>.

لقد عد المهاجرون الجدد، ولا سيما المتدينون منهم، ان العالم الجديد هو ارض الميعاد، وهذا ما بان حتى في مواعظهم لمن رافقهم في رحلة المشاق عبر المحيط باتجاه الارض الجديدة، حيث عدت المستعمرة الاولى التي اقامها المستوطنون في "New England" بمثابة "اورشليم" وكأنها ارض حباها الله واکرمها للمهاجرين الجدد والذين اسماهم القسس البروتستانت بانهم شعب الله المختار بعد ان عجز سكانها الاصليين عن تطويرها واستثمارها بشكل صالح<sup>(2)</sup>.

ومثل تلك الامور دفعت هؤلاء المهاجرين ان يتماثلوا في كل شيء جديد، بعد ان ينفضوا عن ظهورهم كل احمال الماضي استعداداً لإقامة مجتمع جديد ومتطور. وهذه الظاهر من حيث كونها استثناء في مسار التاريخ، فرضت نفسها على عقلية المهاجرين وسيكولوجيتهم، فقد وجدوا انفسهم متحررين من اسر التاريخ والجغرافيا في قارة واسعة غنية بالموارد، مما ادى الى حركية عالية تبدت في صور متعددة ابرزها الاندفاعية الاستيطانية نحو الغرب والتي انتهت اواخر القرن التاسع عشر باستكمال فتح القارة واستعمارها<sup>(3)</sup>.

ولذلك فإزاء هذا الثراء الكبير والنطاق الجغرافي غير المحدود، ترسخ في مفهوم الوطنية الامريكية، ان الشعب الامريكي مسكون بحقيقة مفادها، انه يجسد امراً الهياً قاده الى الاستيطان وابداء الشعب الامريكي الاصلي واستعباد الاخرين تمهيدا للسيطرة والهيمنة على العالم<sup>(4)</sup> دون ان ننسى ان الامريكيين من اكثر الشعوب الغربية اهتماما بالدين والتمثل في محتواه، وهذا متأت من كونه ذا صلة بالموجات المهاجرة الاولى للعالم الجديد من المضطهدين دينياً. ولذلك نجد الكثير من الامريكيين متمسكين بالتطبيق البروتستانتي دينياً، لانه بتقديرهم قد ساهم في عملية التوحد الاجتماعي، كما وانه بفضل القيم التي يحملها كان عاملاً اساسياً في رقي الدولة الامريكية عن سواها من الامم والشعوب، كونها مكلفة بانجاز وظيفة رسالية لنشر هذه القيم خارج

<sup>(1)</sup> محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص:19.

<sup>(2)</sup> رضا هلال، تفكيك امريكا. الاعلامية للنشر، القاهرة، 1998، ص:95.

<sup>(3)</sup> Wikkam J. Bennett, OP.cit, P:259.

<sup>(4)</sup> ميشال بوغنون، امريكا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم الى أين؟ ترجمة خليل احمد خليل، دار الساقى، بيروت، 2002، ص:78.

حدودها الجغرافية<sup>(1)</sup> بل ان المؤرخ الامريكى "دانيال بورستني" ذهب اكثر من ذلك في تمجيده الشعب الامريكى بطريقة متناهية، حينما يقول "ان الشعب الامريكى هو شعب الله وكل خصم له يعد عدواً لله"<sup>(2)</sup>.

ان مجموعة القيم والمفاهيم الوطنية الامريكية، والتي باتت الى حد كبير انعكاس لحركية وتفاعل وتصريف الامور من قبل المجتمع الامريكى، كانت في بداياتها تحمل الكثير من المثاليات الانسانية، الا انها وبحكم القدرة التي تعبر عنها القوة في الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي والاعتباري، انحرفت كثيراً عن مساراتها الاصلية، بل انها ابتعدت كثيراً عن وقواعدها الاساسية، مما سبب اختلالاً داخلياً، ورفضاً وادانه على عموم المحيط الخارجي، الامر الذي افقد الولايات المتحدة الامريكية الكثير من مصداقيتها وقبولها في المجتمع الدولي وبالشكل الذي لا يتوافق وما متوفر تحت يد الساسة الامريكيين من وسائل وموارد تمكنهم ان ياخذوا العالم معهم في اية قضية، دون الحاجة للتعبير عن ذلك بالوسائل الخشنة والصلبة. الا ان غرور القوة والامكانات المتوفرة مع فقدان الحس الانساني، جعل الولايات المتحدة تنصل كثيراً عن القواعد الوطنية التي ارساها الاباء المؤسسون لهذه الدولة الباذخة، مما اوقعهم في تناقض حتى مع اساسيات الفكر الذي اقيمت على اساسه هذه الدولة.

#### المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الهوية القومية الامريكية

تواجه كل مجموعة قيم ومفاهيم ذات بعد وطني او قومي، جملة من التحديات التي تستهدف اختراقها او تعطيلها او الغائها، ان امكنا ذلك. والكثير من شعوب العالم عاشت وتعيش مثل هذه الحالة سواء في زمانها الايجابي او السلبي، كون المجتمع الدولي مجتمع صراعي بشكلىة العنيف والناعم، كما ان الانسان جبل منذ الخليقة في السعي نحو مصالحة وامنه واستقراره ومشروعه المستقبلي.

ومن اولى التحديات التي يراها مفكروا الولايات الامريكية وكتابها والتي اشاروا اليها كثيراً، ما سموه بـ"الاسبنة" والمقصود بها توصيف الامريكيين المهاجرين من دول امريكا اللاتينية والمنحدرين من اصول اسبانية، كونهم ذوي اعداد كبيرة مع يرافق ذلك من كثرة المواليد مما يتيح لهم ان يطوقوا الولايات المتحدة من اجزاء كبيرة من الوطن الامريكى<sup>(3)</sup>.

ويرى- هانتنغتون- ان هذه المخاطر متأتية من كون هذه الشريحة ما زالت متمسكة بتقاليدها واعرافها وحتى لغتها الاسبانية، مع تحفظهم على الكثير من القيم والتقاليد التي تنسجم والحياة الامريكية، كما انهم ظلوا متمسكين بالتقليد الكاثوليكي دينيا وسعوا نحو كسب الاخرين باتجاههم، في حين انا نلاحظ انه قال وكما

<sup>(1)</sup>شوقي جلال، مصدر سابق، ص:112.

<sup>(2)</sup>فاضل الربيعي، ما بعد الاستشراق "الغزو الامريكى للعراق وعودة الكولونيات البيضاء"، مركز دراسات العربية، بيروت 2007، ص134.

<sup>(3)</sup>Samuel Huntington, Op. cit. P:246.

اشرنا في المطلب الاول، ان نجاح المهاجر في الولايات المتحدة، يستوجب عليه ان يتماهى والسائد دينياً و اخلاقياً فيها بعد ان ينفذ كل قديمة قبل ان يعبروا الحدود باتجاهها<sup>(1)</sup>.

وخوف- هانتنغتون- وغيره من المفكرين، ياتي من مراقبته للأعداء المتزايدة من المهاجرين اللاتينيين. ففي التعداد السكاني لعام 1970، شكل الامريكيون الاسبان الذي ترجع اصولهم العائلية الى دول امريكا اللاتينية نسبة 4.5% من السكان. اما في تعداد عام 2000، قد ارتفعت نسبتهم الى "12,5" في حين ان نسبتهم في تعداد 2010، ارتفعت الى "15.3%" وقد جاء "58,5%" من هؤلاء من اصول مكسيكية، بينما جاء مواطنوا بورتوريكا في المرتبة الثانية وبنسبة "9.6%" يلهم الكوبيين بنسبة "3.5%"، ثم خليط من دول امريكا اللاتينية يحتل ما تبقى من النسبة المئوية. وما يزيد من قلق علماء الاجتماع الامريكيين، ان العائلات الاسبانية الاصل لديها "2,7%" طفل في المتوسط، بينما يدور الرقم عند العائلات الامريكية البيضاء حول "1.8" طفل والذي يقل عن الحد المطلوب للحفاظ على معدل الاحلال<sup>(2)</sup>.

ويختلف تدفق المهاجرين من ذوي الاصول الاسبانية عن غيره، نظرا لقرب الولايات المتحدة جغرافيا من المكسيك والدول الاخرى المتحدثة بالاسبانية في القارة اللاتينية. ومن الواضح ان هذا القرب الجغرافي يسهل الهجرة الى الولايات المتحدة، وخاصة الهجرة غير الشرعية والتي تمثل ما يقارب "45%" من الاسبان الموجودين على الاراضي الامريكية<sup>(3)</sup>.

ويجب ان نؤشر هنا، ان قرب اوطان المهاجرين للولايات المتحدة، يضاعف من ولائهم لأمريكا حتى عند الجيل الثاني والثالث ويزعم هانتنغتون- ان الكثير منهم يحتفظ باللغة الاسبانية كلغتهم الام بل ويطالبون بفصول دراسية ثنائية اللغة لابنائهم، كما انهم يختارون العيش في احياء خاصة بهم بعيدا عن الاختلاط مع الامريكيين من البيض، كما ان اغلب اجازاتهم السنوية يقضوها في بلدانهم الاصلية<sup>(4)</sup>.

بل انه يتخوف من هذه الهجرة ولا سيما المكسيكية منها، بسبب السهول النسبية في دخولهم للولايات المتحدة في ان تجري تحولات سكانية عكسية في المناطق التي استولت عليها الولايات المتحدة من المكسيك بالقوة في ثلاثينيات واربعينيات القرن التاسع عشر<sup>(5)</sup>. في حين ان الادارة السياسية المكسيكية، تجد ان اكبر مشكلة للمكسيك، هي مجاورتها للولايات المتحدة، كونها تستنزف الكفاءات المكسيكية واليد العاملة الرخيصة، فضلا

(1).Op.cit, P:218

(2) اندروهاكر، مصدر سابق، ص 28.

(3).Samuel Huntington, Op. Vlt, P:248.

(4).Op.Cit, P:249.

(5) هادي قبسي، السياسية الخارجية الامريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2008، ص 168.

عن كونها ممر اساسي لتجارة المخدرات القادمة من كولومبيا، الامر الذي يؤثر على الامن والصحة والاجور داخل المكسيك<sup>(1)</sup>.

ونجد ان- هانتغتون- يغالي كثيرا في مخاوفه من الهجرة اللاتينية، كون ان جميع سكان الولايات المتحدة هم من المهاجرين الذين استطاعوا ان يتكيفوا مع السائد من الثقافة والقيم الاجتماعية والانسانية في المجتمع، مع ترسخ ولائهم الوطني لبلدهم الجديد. وتعتقد أن مخاوفه محكومة بإرث ثقافي متزمت يجد في وعاء الثقافة الانجلو- ساكسونية المعيار الاساس في درجة الولاء الوطني، وهذا ما يدل على تعصب لا اخلاقي وانساني غير مبرر وذو نزعات عدوانية.

ومن التحديات الاساسية الاخرى التي يعاني منها المجتمع الامريكي في الوقت الحاضر ولها من الانعكاسات الشيء الكبير في البيئة الدولية، ما يمكن ان نسميه بتجذر الاصولية "Fundamentalism" لديهم وعليهم. فإزاء العدوانية الامريكية الموجهة بالضد من الكثير من ثقافات واديان العام، وفي المقدمة منهم الدين الاسلامي، باتت لوحة العلاقات المتفاعلة في هذا الجانب، ذات منحنى عدواني ان لم يكن دموي بامتياز، كون الامر لم يعد محصورا موضعيا في حيز جغرافي معين، بل حيثما كان للمسلمين حضورا وتواجدا، وهذا ما يمكن تلمسه في افغانستان والعراق وفلسطين ولبنان وايران، بل وحتى داخل الاراضي الامريكية ازاء المسلمين الامريكيين، لا سيما بعد ان دخلت الكثير من الآراء والمفاهيم الصهيونية داخل الفكر الديني المطبق في الولايات المتحدة، بحيث بدى بمكان، ان التفرقة بين العقيدة الدينية الامريكية والمفاهيم الصهيونية امر في غاية الصعوبة<sup>(2)</sup>.

لقد شكلت الاتجاهات الصهيونية عنصراً بارزاً في الحياة الثقافية والسياسية الامريكية منذ البدايات الاولى لاستيطان العالم الجديد، وبشكل اوسع خلال النصف الثاني للقرن السابع عشر<sup>(3)</sup>. كما ارتبطت افكار "شعب الله المختار" و"ارض الميعاد" و"وعد الله" بالمهاجرين البروتستانت البيوريتانيين الاوائل الذين هاجروا للعالم الجديد من اجل استعمارهم. لذا اصطبغت هذه النزعة البروتستانتية بصبغة يهودية، وانبثق من هذا اللاهوت البروتستانت البيوريتاني مسيحية صهيونية امريكية قبل صهيونية "هرتزل" بحدود قرن من السنين<sup>(4)</sup>، وهذا التراث رقد الثقافة والسياسة في الولايات المتحدة باعتقاد "الالتزام" باقامة اسرائيل وعودة اليهود اليها والانحياز لهم كالتزام لاهوتي وثقافي، ومن ثم سياسي<sup>(5)</sup> هذه الانحيازات المطلقة، بقدر ما اشاعت اصولية دينية داخل

<sup>(1)</sup> تجارة المخدرات وممرات العبور للولايات المتحدة الامريكية، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد(46) يناير 2002، ص 36.

<sup>(2)</sup> حميد حمد السعدون، الحوار الحضاري بين الاصولية الدينية وسياسية الهيمنة الامريكية، ط2، مركز العراق للدراسات، بغداد- بيروت، 2010، ص 58.

<sup>(3)</sup> غريس هالسل، يد الله، ترجمة محمد السماك، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 61.

<sup>(4)</sup> يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي- الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 37.

<sup>(5)</sup> رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 95.

الولايات المتحدة، فانها دفعت الاخرين "المسلمين" للرد عليها بأصولية دينية متزمتة اخرى، مما دفع طرفي العلاقة ان ينظر احدهما للأخر بعدوانية وعدم ثقة والارتياب في كل انشطتهما، مما خلق جوا عدوانياً وخطيراً حيثما كان للمؤمنين بهذه الديانات تواجداً. كما ان هذه الاصولية والتي تمارسها الدولة الاقوى في العالم اتجاه الاخرين، عطلت ان لم تكن قد اسقطت كل وسائل السياسة والدبلوماسية المطلوب توفرها لعلاقات الشعوب والثقافات مع بعضها، لاسيما وان حالات الريبة والشك باتت الحاكمة في النظر والتصرف ازاء الاخر، مما دفع بالتطرف ان يحقق له مساحات واسعة عند كلا الطرفين.

والغريب ان هذه الاصولية المتزمتة والالتزام المطلق بما تسعى اليه اسرائيل وتنفذه، يوقع الكثير من الخسائر الكبيرة في المصالح والامن الامريكي، وهذا ما يتقاطع ومفهوم "البرغماتية" الذي قدمته التجربة الامريكية للحياة الانسانية بشكل عام. ومع وعي الجانب الامريكي بهذه الحالة وما تسببه من خسائر فان تدوير سياساتهم في هذا الامر تنتهي للانحياز والقبول بما ترغب به اسرائيل، حتى وان كان الامر يضر بمصالح الولايات المتحدة الامريكية ويعرض امنها للخطر، وهذا ما عبرت عنه احداث 11 سبتمبر 2001 التي فضحت الادعاء الامريكي بالتفوق والريادة والزعامة المطلقة<sup>(1)</sup>.

فالأصولية الدينية الشائعة في الولايات المتحدة مكنت الصهيونية المسيحية لانتشار في الاصولية الانجيلية المطبقة في الولايات المتحدة، بحيث باتت ترى في العهد القديم "التوراة" الكتاب الوحيد للاجتهد ولاستنباط الاحكام والفلسفة الدينيين، كما ان هذه الفرق حولت العهد القديم من كتاب ديني الى كتاب سياسي يقوم على قاعدة العهد الالهي بالأرض المقدسة للشعب اليهودي المختار<sup>(2)</sup>.

ان تجذر الاصولية الدينية بما يتبعها من اجراءات تأخذ معنى القوة والقسر والاكراه، سيضيق مساحة الحوار الحضاري المتبادل بين الحضارات تحت حجج ومسوغات لاتستند اغلها الاعلى اغراءات القوة وغرور التصرف المتحقق، الا ان مخاطر ذلك ستكون اشد واقسى في المنظور المستقبلي. كما ان التزمتم في التمسك بمثل هذه الخيارات، سيصيب اي مجتمع بالتآكل والتفتت مهما امتلك من قوة، فكيف الحال وفي مجتمع جميع سكانه مهاجرين ومن خلفيات ثقافية ودينية متعددة كحال المجتمع الامريكي.

ومن اخطر التحديات الخطرة والمهمة التي تواجه الولايات المتحدة، غياب المعايير الاخلاقية في المجتمع الامريكي، مع ما يرافق ذلك من انتشار قيم الاستهلاك والفساد والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات، بحيث ان

(1) حميد حمد السعدون، الفوضى الامريكية، مصدر سابق، ص 176.

(2) محمد السماك، الاصولية الانجيلية، مركز دراسات العالم الاسلامي، مصر 1991، ص 40.

جرائم القتل، تعد العامل الاول للوفاة في الولايات المتحدة، وهذا بحد ذاته يؤثر عدوانية المجتمع ازاء افراده. كما ان الاباحة والشذوذ الجنسي في المجتمع الامريكي هي "التي تفكك الولايات المتحدة الامريكية"<sup>(1)</sup>.

هذه الامور مجتمعه ستفعل الكثير في تأكل القواعد الايجابية لاي مجتمع مما يصيبه بالوهن والانكسار. فضلا عن ذلك، ان المفاهيم التي يتخذها صناع القرار الامريكي عن الديمقراطية وحقوق الانسان، لا تعدو غير ادعاءات زائفة اكثر من كونها ممارسة حقيقية، ولعل سجل الولايات المتحدة في الحقل الدولي، تدلنا على مدى مصداقية ذلك الادعاء الامريكي الزائف. فكم من شعب اضطهد، وكم من دولة سحقت، وكم من مجتمع مزق، لاشيء الا لكون سياسته لا تتوافق وما تريده واشنطن وترغب به، كونها السيد الاول للعالم<sup>(2)</sup> وحصول ذلك يدفع العلاقات الدولية لحالة من التآزمات الشديدة الخطورة ويجعل من موضوعة الامن والسلام الدوليين، مقولة ركيكة الثبات امام رغبات واهواء المتحكم والقادر على الفعل الحقيقي.

كما يواجه المجتمع الامريكي تحدياً اخر يؤثر في قاعدة المفاهيم والقيم الوطنية والمتعلق بما يسمى بـ"النكوص الحضاري" المتوافق والمتناغم مع عدد من مظاهر التفكك الاجتماعي التي ستؤثر في موقع الولايات المتحدة كقائد للنظام الدولي<sup>(3)</sup>. ومن ابرز تلك التحديات، اتساع ظاهرة الفقر وازدياد عدد العاطلين، مع ارتفاع تكاليف التعويضات الصحية ونفقات التربية والتعليم والافتقار لرعاية اجتماعية كما هي الحال في عموم دول القارة الاوربية. يضاف الى ذلك تفكك التلاحم الاجتماعي وتصعد الاسرة وارتفاع معدلات الطلاق التي تجسدها حالات التفكك الاسري، فضلا عن العلاقات خارج اطار العلاقة الزوجية المرتفعة باضطراب، مما يشير الى الانقسامات بين الثقافات والفئات المكونة للمجتمع الامريكي<sup>(4)</sup>.

بناء على ما سبق فقد قادت نسبة الانخفاض الحكومي على الخدمات الاجتماعية الى تفشي ظاهرة الادمان والجريمة وتعاطي المخدرات، بحيث باتت الولايات المتحدة هي الاولى في استهلاك الكحوليات والادمان على المخدرات، فضلا عن انها الدولة الاولى في العالم من حيث عدد المصابين بمرض "الايدز AIDS" والامراض المزمنة الاخرى، مما ادى الى تراجعها الى المرتبة (15) عالمياً في معدل الفرد الذي يعد مؤشرا على تطور اي مجتمع من المجتمعات، لاسيما وانها الدولة الاولى في العالم في الطب والعمليات الطبية<sup>(5)</sup>.

ان وضوح حالات التفكك الاسري والتصعد الاجتماعي والانهيال التربوي والاخلاقي، وهي حالات تعبر عن نفسها في عدد من الصور، توهن المجتمع وتصيب نسيجه الاجتماعي بالتصدع والانكسار وبهذا الجانب يشير

<sup>(1)</sup> زيبغنيوبريجسنيكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة مالك فاضل، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 89.

<sup>(2)</sup> حميد حمد السعدون، الفوضى الامريكية، مصدر سابق، ص 224.

<sup>(3)</sup> احسان محمد الحسن، مظاهر التفكك الاجتماعي في المجتمع الامريكي، مجلة الحكمة، بغداد، العدد (3) 1999، ص 16.

<sup>(4)</sup> روجية غارودي، الولايات المتحدة طليعة الانهيار، النهار للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص 68.

<sup>(5)</sup> عبد الخالق عبدالله، حكاية السياسة، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 282-283.

"نعوم تشومسكي" عالم اللسانيات الأمريكي المعروف، على ان انهيار المجتمع الأمريكي عائد بسبب طغيان حزب رجال الاعمال والاثرياء على حساب الاعم من الناس، لان سياسة صنع القرار الأمريكي تخدم بشكل رئيس مصالح اصحاب الشركات العملاقة والاثرياء دون مبالاة بحقوق الغالبية من الشعب الأمريكي، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة بلدا غير ديمقراطي، بل نظاما تحكمه طغمة من الاثرياء واصحاب الشركات واللوبيات التي تمارس غشاً على باقي افراد الشعب الأمريكي<sup>(1)</sup>.

هذا الاتجاه يدفع المفاهيم والقواعد الوطنية ان تواجه في تعاملها مع البيئة الدولية التحدي المقترن بـ"البيزنس" ولا سيما في تأثيره على الشخصية الأمريكية وشكل تعاملها وتعاطفها مع المجتمع الدولي الذي هو مجتمع صراعي، فالبيزنس يحول الشخصية الأمريكية الى وسيلة بيع، وتصبح العلاقات والتحالفات عبارة عن معاملات بيع، وهذا بدوره يؤثر على الحافز للتطوير الذي ينحدر الى مجرد جشع، بحيث يصبح المال معيار للنجاح، كما توظف معظم الطاقات الفكرية لبحاث السوق الخارجية فلا يبقى منها شيء للتأمل الداخلي، لان لغة التجارة ستطغي على المفردات الاخلاقية<sup>(2)</sup>.

ان الولايات المتحدة الأمريكية، ليست مجتمعا ملائكياً او مكانا كهنوتياً، لكن الصحيح ان لكل مجتمع قيمه وقواعده الاخلاقية والاجتماعية والمعارية، لان بدون تلك القواعد والقيم، فان المجتمع ينهار ويتشظى ان لم ينفجر. لكن ان تطغى لغة المال والبيزنس على ما عداه من حالات، يشكل انحذاراً اخلاقياً وانسانياً، يصيب المجتمع اولاً، ثم تنتشر عدواه حيثما كان بإمكانه ان يتواجد. وبحكم ان الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم في الوقت الحاضر، فان تجميد او ركن كل القواعد والقيم الوطنية لصالح البيزنس، امر يشكل بالغ الخطورة على الجميع، وهذا ما مارسه مع العديد من دول العالم تبعا لوضع البيزنس الحاصلة مع هذا الطرف او ذاك، بحيث تضيع الحقيقة تحت ركام هائل من المسوغات والتبريرات وفي ذلك خطورة على اوضاع البيئة الدولية، لان الكثير من الدول تشتري سلامتها والمخاطر التي قد تتعرض لها من خلال البيزنس مع العميل الأمريكي الذي يجيد فن العلاقات العامة وبما يديم استمرار دوي اصوات المعامل والمصانع المرتبطة بالبيزنس، والبيئة الدولية مليئة بمثل هذه النماذج او الحالات.

ان حصول ذلك لا تقف مخاطرة على المجتمع الدولي، بل انه خيانة لقواعد تأسيس الوطن الأمريكي وفقا لما انجزه الاباء المؤسسين. لكن ما يلفت الانتباه، ان هذا التعامل يزداد قوة واتساعاً دون ان يوقفه موقف اخلاقي او انساني او اعتباري، بل وحتى وطني.

<sup>(1)</sup>نقلا عن: احمد الرمح، الانهيار الأمريكي ما بين الواقع والسينة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد(21) 2005، ص139-140.

<sup>(2)</sup>اندرو هاكر، مصدر سابق، ص29.

ان الاختلالات الهيكلية في الجسد الامريكي تعود بالاساس الى تعدد وتمايز المجموعة العرقية والثقافية التي يشكل منها المجتمع الامريكي، والتي ادت الى افتقار الشعب الامريكي الى وحدة التخاطب بسبب التمايزات العرقية والاثنية والدينية<sup>(1)</sup> وبحسب مكتب التعداد الامريكي، انه بحلول العام 2050، سيتكون المجتمع الامريكي من "23%" من ذوي الاصول الاسبانية، و"16%" من السود، و"10%" من الاسيويين، وهذا ما اخاف- هانتغون- الذي علق بالقول "اذا نجحت الولايات المتحدة الامريكية في السابق باستيعاب المهاجرين، فانهم في الغالب كانوا اوربيين، فهل ستنجح مستقبلاً عندما يصبح "50%" من السكان اللاتينيين او من غير البيض<sup>(2)</sup>.

ان المجتمع الامريكي الذي اتسعت فيه دائرة الفقر وارتفعت معدلات البطالة وانخفض فيه مستوى التعليم، مع تدهور الخدمات الصحية والاجتماعية وتفشي ظاهرة الادمان والجريمة، فضلاً عن تفكك التلاحم الاجتماعي وتصعد الاسرة، سيصيب المفاهيم والقواعد الوطنية الجامعة، بضرر كبير يؤذن بمخاطر جمة في نشاط ودور الولايات المتحدة في المجتمع الدولي، الامر الذي تبدو ملامحه واضحة منذ الان، بأنه دور عدواني وعنيف وبلا ضوابط، مما يعرض امن وسلام المجتمع الدولي لمخاطر لا يمكن تحديدها.

#### الخاتمة:

دون ادنى ريب، ان قواعد واساسيات المفاهيم الوطنية لاي بلد، تلعب دوراً كبيراً في توضيح العمل الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي، واي نكوص او تراجع او تشظي فيهما، سيكون واضحاً ومعلوماً عند الجميع، وبشكل خاص على صعيد العلاقات الدولية، كون تلك العلاقة وحسن ادائها في محيط البيئة الدولية، هو انعكاس ثابت لما تحفل به السياسة الداخلية.

والولايات المتحدة وبحكم ما توفر تحت يديها في الوقت الحاضر من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية واعتبارية، ولكونها البلد الاعظم على الساحة الدولية وما يفعله دورها من تاثير، باتت تعاني الكثير من الانكسارات الملحوظة على الصعيد الخارجي والتي هي ارتدادات واضحة لما تعانيه من تراجع وانقسام داخلي، الامر الذي يستوجب على اي مراقب للشأن العام الدولي، ان يتوقع اتجاهات سياسية عدوانية ووحشية للولايات على الصعيد الخارجي، كونها فشلت او غير قادرة على تعديل او معالجة ما تعانيه من انكسارات وتراجعات داخلية، تحققت بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية المبنية على اعلى درجات

<sup>(1)</sup>منعم صامي العمار، نحو عالم متعدد الاقطاب: التآلفات الاستراتيجية بين القوى الكبرى واثرها في بناء هيكلية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين "الاقليم الاسيوي أنموذجاً" سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد 2001، ص 17.

<sup>(2)</sup>نقلا عن: سيد ابو ضيف احمد "الهيمنة الامريكية، نموذج القطب الواحد، عالم الفكر، الكويت، العدد(13) اذار 2003، ص 18.

"الانانية" المفرطة بالانرجسية على حساب الاعم من الشعب الامريكي. وحصول ذلك وانعكاسه على الصعيد الدولي، يرتب اجواءا ومناخات عدوانية وظالمة ومدمرة على الجميع، كون الولايات المتحدة الامريكية، ما زالت الفاعل الاول والرئيس في ساحة العلاقات الدولية.

## استراتيجيات الإعلام الأمني ومساهمته في بناء منظومة للأمن والدفاع

الدكتورة/ صليحة كباي، أستاذة محاضرة بكلية العلوم السياسية / جامعة قسنطينة 3، الجزائر.

### Abstract

The use of certain security information's' strategy is linked to the nature of the means used by the media institutions, and the credibility of these means, attractiveness differences, and the degree of its spread to reach the target audience. Security Media as a special form will participate in providing a range of functions to the individual, and to the society by improving security conditions' for citizens, and ensure their well-being across its responsibilities in the establishment of a strong basis of security with a defensives' means that will be in accordance to the nature of society and the requirements of the individuals on one side, as well as the quality of the institutions' security and their ability to adapt and respond the magnitude of changes and developments produced by these demands diversity on the other one.

**Key Words :** Media, Security, Security Media

### Résumé

L'utilisation de certaines stratégies médiatiques de sécurité est liée à la nature des moyens utilisés par les institutions des médias, et la crédibilité de ces moyens ; ainsi que l'ampleur de leur propagation a atteindre le public ciblé par l'information dans toute ses formes et ses différentes sources de réalités. La Sécurité Media comme domaine spécialisé pourra donc améliorer les conditions sécuritaires des citoyens et assurer leur bien-être, en assumant plus de responsabilités visa a vis la société d'une part ; et promouvoir la qualité des institutions de sécurité et de ses organes afin de répondre aux besoins du citoyen dans leur diversité d'autre part.

**Mots clés :** Media, sécurité, sécurité-media

## الملخص

إن تبني إستراتيجية إعلامية أمنية معينة مرتبط بطبيعة الوسائل المستخدمة من قبل مؤسسات الإعلام، ومدى مصداقية هذه الوسائل وجاذبيتها ودرجة انتشارها للوصول إلى الجمهور المستهدف والمعني بالمعلومة على اختلاف مصادرها وحقيقتها. والإعلام الأمني كإعلام متخصص سيساهم باستراتيجياته في تقديم مجموعة من الوظائف المتعلقة بالفرد، والمجتمع والتركيز على تحسين الظروف الأمنية للمواطن وضمان رفاهه عبر تحمل مسؤولياته في بناء ووضع قاعدة أمنية ووسائل دفاعية تتماشى وطبيعة المجتمع ومتطلبات الأفراد فيه من جانب. وكذا نوعية مؤسسات الأمن وأجهزته في القدرة على التكيف والاستجابة لحجم التغيرات والمستجدات التي تفرزها تلك المطالب بتنوعها من جانب آخر .

### الكلمات المفتاحية: الإعلام، منظومة الأمن، الإعلام الأمني

يعتبر الاعلام من الوسائل الاتصالية المرتبطة بالمعرفة، والرؤية، وهو أداة توعية تساهم في تعليم الفرد ومساعدته على التعامل مع إشكالية العلاقة بين: الأشياء، الأشخاص والأفكار كعوامل متداخلة تشترك وتتفاعل فيها سلوكياتنا وفق نمط ثقافي معين، يتحدد من خلال أسبقية عالم الأشياء أو عالم الأشخاص أو عالم الأفكار، وأن رجحان أحدهم هو الذي يميز كل مجتمع عن سواه. ولقد مثلت التطورات العلمية التقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين قاعدة أساسية لتشكل حالة جديدة من الحضارة الإنسانية تميزت بتحقيق إنجازات مذهلة في تقنيات الإعلام ووسائل الاتصال فضلا عن عدد آخر من الإنجازات التقنية التي حازت على اهتمام كثير من المراقبين والباحثين، لكنها في الوقت نفسه أهملت مشاكل أخرى متعلقة بإشكالية بناء قاعدة معرفية مؤمنة بأنماط إعلامية تتناسب وحجم التطور وكذا ظروف تكوين الفرد في ظروف الأزمان الفكرية والثقافية المصاحبة لحالة التطور هذه. كما أن تبني إستراتيجية إعلامية أمنية معينة مرتبط بطبيعة الوسائل المستخدمة من قبل مؤسسات الإعلام ومدى مصداقية هذه الوسائل وجاذبيتها ودرجة انتشارها للوصول إلى الجمهور المستهدف والمعني بالمعلومة على اختلاف مصادرها وحقيقتها. والإعلام الأمني كإعلام متخصص سيساهم باستراتيجياته في تقديم مجموعة من الوظائف المتعلقة بالفرد والمجتمع والتركيز على تحسين الظروف الأمنية للمواطن وضمان رفاهه عبر تحمل مسؤولياته في بناء ووضع قاعدة أمنية ووسائل دفاعية تتماشى وطبيعة المجتمع ومتطلبات الأفراد فيه من جانب، وكذا نوعية مؤسسات الأمن وأجهزته في القدرة على التكيف والاستجابة لحجم التغيرات والمستجدات التي تفرزها تلك المطالب بتنوعها.

فكيف يساهم الإعلام الأمني بوسائله المختلفة واستراتيجياته في بناء منظومة أمنية ودفاعية بالنظر إلى طبيعة المجتمعات وخصوصياتها؟

بحث هذه الإشكالية يتطلب الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما هو مفهوم الإعلام بالنظر إلى علاقته بالأمن وبأبعاده المختلفة؟

ما هي وظيفة الإعلام الأمني ودوره في وصف الأخطار والتهديدات على المجتمع بما يساعد أجهزة الأمن من شرطة وجيش على وضع الترتيبات الضرورية لمواجهة والدفاع؟

ما هي مختلف استراتيجيات الإعلام الأمني لممارسة وظائفه؟

## 1. مفهوم الإعلام الأمني

قبل التطرق إلى أهم التعاريف التي تناولت مفهوم الإعلام الأمني يجب التأكيد على أهمية علاقة الأمن بالإعلام، وكيف تحول الأمن من مجرد مهمة تقوم بها الأجهزة الأمنية في الدولة إلى مسؤولية تتشارك فيها أجهزة الإعلام والأمن على حد سواء. فباتساع دائرة الأمن وتناوله لمختلف أبعاد الحياة اليومية للمواطن ظهر وبالتبعية الأمن السياسي، والأمن الثقافي، والأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي... وكلها مظاهر لتحقيق الأمن بمفهومه العام.

فالأمن وان اختلفت المصطلحات الخاصة به بحسب اختلاف آراء المفكرين، إلا أنه "من جانب موضوعي يحدد غياب التهديدات على القيم المركزية (الموجودة). ومن جانب ذاتي هو الخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم". وهو التعريف الذي قدمه "ارنولد وولفرز" (WOLFERS Arnold)<sup>1</sup> ودعمه في ذلك "جوزيف ناي" بقوله: "أن الأمن لا يعني بالمحصلة إلا الشعور بغياب التهديد أو الخطر"<sup>2</sup>. أما "باري بازن" (Barry Bazan) فعرفه "على أنه استمرار التحرر من أي تهديد"<sup>3</sup>. فأغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن وان دلّ على شيء فإنما يدلّ عمومًا على انعدام الخوف. وهو الخوف الذي تناوله الإعلام بمختلف وسائله من خلال تزويد الجمهور بالحقائق والأخبار والأرقام والآراء، وكذا التقارير التي تمكنه من البقاء متصلًا بمؤسسات الأمن الأساسية للعمل على ضمان أمن المواطن ورفاهه.

ومنه يمكن تعريف الإعلام من خلال "كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات بطريقة موضوعية ودون تحريف. بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك، والإحاطة الشاملة بفئات الجمهور المتلقي للمادة الإعلامية وبكافة الحقائق والمعلومات الصحيحة عن تلك القضايا

1 WOLFERS (Arnold). "National Security as an Ambiguous Symbol", Political Science Quarterly, Vol. 67, n°: 4 (Dec, 1952). The Academy of political science, in (<http://www.jstor.org/stable/2145138>), accessed: 05/11/2012 19:57.

<sup>2</sup>مازن إسماعيل الرمضاني، "مقدمة في الجوانب النظرية لمفهوم الأمن الخارجي"، مجلة الأمن والجماهير، السنة الثانية العدد 04، العراق، تموز-يوليو 1981، ص70.

<sup>3</sup>BATTISTELLA(Dario), Théories- des Relations Internationales, Paris, Presses de Sciences Po, 2006, p462.

والموضوعات، بما يساهم في تنوير الرأي العام، وتكوين الرأي الصائب لديه عن الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة.<sup>1</sup>

وعرف العالم الألماني المتخصص في شؤون الإعلام "أوتوجروت" الإعلام بأنه: "التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولاتها واتجاهاتها في نفس الوقت. والمقصود بالتعبير الموضوعي: الاعتماد على الحقائق والأرقام والإحصائيات."<sup>2</sup> وهي الإحصائيات والحقائق التي مثلت وتمثل متغيراً حاكماً للأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية، والمعرفية والمعلوماتية والسياسية وغيرها من المستجدات التي فرضت على الأجهزة الأمنية البحث عن الآليات المناسبة للتعامل الفعال مع تلك المستجدات. وهذا بالنظر إلى الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني كإعلام متخصص ونمط معلوماتي يهدف إلى نشر الوعي والتعريف بالأخطار والتهديدات على مجتمع من المجتمعات. ومن ذلك إعطاء الإشارات والتحذيرات من وجود خطر سواء داخلي أو خارجي ليكون أداة فعالة في بناء الاتصال والتواصل بين المواطن وأجهزة الأمن. فالأمن والإعلام هما محورين أساسيين يلتقيان في هدف واحد تمثله مصلحة المواطن رغم اختلافهما في وجهات النظر.

لقد تعددت التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم الإعلام الأمني وذلك تبعاً للجانب الذي ركز عليه الباحث في تناوله لمفهوم الأمن والإعلام. ولما كان الإعلام الأمني فرعاً من فروع الإعلام المتخصص كما ذكرت سابقاً فهو يهدف إلى إخبار الجمهور أو قطاع معين منه بموضوعات تخص الأمن ويقوم به رجال الأمن ذاتهم.<sup>3</sup> ويتضمن الإعلام الأمني معلومات هامة وكاملة لتغطية الأحداث والحقائق والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره.<sup>4</sup> وقد عرفه الدكتور "الجحني" استاذ في قسم الشرطة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: "بأنه نوع من الإعلام المتخصص، وهو كل ما تقوم به الجهات ذات العلاقة من أنشطة إعلامية ودعوية وتوعوية بهدف المحافظة على أمن الفرد والجماعة، وأمن الوطن ومكتسباته في ظل المقاصد والمصالح المعتبرة".<sup>5</sup> فالإعلام الأمني هو مجموعة العمليات المتكاملة التي تقوم بها أجهزة الإعلام المتخصصة لإيجاد نوع من التوازن في المجتمع، والعمل على المحافظة على نظمه البنائية الاجتماعية والسياسية والثقافية بتحقيق أمن واستقرار الفرد والجماعة. ذلك أن الإعلام الأمني يعمل على دعم الأجهزة الأمنية ويساعد على ترشيد دور أجهزة الأمن العاملة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها وتوعية الجمهور وتوجيه سلوكه.

<sup>1</sup> فتحي الأبياري، نحو إعلام دولي جديد: دراسات إعلامية معاصرة، دط، مصر، د.د.ن، 1988، ص 16.

<sup>2</sup> حسن عبد الحميد أحمد رشوان، العلاقات الاجتماعية في القوات المسلحة، دراسة في علم الاجتماع العسكري، ط 2 الإسكندرية، د.د.ن، 2004، ص 126.

<sup>3</sup> سعد الدغمان، "الإعلام الأمني... التعريف، الوظائف، الإشكاليات"، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإعلام الأمني على الموقع (<http://www.policemc.gov.bh/mcmsg-store/pdf>)، يوم 20 أكتوبر 2016، ص 22.

<sup>4</sup> جاسم خليل ميرزا ناصر، الإعلام الأمني والتوعية من الانحراف الفكري، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية 2007، ص 6.

<sup>5</sup> الجحني علي فايز، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 32.

وعرف اللواء "إبراهيم ناجي" الإعلام الأمني على أنه: "مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة والتي تصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة، والتصدي لأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة، والتوعية بأخطار ومخاطر الجرائم. وكذا إرشاد المواطنين بأسلوب يضمن عدم وقوعهم فريسة للجريمة، وتبصير الجمهور بأساليب الوقاية منها عبر اتخاذ تدابير مختلفة وتنمية الحس الأمني لديهم".<sup>1</sup>

ويركز آخرون على مفهوم الإعلام الأمني من زاوية أسلوب الاتصال الذي يتبع في مجال الإعلام الأمني. ومن ثم فهو الإعلام الذي يتحقق بمبادرة من رجال الأمن إما بطريقة مباشرة لإنتاج الرسائل الإعلامية، كالبرامج الأمنية الإذاعية والتلفزيونية والأفلام السينمائية وغيرها، أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بالأخبار والأحوال الأمنية ومجرياتها بشكل موضوعي يعتمد على المعلومات الموثوق بها.<sup>2</sup>

واعتبر الباحث في علوم الاتصال "جاسم ميرز" أن تعريف الإعلام الأمني يتطلب تحديد الإطار المعرفي له والذي يستند إلى جملة من الخصائص أهمها:<sup>3</sup>

- أن الإعلام الأمني هو إعلام متعاون مع أجهزة الإعلام الأخرى، وأنه يعمل على تحقيق أهداف المؤسسات الأمنية من خلال خلق انطباعات إيجابية عنها في أذهان الجمهور.
- هو إعلام يتوافق وسياسة الدولة ولا يتعارض مع مصالحها في الحفاظ على الاستقرار من خلال التصدي للإعلام المفتوح الذي يهدد أمن المجتمع وقيمه.
- أنه إعلام صادق وموضوعي في تناوله للحقائق والمعلومات والقوانين التي تمس بأمن الدولة والمواطن فيها.

كما أن للإعلام الأمني خصائص قد تُصعبُ من الخوض في مضمونه، لكنها تميزه عن غيره من أنواع الإعلام الأخرى، كونه إعلام واسع وشامل بالنظر إلى ما يفرضه المفهوم لحديث للأمن بأبعاده المتعددة. وهو إعلام حساس، دقيق وموجه لوصف سلوكيات الجمهور تبعاً لتنوع المواد الأمنية وتنوع حاجاته الاتصالية.

على هذا الأساس ومن خلال تلك الخصائص يمكن تعريف الإعلام الأمني على أنه: "بث الشعور الصادق بالأمن وحسن التوجه إلى وسائله وطرقه، حتى يشعر الإنسان بأمنه على حياته ودينه وعرضه، وماله وعلى سائر

<sup>1</sup> حمدي محمد شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، د ط، مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2005، ص 44.

<sup>2</sup> سعد الدغمان، مرجع سابق.

<sup>3</sup> بسام عبد الرحمان المشاقبة، الإعلام الأمني بين الواقع والطموح، الأردن، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 124.

حقوقه الأساسية دون خوف من سلطة أو جور.<sup>1</sup> وهذا الشعور بالأمان يتطلب ضمان تحقق الأمن الداخلي للدولة والمجتمع بما يضمن نشر الثقافة والمعرفة الأمنية في المجتمع. وهي الوظيفة التي يضطلع بها الإعلام الأمني بالنظر إلى تنوع عمل الأجهزة الأمنية واختلاف طبيعة عملها.

## II. استراتيجيات الإعلام الأمني

قبل التطرق إلى إستراتيجية الإعلام الأمني وهدفه في تحقيق الأمن وبناء الدفاع يجب بحث وتناول دوره، وهذا من خلال الوظائف التي يقوم بها والتي تحدد وتساهم في وضع تلك الاستراتيجيات. حيث تعد الوظيفة الأمنية للإعلام أحد الاهتمامات المتخصصة التي عرفها الإعلام الحديث، وذلك عبر استخدام مختلف أساليب وفنون العمل الإعلامي والقدرات الأمنية التي تعمل على:<sup>2</sup>

- تنمية روح المشاركة والارتباط بين الأجهزة الأمنية وأبناء المجتمع على أساس أن تحقيق الأمن يمثل ضرورة أساسية للمواطنين وهو ما يتطلب تكاتف جهود الجميع.

- إعداد البيانات والأخبار الإعلامية المتعلقة والقيام بالتغطية الإعلامية لكافة الأحداث المتعلقة بالجوانب الأمنية.

- التعريف بالأنشطة المختلفة التي تقدمها أجهزة الأمن والتي تدخل في مجال عمل الحكومة والخدمات الرسمية التي يحتاج إليها المواطنون، وكذا شرح الإجراءات اللازمة لحصول المواطنين على هذه الخدمات.

- التوعية الأمنية بكل ما هو جديد في نطاق الجريمة، خاصة الجرائم الالكترونية وغيرها من أنواع الجرائم الجديدة التي ساهمت التكنولوجيا ووسائل الاتصال في الترويج لها. بالإضافة إلى محاولة غرس المفاهيم الأمنية لدى الأفراد وتحصينهم من الوقوع في ممارسة الجريمة، بما يدعم أوجه التعاون بينهم وبين أجهزة الأمن. ويعرف الدكتور "بركة بن زامل الحوشان" وكيل الهيئة العلمية لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة نايف للعلوم الأمنية التوعية الأمنية بأنها: "ضمان إدراك الفرد لذاته وإدراكه للظروف المحيطة به، وتكوين اتجاه عقلي ايجابي نحو الموضوعات العامة للمجتمع. وتشتمل التوعية اتجاه عقلي يعكس تصور الفرد لذاته ولأهمية سيادة الأمن على المواقف الاجتماعية والظروف المحيطة في المجتمع. ويتبلور ذلك في ترسيخ مفهوم الوقاية من الجريمة في الأذهان، وتعليم الأفراد كيفية إدارة حياتهم المعيشية العادية بطرق وأساليب تكفل لهم ولذويهم، وأموالهم

<sup>1</sup>إسام عبد الرحمان المشاقبة، الإعلام الأمني بين الواقع والطموح، ط1، عمان، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع 2012، ص122.

<sup>2</sup>سعد الدغمان، مرجع سابق.

الحماية والأمن. وذلك من خلال دفع الجمهور للمشاركة في أداء وظائفه بما يزيد من فعالية الأمن ودعم الجهود الذاتية للمشاركة في وضع حلول لما يحدث من مشكلات عامة"<sup>1</sup>.

- توجيه الجمهور للإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطر داهم أو عند مشاهدة جريمة. وهذا عن طريق تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الأمنية من جانب والجمهور من جانب آخر، ومحاولة إثراء الروح المعنوية والمادية لكل مقومات الدفاع عن القيم الثقافية. حيث يعمل الإعلام على تضيق الهوة بين الثقافة العامة والمعرفة العلمية الأمنية التي ظلت لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في المجال الأمني.<sup>2</sup>

- التسويق للسياسات والأنشطة الأمنية المختلفة والاستطلاع المنتظم لآراء المواطنين بصدد الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية في الدولة، وذلك للتوصل إلى الأساليب الملائمة لتطوير الأداء والاستمرار.

- السعي المستمر والمنظم لتشكيل بيئة حاضنة للأنشطة الأمنية وخلق رأي عام مساند لها عبر توفير قاعدة معلومات أمنية تضمن للرأي العام الحق في معرفة ما يدور حوله من قضايا المجتمع ومشكلاته<sup>3</sup>. وكذا الاطلاع على الإعلام الخارجي وحدود العلاقة بين الواقع والأخبار الخاطئة والمزيفة التي قد تؤثر سلبا على توجهات الرأي العام وردود أفعاله.

- المتابعة الدقيقة والمستمرة لما ينشر في وسائل الإعلام المختلفة المحلية والدولية بصدد الموضوعات الأمنية أو ذات الصلة بأجهزة الأمن، والعمل على توثيقها وتحليلها من زوايا ومنظورات متعددة والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والخطط الأمنية. ثم إيجاد الآليات التي تكفل التنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في المجتمع عبر إعداد السيناريوهات اللازمة لطرق تعامل الإعلام مع الأزمات الأمنية المحتملة أو الموجودة. فما هي أهم الاستراتيجيات والآليات التي يوظفها الإعلام في تحقيق الأمن؟

إذا كانت الإستراتيجية هي: تنظيم للإمكانيات والقوى المتوفرة بغية بلوغ هدف معين، والتي يتضمن تنفيذها اعتماد مجموعة من الخطط التي تتحدد بالنظر إلى الإمكانيات البشرية والمادية والفنية والمالية المتاحة، فان تنظيم مختلف النشاطات والوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف المحددة من قبل رجال الإعلام للتعريف بالمشكلة الأمنية وأسبابها، وإيجاد الحلول لها يتطلب رسم الخطط ووضع الترتيبات التي تساعد الأجهزة الأمنية في القيام بعملها في إقامة منظومة للأمن والدفاع. عبر التقنيات والأدوات والوسائل والتعرف على مختلف المركبات والأجزاء وطريقة تفاعلها للوصول إلى التفكير والوعي بأهمية المشكلة وتوصيف طرق الحل لها.

<sup>1</sup> معي الدين عبد الحليم وآخرون، الإعلام الأمني العربي قضاياه ومشكلاته، دط، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2002، ص156.

<sup>2</sup> بسام عبد الرحمن المشاقبة، مرجع سابق، ص 179.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 181.

وبالنظر إلى طبيعة الوظيفة التي يضطلع بها الإعلام الأمني عن طريق التوعية الجماهيرية والحث على المشاركة في إقرار الأمن وإيجاد برامج موحدة تُصنع بحرفية وعناية كاملة لتوجيه الرأي العام المحلي والعالمي، فإنه من المناسب تبني الاستراتيجيات الآتية:

### 1- الإستراتيجية الديناميكية النفسية:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الافتراضات الأساسية لعلم النفس، أي على فكرة أن السيطرة على السلوك داخليا يتم وفقا لصيغة التعليم الأساسية: المؤثر-الفرد-الاستجابة، وعليه يمكن أن تتباين سلوكيات أشخاص كانوا قد تعرضوا لنفس المؤثر.<sup>1</sup> حيث تركز هذه الإستراتيجية على العوامل المكتسبة لدى الفرد والتي تضم: المفاهيم، الاحتياجات، الدوافع، المعتقدات أسباب القلق، المصالح القيم، الآراء والمواقف، كمزيج معقد من مكونات سوسولوجية وجدانية وإدراكية قابلة للتعديل عكس الخصائص البيولوجية التي من الصعب أو المستحيل تعديلها.<sup>2</sup> وإذا كانت العواطف تمثل أساسا واضحا لاستراتيجيات الإقناع والقدرة على التأثير، غير أن النظرية الديناميكية النفسية تركز أكثر على العوامل الإدراكية لكونها عوامل مكتسبة يمكن استخدامها في عملية التطبيع الاجتماعي والترويج لتعليم جديد يعدل من السلوك أو يُكون سلوكا جديدا. والافتراض أنه بالإمكان التأثير على البنية الإدراكية للإنسان يجعل من الإقناع الجماهيري عن طريق وسائل الإعلام عملية ممكنة وأكيدة. ذلك أن المعلومات التي يتم التخطيط لها بمهارة وتقديمها من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية يمكن استخدامها بفعالية للسيطرة على السلوك البشري والتأثير على العوامل الإدراكية للفرد، وتعديل الخصائص النفسية للأفراد عن طريق تقديم معلومات جديدة يتعلمونها ثم يستجيبون لها. ذلك أن العامل النفسي هو المحدد لعملية التأثير، ولهذا استخدمت عدة أساليب نفسية لتحقيق الإقناع<sup>3</sup> والتأثير الانفعالي والعاطفي على المتلقي للمادة الإعلامية وتوجيهه للاستجابة لمختلف الظواهر الأمنية بطريقة إيجابية تؤكد فكرة أن موقع الأمن الأساسي هو فكر الإنسان أولا.

### 2- الإستراتيجية الثقافية الاجتماعية:

تقترح هذه الإستراتيجية تقديم رسائل إعلامية مقنعة تحدد أو تعيد تحديد المتطلبات الثقافية وقواعد السلوك لدى الأفراد والجماعات داخل المجتمع، بحيث يؤدي ذلك إلى تعديل في السلوك الاجتماعي. والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية هي أن السلوك الفردي تسيطر عليه توقعات وضوابط اجتماعية داخل النظم الاجتماعية، وبالتالي فإن إقناع الفرد يأتي عبر إحداث تعديل في الضوابط الاجتماعية والثقافية

<sup>1</sup> حسين سالم الشرعة، "الأساليب الأمنية في الإعلام الأمني"، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، على الموقع: ([http://www.mhceg.com/2016/10/pdf\\_88.html](http://www.mhceg.com/2016/10/pdf_88.html)).

<sup>2</sup> ملفين ديفلير، ساندر بول روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة كمال عبد الرؤوف، مصر، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2002، ط4، ص 380.

<sup>3</sup> ملفين ديفلير، ساندر بول روكيتش، مرجع سابق، ص 383.

داخل المجتمع وإعادة صياغتها بما يخدم مصالح المواطن وتحقيق أمنه. ذلك أن العوامل الثقافية والاجتماعية تشكل خطوطاً توجيهية لسلوك الفرد داخل الجماعة<sup>1</sup> وتعمل على بناء وإعادة بناء الأنساق القيمية للمجتمع وأفراده من جانب. ويساهم الإعلام عامة والأمني بصفة خاصة في تعديل تصرفات الفرد من خلال وصف وتناول تصرفات الجماعة وأفعالها من جانب آخر. فقد يغير شخص نشأ في مجتمع أو جماعة لا تحترم إشارات المرور سلوكه إذا انتقل إلى بيئة اجتماعية يراعي أعضاء الجماعة فيها قانون المرور، وتقوم فيها وسائل الإعلام بدورها في الإخبار بأهمية احترام القانون وعقوبة اختراقه. وذلك انطلاقاً من فكرة أن الثقافة الاجتماعية تقوم على مبدأ: "تعلم، امثل أو تعاقب" بدلاً من مبدأ "تعلم، أشعر، أعمل". وهو ما يتطلبه هذا النوع من الإستراتيجية التي تُحدِّد من خلالها رسائل الإقناع الموجهة للفرد من خلال وصف قواعد السلوك الاجتماعي ومتطلباته، وتحكم الأنشطة التي يحاول رجل الإعلام أن يحدثها<sup>2</sup> بالموازاة مع رجل الأمن لتشكيل المنظومة القيمية النفسية والاجتماعية للفرد.

### 3- إستراتيجية إنشاء وبناء المعاني:

وتقوم هذه الإستراتيجية على أن التأثير الإعلامي أو الإقناع يحدث عندما تنجح وسائل الإعلام في تعديل المعاني والصور والرموز المحيطة بالإنسان، وإكسابها معاني جديدة. ذلك أن وسائل الإعلام تعمل على خلق صور ذهنية عن العالم في أذهان الناس، تجعلهم يتصرفون بناء على هذه الصور والرموز. وبالتالي تحدد سلوكياتهم تجاه القضايا التي تعالجها<sup>3</sup> وخاصة الأمنية منها، أي تلك المرتبطة بالأمن المجتمعي في صورته المختلفة. كما أنها تساعد الملتقى على ترتيب المعاني الداخلية حسب أولويتها وتجعل مواضيع معينة ذات أهمية وأخرى أقل أهمية، وتحدد التفكير في مواضيع معينة دون غيرها. ومنه تقوم بإنشاء المعاني وتوسيعها واستبدالها بمعاني أخرى لها دلالات في لغة المجتمع.

### 4- إستراتيجية الموقف المشكل:

يستخدم رجال الإعلام هذه الإستراتيجية كتقنية سليمة أثناء حدوث أزمات أمنية وكوارث قد تهدد الأمن العام للدولة. وتتميز هذه الإستراتيجية عن سابقتها في كونها لا تهدف إلى تحقيق الإقناع بشكل مباشر، بل إلى مساعدة الجمهور على متابعة الأحداث وتحليلها كمقدمة لتشكيل الرأي والرأي العام. كما أنها تستخدم لتقييم مدى كفاءة وفاعلية النظام الإعلامي ووحداته المختلفة في القيام بدوره ووظائفه في توفير المعلومات وحرية

<sup>1</sup> أديب خضور، دور الإعلام التربوي في مكافحة المخدرات - كيف يعالج الإعلام العربي المخدرات - دراسة ميدانية، سوريا، دمشق المكتبة الإعلامية، 1995، ط1، ص16.

<sup>2</sup> عامر مصباح، الإقناع الاجتماعي، خليفة النظرية والياته العملية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، د.ط. 2005، ص53.

<sup>3</sup> ملفين ديفلر وساندرا بولروكيتش : مرجع سابق، ص ص 398، 399.

تداول الآراء أثناء تعرض الدولة لتهديدات وأخطار على أمنها، سواء كانت من إنتاج الأوضاع الداخلية المحلية، أو من جهات خارجية لها القدرة على اختراق المجتمع وقيمه.

ومهما تنوعت الإستراتيجية وآلياتها فإن دور الإعلام الأمني في تحقيق الأمن وهندسة الخطط الدفاعية مرتبط بالقدرة على إحداث التغيير في السلوك الاجتماعي السلبي وتحويله إلى توجه إيجابي متفاعل مع أجهزة الأمن من خلال مشاركتها في التصدي للجريمة بأنواعها. وهو السلوك الذي يتطلب إحداث التعاون وتنميته بين مؤسسات الأمن والإعلام لإنجاح إستراتيجية التلقين والتوجيه. وهي الإستراتيجية التي تعتمد الشرح المبسط والمقنع لمختلف الضوابط التي تحكم النظام العام. وذلك من خلال البرامج الإذاعية وتلفزيونية، وبيانات معززة بالصور والرسوم. وهو التلقين الذي يتبنى التعريف بالأنظمة الاجتماعية والقانونية، والتعاليم الدينية، والقيم الثقافية والمقومات الوطنية<sup>1</sup>.

غير أن سياسة التلقين والتوجيه وكذا الإرشاد التي يجب على الإعلام الأمني اعتمادها تتطلب اعتماد الدقة الفنية والمعرفة القانونية والإشارات النفسية والتحليلية الهادفة. واستخدام الكفاءات الفكرية والمهنية<sup>2</sup> لإقناع الجمهور وتوعيته والتأثير فيه بما يخدم الأمن ويعزز الدفاع.

كما أن نجاح هذه الاستراتيجيات مرتبط بمدى تحقيق الانسجام بين ثلاثة عوامل تؤثر في استجابة الجمهور تجاه التحذيرات من الأزمة والتهديد على الأمن وهي:

1- طبيعة ونموذج المنبه (التحذير) وكيفية الاستجابة له. وهذا يتطلب بحث طبيعة المادة الإعلامية وكيفية إنتاج وإعداد البرامج والقصص والمسلسلات والحصص والمسرحيات، وكذا نوعية الأجهزة والآليات المستخدمة من قبل وسائل الإعلام.

2- عوامل تدخل في تفسير الجمهور لرسائل التحذير: وهي مختلف الظروف التي يتلقى فيها الجمهور الرسالة الإعلامية وكذا علاقة الجمهور بأجهزة الأمن: هل هي علاقة ثقة أم أنها علاقة تزييف وخداع من جهة. ثم أبعاد الأفكار الإعلامية وقدرتها على بناء جسور للتواصل والعلاقات العامة بين الجمهور ورجل الأمن، والحصول على الرضا المتبادل الذي يعزز تقاسم المسؤولية المشتركة.

3- صورة الجمهور لدي المخططين والقائمين على بناء الأمن والدفاع: أي كيف يتصور المخططون والقائمين على مؤسسات الأمن طبيعة الجماهير التي سيخاطبونها، وكيف ستكون ردود أفعالهم تجاه السياسة الأمنية المتبعة في إدارة الأزمات ووضع الخطط اللازمة للوقاية من أخطار الجرائم بأنواعها. كما أن البحث في طبيعة الجمهور وسلوكياته مرهون بالدور الذي يقوم به الإعلام الأمني في التوجيه،

<sup>1</sup>عبد الله شقرون، "واقع العلاقة بين الإعلام والأمن في الوطن العربي"، مجموعة مؤلفين، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية في المجتمع العربي الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1988، ص 53، 54.

<sup>2</sup>نفس المرجع ص 55.

الإرشاد، والإقناع كما ذكرنا سابقاً. ومتى حدث التوافق والانسجام في التعامل مع هذه العناصر الثلاثة السابقة سيكون من السهل على الإعلام الأمني كإعلام متخصص صياغة إستراتيجية إعلامية لإدارة الأزمات والوقاية منها.

كخلاصة لهذه الورقة يمكن القول أن تنوع الاستراتيجيات وتعددتها لا يعني بالضرورة نجاح الإعلام الأمني في بناء وهندسة منظومة للأمن والدفاع. لأن ذلك مرهون بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه أجهزة الإعلام، وقدرتها على القضاء على التناقض الموجود بين قيم ذلك المجتمع وما تعرضه وسائل الاتصال والإعلام من مواد وبرامج من ناحية. ثم وجوب حدوث التكامل بين الجمهور، رجل الإعلام ورجل الأمن من ناحية أخرى. وهذا من خلال إيجاد البدائل المرتبطة بقيم الأمة وعاداتها وحضارتها والاستعانة بوكالات وأجهزة وخبراء وفنيين مختصين لإحداث التنسيق بين وحدات الأمن وعناصره وبين رجل الإعلام والمواطن. وهو الأمر الذي نفتقره في عالمنا العربي، خاصة وأن أجهزة الأمن في بلداننا هي أجهزة سرية بعيدة في تكوينها وأفكارها وأفرادها عن المواطن كجمهور يحق له الحصول على المعلومة ومعرفة الحقائق. الأمر الذي يسبب غياب الثقافة الأمنية كمعلومات لدى رجل الإعلام مما ينقص من دوره في بناء الحس الأمني والوعي بالمسؤولية الاجتماعية لدى المواطن.

كما أن واقع المجتمعات العربية يؤكد عجز المواطن، ورجل الإعلام وكذا رجل الأمن عن التمكن من المساهمة في تحقيق التنمية كمعطى أساسي للأمن. وهذا بسبب تعدد العوامل المؤثرة في بناء فرد واعي ومنتج، ومنها المؤثرات السياسية والاقتصادية والسكانية التي تخل بالنظم التعليمية والتربوية والثقافية الكفيلة بخلق نسيج للعلاقات المتوازنة داخل المجتمع.



## واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العرب

سي طاهر قاضي باحث سنة ثالثة دكتوراه علوم سياسية-جامعة المنار، تونس.

Through this paper we will try to stand on the reality of the civil society institutions in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, Morocco) this depending on the legal approach on one side and the historical one on the other side, despite our recognition of the importance of various activities of the civil society, but we will focus only on associations, unions and parties on the grounds that they are the most influential in the political situations, as for the parties, some theorists have gone to its exclusion from the list of civil society organizations, while others felt that it could not be excluded from this framework in the third world and non-democratic countries , because there is a big difference between the civil society as a concept after the establishment of democracy as a regime and civil society as a concept in the pre-democratic phase on the way to establish democracy ,so the parties are the most important in the democratization process, and for the Maghreb countries being a part of the third world countries that walk in burdened footsteps toward democracy , the parties become an integral part of the Maghreb civil society .

## ملخص:

سنحاول خلال هذا المبحث الوقوف على واقع مؤسسات المجتمع المدني في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) وهذا بالاعتماد على المقاربة القانونية أحيانا والتاريخية أحيانا أخرى، وبالرغم من إقرارنا بأهمية مختلف فعاليات المجتمع المدني إلا أننا سوف نركز على الجمعيات، والنقابات، والأحزاب فحسب على اعتبار أنها الأكثر تأثيرا في الأوضاع السياسية، وبالنسبة للأحزاب فقد ذهب بعض المنظرين إلى استبعادها من قائمة منظمات المجتمع المدني في حين رأى البعض الآخر أنه لا يمكن إقصاؤها من هذا الإطار في العالم الثالث والدول غير ديمقراطية، لأن هناك فرق كبير بين المجتمع المدني كمفهوم بعد تأسيس الديمقراطية كنظام حكم والمجتمع المدني كمفهوم في مرحلة ما قبل تأسيس الديمقراطية، وفي حالة السعي نحو الديمقراطية فإن الأحزاب هي الطليعة الأكثر أهمية في عملية الديمقراطية، وحيث أن دول المغرب العربي جزء من منظومة العالم الثالث التي تسعى بخطى ثقيلة نحو الديمقراطية فإن الأحزاب تصبح جزءا أصيلا من المجتمع المدني المغربي.

## مقدمة:

لقد تطور الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني ودورها في مجال الحياة السياسية، حيث أن الدول المغربية لم تكن بمنأى عن هذا الاهتمام، فقد سارعت وتحت ضغوطات اجتماعية، اقتصادية وسياسية إلى تبني فكرة المجتمع المدني كشريك في الحياة السياسية، وفي هذا الإطار باشرت الأنظمة المغربية بمجموعة من الإصلاحات في مختلف المجالات التي تم بموجبها السماح ببروز العديد من منظمات المجتمع المدني، لهذا سوف نركز في دراستنا لواقع المجتمع المدني في الدول المغربية على الدول الثلاث تونس، الجزائر والمغرب خاصة وأن هذه الدول عرفت تزايدا في عدد مؤسسات المجتمع المدني مما يبعث ذلك على الانتباه ودراسة هذا الموضوع من خلال طرح معالجة إشكالية تكون محورا رئيسيا لموضوع هذا البحث المتمثلة في: ما مدى تأثير وفعالية مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية على الدول المغربية؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم التطرق إلى واقع المجتمع المدني في كل من تونس، الجزائر والمغرب مع التركيز في دراسة هذا الموضوع على الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات باعتبارها الروافد الثلاث الرئيسية للمجتمع المدني مع استعمال النظرة القانونية والسياسية والتاريخية لمنظمات المجتمع المدني في الدول المغربية.

أولاً: المجتمع المدني في تونس.

1/ الأحزاب:

لقد عرف المجتمع التونسي الظاهرة الحزبية منذ 1920، أين تم تأسيس الحزب الحر الدستوري بقيادة عبد العزيز الثعالبي، وقد رسم الحزب لنفسه أهدافاً ترمي إلى تحرير البلاد والارتقاء بالشعب التونسي إلى مصاف الشعوب المتقدمة<sup>1</sup>.

إن منذ استقلال تونس سنة 1956 تولى الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة مهمة الحكم في تونس، وقام بإصدار دستور 1959، ينص هذا الأخير في الفصل الثامن على حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون<sup>2</sup>. وقد عزز فيما بعد بقانون عدد 57 لسنة 1959 كأول قانون لتنظيم الأحزاب السياسية في تونس المستقلة، وهو الأمر الذي يفترض معه قيام التعددية السياسية<sup>3</sup>، لكن وبالرغم من كل ذلك فالرئيس الحبيب بورقيبة ومن خلال حزبه الدستوري الجديد قد استطاع السيطرة على الحياة السياسية في تونس خاصة بعد فرضه عام 1963 حظراً على الأحزاب السياسية المعارضة.

في سنة 1981، تنازلت النخبة الحاكمة عن شيء من سلطتها وأقرت التعددية السياسية في مؤتمر الحزب الدستوري<sup>4</sup>، بحيث أعلن آنذاك الرئيس الحبيب بورقيبة عدم اعتراضه عن تأسيس أو إنشاء أحزاب سياسية معارضة بشرط أن تتخلى عن التعصب والعنف وعدم الاعتماد على قوى خارجية بأي شكل من الأشكال وكذا شريطة حصول الحزب على 5% من الأصوات في الانتخابات التشريعية التي كان المزمع عقدها في نفس السنة<sup>5</sup>. لكن تلك التعددية جاءت شكلية ومشوهة، خاصة أنها كانت تشترط الاعتراف بشرعية الرئيس وحكمه البلاد مدى الحياة بعد أن أقر ذلك دستورياً، وعليه فقد اعترفت السلطة السياسية في تونس ببعض الأحزاب السياسية التي قبلت شروط اللعبة السياسية.

ونتيجة بروز مجموعة من الظروف التي شهدتها فترة الثمانينيات خصوصاً تراجع دور الدولة التنموي بسبب نقص الموارد وفشل إستراتيجيات التنمية، تصاعدت وتيرة المعارضة للنظام السياسي من جانب القوى

<sup>1</sup> - جريدة الحرية، منجي الزيدي، التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، سبتمبر 2008، ص 27.

<sup>2</sup> - الجمهورية التونسية، دستور 1959، الفصل الثامن.

<sup>3</sup> - الجمهورية التونسية، قانون عدد 157 لسنة 1959.

<sup>4</sup> - المجلة العربية للعلوم السياسية، سالم لبيض، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟، حالة تونس، عدد 27، 2010، ص ص 17-18.

<sup>5</sup> - سيدي احمد كبير، التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص 95.

النقابية من جهة وتيار الإسلام السياسي من جهة أخرى، فجاء التغيير عام 1987 من خلال الإطاحة بنظام بورقيبة في انقلاب كان غير دموي.

وقد أوتي آنذاك بالوزير الأول زين العابدين بن علي إلى هرم السلطة، وقد شهدت بداية حكمه سن تشريعات وقوانين جديدة لإعادة تنظيم الحياة السياسية، من أبرزها الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات وجمعيات) عام 1988 وقانون الأحزاب السياسية الذي أقرته السلطة التشريعية في نفس السنة، وأهم إضافة اتسمت بها تلك التشريعات هي الإقرار بهوية تونس العربية والإسلامية وتضمين ذلك قانون الأحزاب شرطا في تأسيسها وانبعائها.

فبموجب هذه الضمانة القانونية والدستورية تمكنت الكثير من الأحزاب السياسية التقليدية أو الأحزاب الناشئة حديثا من الحصول على التأشيرة القانونية والعمل العلني، ولنا أن نذكر في هذا الإطار الحزب الاشتراكي التقدمي الذي سمي لاحقا بالحزب الديمقراطي التقدمي (يساري) والإتحاد الديمقراطي الوحدوي<sup>1</sup>، وبالتالي أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والمشارب الفكرية ذات التوجهات الإسلامية والليبرالية والتقدمية واليسارية والتي من أبرزها ما يلي:

- ❖ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.
- ❖ التجمع الدستوري الديمقراطي.
- ❖ حركة التجديد.
- ❖ حزب النهضة.
- ❖ الحزب الاجتماعي التحرري.

## 2/ العمل النقابي:

تعود جذور الحركة النقابية في تونس إلى تاريخ بعيد يمتد إلى العهد الذي كانت تتبنى فيه البلاد النظام الملكي، وتعيش تحت سيطرة الاستعمار<sup>2</sup>، ففي سنة 1924 تم تأسيس أول منظمة نقابية تونسية على يد محمد علي حامي سميت بـ "جامعة عموم العملة التونسيين" وقد جاءت هذه المنظمة كرد فعل عن سياسة التمييز العنصري الذي مارسته السلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الطبقة الشغيلة في تونس، وقد سبق هذا مجموعة من الإضرابات القطاعية التي شنتها الطبقة الشغيلة التونسية، وقد كانت تطالب من خلالها بالمساواة في الأجور وتحسين ظروف العمل<sup>3</sup>، وقد لقيت هذه المنظمة معارضة شديدة من قبل السلطات الاستعمارية التي حاكمت مؤسسها محمد علي حامي في نوفمبر 1925 وقامت بحلها.

<sup>1</sup> - سالم لبيض، مرجع سابق، ص 18.

<sup>2</sup> - مجلة المستقبل العربي، أمينة هكو، الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، عدد 31، 2008، ص 73.

<sup>3</sup> - مجلة كنعان، الطاهر المعز، الحركة النقابية في تونس بين إرادة الاستقلال ومحاولات الاحتواء، عدد 100، 2006، ص 3.

وبعد فشل المحاولة الأولى جرت محاولة ثانية، لما وصلت الجبهة الشعبية الفرنسية إلى السلطة عام 1936 تحت نفس الاسم "جامعة عموم العملة التونسيين" لكن الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين الذين كانوا في الحكم حاربوها بشدة وكان لها نفس مصير الأولى.

وبعد عشرة سنوات، وفي عام 1946 تأسس الإتحاد العام التونسي للشغل بمبادرة من نقابي الجنوب برئاسة فرحات حشاد وهذا بعد فشل التجربتين النقابيتين السابقتين<sup>1</sup>. وعلى الرغم من أن الإتحاد قد أصر منذ تأسيسه على أن يبقى يشتغل مستقلا عن الحزب الدستوري الحر دون أن يخضع لأوامره إلا أن ذلك الوضع لم يستمر طويلا ذلك أن الإتحاد أصبح يشارك في الانتخابات التشريعية منذ سنة 1959، وهو الأمر الذي أضعف من حماس الطبقة العاملة لإتحادهم واعتبروه لا يشكل الأداة الحقيقية للتعبير عن مصالحهم إلا أن الوضع تغير منذ منتصف السبعينيات حيث نشبت مواجهات وإضرابات بين الإتحاد والسلطة وأسفرت عن قتلى واعتقالات، ويعزو البعض هذا الوضع المأساوي أو ما يسمى بالأزمة النقابية إلى جرأة الإتحاد في توجيه الانتقادات للخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي باشرتها السلطة وهو الأمر الذي اعتبرته هذه الأخيرة من جانبها أنه تكريس لاستقلالية الإتحاد وخروجه عن الوحدة القومية<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من التطورات التي عرفتها تونس إلا أن الإتحاد العام التونسي للشغل بقي يمثل المنظمة النقابية الوحيدة على الساحة التونسية رغم محاولات الخروج عليها وتأسيس منظمات أخرى، كالإتحاد الوطني التونسي للشغل في الثمانينات والجامعة العامة التونسية للشغل في سنة 2006<sup>3</sup>.

ثانيا: المجتمع المدني في الجزائر.

#### 1/ الأحزاب:

للعمل الحزبي في الجزائر تقاليد قديمة تعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث عرفت الجزائر إبان تلك الفترة تجربة تعددية حزبية في إطار ما يعرف بالحركة الوطنية، ذلك التنظيم السياسي الذي ضم في صفوفه تيارات مختلفة وطنية، ثورية إصلاحية إسلامية، اندماجية، ليبرالية، شيوعية طالبت بالحقوق المدنية والسياسية في ظل الإدارة الاستعمارية<sup>4</sup> وساهمت بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> - أمينة هكو، مرجع سابق، ص ص 73-74.

<sup>3</sup> - الإتحاد العام التونسي للشغل، <http://ar.wikipedia.org/wiki>، التصفح كان يوم 2016-12-27.

<sup>4</sup> - مجلة التراث العربي، عبد النور ناجي، البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية، العدد 107، 2007، ص 23.

والاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد استمر نشاط هذه الحركة إلى غاية 1954 حيث تكاثفت جهودها وتوحدت في إطار جبهة واحدة بموجب بيان أول نوفمبر لتتظفر بالاستقلال في 05 جويلية 1962<sup>1</sup>.

إلا أن الفترة التي عقيبت هذا التاريخ لم تشر لملامح تعددية سياسية شرعية في البلاد، حيث أكدت النصوص التشريعية ودساتير الجزائر المستقلة بشكل جاد وصریح على الأحادية الحزبية، وحظر الجمعيات ذات الطابع السياسي وتحولت بذلك الجبهة إلى حزب التحرير الوطني الذي أعتبر الحزب الواحد والوحيد ذو الشرعية القانونية والسياسية في البلاد.

لكن وبالرغم من كل هذا، فإن الواقع المعاش لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية مارست عملها سرا في فترة الأحادية الحزبية، كحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي أنشأه الراحل آيت أحمد في سبتمبر 1963، وحزب الطليعة الاشتراكية الذي تأسس في 1966، كذلك فقد نشطت عدة حركات إسلامية في بداية الثمانينات كحركة الموحدين التي تأسست في 1963 وعرفت في ما بعد بحركة حمس، وجماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست في 1966 وعرفت منذ عام 1974 بجماعة الإخوان المحليين والتي تعرف حاليا بحركة النهضة<sup>2</sup>.

ونتيجة لبروز مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية تم انتقال الجزائر من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، وهذا بموجب دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية السياسية والحزبية، وهو ما تجلّى في المادة 40 منه والتي نصت على مايلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب"<sup>3</sup> ثم بعدها جاء قانون 89-11 الصادر في 5 جويلية 1989 ليؤكد على مبدأ التعدد الحزبي، وينظم عمل الجمعيات ذات الطابع السياسي<sup>4</sup>. واستنادا لهذا ظهر على الساحة السياسية ما يقارب 40 حزبا سياسيا ووصلت فيما بعد إلى 60 حزبا، هذا وتتنمي الأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة السياسية في الجزائر حاليا إلى ثلاثة تيارات مختلفة هي: التيار الوطني ويضم «حزب جبهة التحرير، التجمع الوطني الديمقراطي»، التيار الإسلامي يضم «حركة مجتمع السلم حمس، الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حلت سنة

<sup>1</sup> - شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2005، ص 98.

<sup>2</sup> - أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004، ص 157.

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، 1989.

<sup>4</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 5 جويلية 1989.

1992 وحركة النهضة»، التيار العلماني ويضم «جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية الاجتماعية والتي كانت تسمى الحزب الشيوعي سابقا»<sup>1</sup>.

ونظرا للأزمة السياسية والأمنية التي عرفت الجزائر أدخلت بعض التعديلات على الممارسات السياسية، وهذا بعد صدور دستور 1996، والذي تدعمه بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في 6 مارس 1997 بموجب الأمر 09-97 والذي وضع شروطا للاعتراف بالأحزاب السياسية، من بينها خضوع مسار تشكيل الحزب إلى فترة تجريبية في حدود سنة واحدة على الأكثر من أجل تمكين أصحاب المبادرة من توفير الشروط الضرورية لعقد مؤتمر تأسيسي تتم فيه صياغة القانون الأساسي للحزب وتحديد أهدافه، ولا يمكن للأعضاء المؤسسين الذين رفع عددهم إلى 25 عضوا القيام بأنشطة سياسية باستثناء تلك المتعلقة بتحضير عقد المؤتمر التأسيسي، أما فيما يتعلق بالنصاب القانوني لتأسيس الحزب فقد تم اشتراط الحصول على 100 منخرط وأن لا يقل عدد المؤتمرين عن 16 في كل ولاية بشكل يستلزم تمثيل الأغلبية المطلقة لـ 25 ولاية<sup>2</sup>.

وبالإضافة إلى تلك الشروط، فقد منع هذا القانون الأحزاب السياسية من حمل أية إشارة في تسميتها إلى ما يسمى في الجزائر بمقومات الشخصية أو الثوابت (إسلام، عربوية، أمازيغية)، وفي هذا الإطار، فقد جرى حل مجموعة من الأحزاب التي لم تمثل لهذا القانون، بينما اضطرت أخرى وبخاصة الإسلامية إلى تغيير تسميتها بحذف الإشارة إلى الإسلام، وقد بلغ مجموعة الأحزاب المحللة 30 حزبا لكن البعض منها عاد إلى الساحة السياسية وإنما تحت تسميات جديدة<sup>3</sup>.

وعلى العموم، فإنه بقراءة متفحصة لهذا القانون، يتضح أنه شكل تراجعاً بالنسبة لحرية تكوين الأحزاب السياسية، كما أنه اشتمل على خطورة فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للأحزاب، فقد وضع هذا القانون المصير السياسي للأحزاب بيد النظام السياسي.

## 2/ الجمعيات:

إن العمل الجمعوي في الجزائر يعود بجذوره إلى الفترة الاستعمارية، بحيث بدأ تكوين الجمعيات في الجزائر المستعمرة مع بداية القرن 20 وتحديدًا سنة 1912 أين تم إنشاء أول جمعية رياضية للسكان الأهالي في مدينة معسكر، وتزايدت تكوين الجمعيات منذ منتصف الثلاثينات إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع اندلاع الحرب التحريرية في الجزائر أخذت تكوين الجمعيات بعداً آخر، حيث شجعت جبهة التحرير الوطني مختلف شرائح

<sup>1</sup> - أحمد منيسي، مرجع السابق، ص 156.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 09-97 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، المادة 18، ص 32، الصادرة بتاريخ 1997/03/06.

<sup>3</sup> - العياشي عنصر، التعددية السياسية في الجزائر الواقع والأفاق، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني، حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، 18-19 ماي 1999، ص 18.

المجتمع على إنشاء الجمعيات مثل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، جمعية التجار والحرفي<sup>1</sup>. وقد استمرت عملية تأسيس الجمعيات في الجزائر بعد الاستقلال حيث نص دستور 1963 في مادته 19 على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات<sup>2</sup>. إلا أن الشيء الملاحظ هنا هو أن تكوين الجمعيات لا ينبغي أن يتعارض أو يتناقض مع خط الحزب الواحد الذي يأخذ به النظام السياسي الجزائري، وإنما يجب أن يتماشى وتوجهات وسياسات هذا الأخير، ومن ثم فالمهمة الأساسية التي ينبغي أن تؤديها تلك الجمعيات تتمثل في التربية الأيديولوجية، وتكوين مناضلين للقيام بدورهم في نشر سياسة الحزب الرامية إلى التحرر وبناء الاشتراكية والتنظيمات الجماهيرية الاشتراكية والدفاع عنها<sup>3</sup>.

وانطلاقاً من هذا فقد استبعدت التجربة السياسية التي قادتها جبهة التحرير الوطني كل الجمعيات التي لم تكن منسجمة مع روح التغيير السياسي<sup>4</sup>، مثل جمعية القيم، جمعية العلماء المسلمين، وهو ما يعد حجرة عثرة أمام تأسيس الجمعيات في الجزائر. فبالرغم من كون قانون 1901 قد اشترط إجراءات مبسطة لتأسيس الجمعيات وهو القانون الفرنسي المنظم للعمل الجماعي في الجزائر إلى غاية 1971، إلا أن السلطة الجزائرية كانت تفترض شروطاً وتتخذ إجراءات تضيق من هامش حرية الجمعيات وتعرقل عملية تأسيس الجمعيات.

ولاحقاً، تم إلغاء قانون 1901 في إطار المراجعة العامة للقوانين الفرنسية التي كان ينظر إليها على أنها تتعارض والسيادة الوطنية، وبهذا تم استصدار أول تشريع جزائري ذو مسحة اشتراكية منظم للقطاع الجماعي<sup>5</sup>. وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 3 ديسمبر 1971 تضمن هذا الأخير التعريف بالجمعية وكذا إجراءات التنظيم ومختلف الشروط اللازمة لذلك<sup>6</sup>. إلا أن هذا الأمر ظل صارماً إلى حد ما مما ضيق من هامش حرية الجمعيات، وحال دون تكاثرها في المجتمع، وهذا بفعل الإجراءات القانونية التي تضمنها والتي تعد بمثابة قيود، فمثلاً يخضع هذا الأمر إنشاء الجمعية لمراقبة السلطات العمومية (وزير الداخلية إذا كانت الجمعية وطنية والوالي إذا كانت محلية وإذا كان هدف الجمعية ينحصر في إطار وصاية وزارة من الوزارات فتمنح

<sup>1</sup> - العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجاً، ورقة مقدمة لمؤتمر المشروع القومي والمجتمع المدني، جامعة دمشق، سورية، 7-12 ماي 2000، ص 10.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 19.

<sup>3</sup> - بوجمعة غشير، الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر، في جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، تنظيم الجمعيات في الدول العربية، لبنان، 1997، ص ص 51، 52.

<sup>4</sup> - المجلة العربية لحقوق الإنسان، منصف وناس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي التاريخ والآفاق، الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، العدد 4، جوان 1997، ص 145.

<sup>5</sup> - الزويبر عروس، التنظيمات الجموعية في الجزائر الواقع والآفاق، منشورات Anep سلسلة الدفاتر، مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، الجزائر، رقم 13، 2005، ص 19.

<sup>6</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 79/71 المتعلق بالجمعيات، المؤرخ في ديسمبر 1971.

الموافقة بعد صدور رأي موافق من الوزير الذي يهيمه الأمر) وفي المادة 23 من هذا الأمر فقد قضت بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>.

إلا أن في الثمانينيات من القرن الماضي، ونتيجة لبروز مجموعة من التحولات قد اضطرت النظام السياسي الجزائري لتقديم بعض التنازلات لفائدة المجتمع، فقبل ظهور جمعيات مستقلة عن المنظمات الجماهيرية والحزب الحاكم مثل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، كما ألغى الأمر 71-79 المتعلق بالجمعيات وإصدار قانون 87-15 المتعلق بالجمعيات<sup>2</sup>، والذي أتاح للجمعيات بأن تتكفل ببعض القضايا الاجتماعية التي اضطرت الدولة للتخلي عنها، لكن وبالرغم من ذلك إلا أن تلك الجمعيات لازالت خاضعة لإرادة السلطة ومراقبة عملية في تأسيسها<sup>3</sup>.

بعد ذلك جاء دستور 1989، والذي أقر التعددية الحزبية، وهذا في المادة 40 منه التي نصت على "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد وسيادة الشعب"<sup>4</sup> لتتدعم هذه التعددية فيما بعد بالقانون 89-11 الذي جاء لإلغاء المادة 30 من القانون 87-15 التي تنفي نفيًا باتا التعددية السياسية في البلاد، وهذا في المادة 42 من قانون 89-11<sup>5</sup>. وبالرغم من كون هذا القانون دشن بداية التعددية الحزبية إلا أنه ظل يطرح بعض القيود أمام الحركة الجمعوية لاسيما فيما يتعلق بعملية التأسيس، فهذا الأخير أكد في مادته الخامسة أنه يمنع تأسيس أي جمعية سياسية على أساس لغوي أو ديني أو جهوي أو عرقي<sup>6</sup>.

وحول مزيد من الانفتاح السياسي عملت السلطات الجزائرية على إصدار القانون 90/31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، وهو القانون الذي أحدث ما يعرف بالانفجار في تعداد مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهم الأشياء التي أتى بها هذا القانون ما يلي :

- رفع مختلف العراقيل والمعوقات الإدارية والبيروقراطية.
- تحديد المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات.
- تكريس الحق في إنشاء الجمعيات في مختلف الميادين الحياتية.

<sup>1</sup> - الأمر رقم 71-79، مرجع سابق، ص 23.

<sup>2</sup> - بوجمعة غشير، مرجع سابق، ص 54.

<sup>3</sup> - الزوبير عروس، مرجع سابق، ص 22.

<sup>4</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المادة 40.

<sup>5</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 89-11 المادة 42 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، رقم 27، 5 جويلية 1989.

<sup>6</sup> - نفس المرجع، ص 5.

• تبسيط إجراءات التأسيس<sup>1</sup>.

ومع صدور دستور 1996 تم التأكيد مرة أخرى على أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات مضمونة للمواطن وهذا حسب المادة 41 من دستور 1996، إلا أن الشيء اللافت للانتباه هنا هو أن هذا الدستور استعمل تعبير الحركة الجمعوية بدلاً من الجمعيات حسب المادة 43 "الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية..."<sup>2</sup>. وهذا أمر جدير بالاهتمام إذ أن توجه المشرع الجزائري بهذا الخطاب الجماعي بدل الخطاب الانفرادي للجمعيات له أسبابه الموضوعية، حيث تعمد المشرع استعمال مصطلح الحركة الجمعوية لتكون الجمعيات تجمعا ضاغطا بدلا من أن تبقى منقسمة على نفسها منغلقة مما يحول دون فعاليتها إلا أنها وللأسف بقيت مجرد تسمية خالية من التطبيق.

ثالثا: المجتمع المدني في المغرب.

1/ الأحزاب:

إن بروز ظاهرة الحزبية في المغرب ليس وليد مرحلة الاستقلال وإنما يعود إلى المرحلة الاستعمارية أين تم تشكيل كتلة العمل الوطني عام 1936، ومن باب المفارقة أن فكرة الحزب في المغرب قد ارتبطت بسياق النضال من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية، بحيث شكلت أطراً تنظيمية لقيادة العمل الوطني ورسم توجهاته العامة. وعليه فلم يكن واردا في خلد النخبة المغربية أن تتأسس أحزاب لأغراض تمثيلية أو جهوية أو عرقية، وعليه فالحزب يعد إطارا يجمع النخبة ويجمع قدراتها لقيادة العمل المشترك، وبهذا المعنى يكون اختلافا جذريا عن المعنى الحقيقي المعاصر للحزب<sup>3</sup>.

في عام 1936 انقسمت كتلة العمل الوطني ليخرج من صلبها حزبان، الحزب الوطني سنة 1937 والجمهوية القومية بقيادة محمد بلحسن الوزاني، وفي سنة 1945 ظهر الحزب الشيوعي المغربي، كما توالى ظهور أحزاب أخرى في المنطقة الخاضعة للاستعمار الإسباني (سبتة - مليلية)، وبهذا عرف المغرب التعددية المبكرة قبل أن يتم تشجيعها قانونيا عام 1958<sup>4</sup>.

وفور أن أخذ المغرب استقلاله، بادر السلطان بإصدار أول ظهير في منتصف نوفمبر 1958 تضمن أول نص قانوني ينظم الحريات العامة في المغرب، هذا في وقت لم يكن البرلمان قد تأسس بعد وبهذا تم تكريس التعددية دستوريا، لكن من الناحية الواقعية لم يحدث، ذلك أن التعددية تقتضي شرعية الاعتراف بالآخر وهذا ما لم

<sup>1</sup> - جمال بصيري، واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي، دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006-2007، ص ص 110-111.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المادة 43.

<sup>3</sup> - محمد مالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007، ص ص 7-8.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص 9.

نلمسه في تجربة المغرب للتعددية المبكرة، فمن 1960 إلى 1998 بقيت المعارضة خارج دائرة الحكم وكذا السلطة على الرغم من مشاركتها في مختلف الاستحقاقات التي شهدتها الساحة السياسية المغربية.

غير أنه مع منتصف تسعينات القرن الماضي تم إلتماس تحول في النسق السياسي المغربي والسعي لإعادة بناء الثقة، لاسيما بين الأحزاب سلية الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية عبر ما يسمى بشيوع ثقافة الاعتراف المتبادل، وتجاوز إعاقه التعاقب على السلطة ما يفسر تصاعد عدد الأحزاب التي وُلدت في هذا السياق، والتي قاربت نصف مجموع الأحزاب التي تأسست منذ سنة 1937 (15 حزب)، وذلك وعيا من النخبة من خطورة تشرذم الحقل الحزبي وضرورة إعادة هيكلته بما يدعم التحول السياسي ويعزز مساعي الانتقال إلى الديمقراطية<sup>1</sup>.

في عام 2002 تم تعديل وتتميم الظهير 15 نوفمبر 1958 بالقانون 75.00 الصادر بتاريخ 2002، غير أن المرحلة الحاسمة والتاريخية في مسار الأحزاب السياسية المغربية كانت بصدور قانون جديد يحمل رقم 36.04 لسنة 2006، وهو القانون الذي خص الأحزاب السياسية بقانون خاص بها، وهذا بعد أن كانت جزءا من منظومة الأحكام المتضمنة في قانون الجمعيات كما دأب العمل في 15 نوفمبر 1958، ومن جهة أخرى انطوى على مقتضيات مست جوانب لم تحظى بالاهتمام سابقا كالديمقراطية، والشفافية في التمويل، الإنفاق وتكوين الأحزاب.

وعليه، ففي ظل تلك الأطر القانونية السالفة الذكر عرفت الساحة السياسية المغربية تأسيس 29 حزبا سياسيا متباينة الاتجاهات، ومتفاوتة من حيث أهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية، ومن أهم هذه الأحزاب السياسية نذكر:

- ❖ حزب العدالة والتنمية.
- ❖ حزب الاستقلال.
- ❖ الحزب الوطني الديمقراطي.
- ❖ حزب الاتحاد الدستوري.
- ❖ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية<sup>2</sup>.

## 2/ العمل النقابي:

تعود الإرهاصات الأولى لنشأة الحركة النقابية في المغرب إلى عهد الحماية، لكنها ظلت ولمدة من الزمن تحمل بصمات العنصر الفرنسي<sup>3</sup>، ومن ثم لم تتأسس نقابة مغربية مستقلة إلا غداة الاستقلال عندما عمّد

<sup>1</sup> - محمد مالكي، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> - أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 109.

<sup>3</sup> - أمينة هكو، مرجع سابق، ص 69.

مجموعة من النقابيين المغاربة على تأسيس الإتحاد المغربي للشغل وكان في عام 1955 كبداية لمغربة العمل النقابي<sup>1</sup>.

وبالرغم من أن القانون الأساسي للإتحاد يقضي بالاستقلالية أي بعدم الإنضمام للسلطة أو لأي تنظيم سياسي وكذا الباطروننا، ويعتبر ذلك مبدأ أساسيا يميز العمل النقابي الأصيل عن العمل النقابي المشبوه أو التابع الذي يسعى إلى استخدام الطبقة العاملة بدل خدمتها.

إلا أن هذا الأخير، عمد على التحالف السياسي مع الجناح الراديكالي لحزب الاستقلال وهو الأمر الذي أدى إلى قطيعة بينه وبين الحزب وانتهت بظهور حزب جديد اسمه حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أدمج فيه الإتحاد اندماجا شبه كلي لكن سرعان ما حدثت قطيعة بينه وبين الحزب وهذا نظرا لإختلاف الرؤى بين قادة الحزب والقادة النقابيين<sup>2</sup>.

ونظرا للتباعد الذي حصل بين الإتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال، فقد عمد هذا الأخير سنة 1960 على تأسيس نقابة جديدة عرفت بالإتحاد العام للشغالين المغاربة، يضم هذا الإتحاد في صفوفه الطبقة الشغيلة المؤيدة لبرنامج الحزب وتمثل هذا الأخير داخل الحقل النقابي، حيث أن على مستوى الحزب العتيد لا انفصال بين العمل النقابي والعمل السياسي فالمواقف موحدة ولا فصل بينها<sup>3</sup>.

والجدير بالذكر هنا أن هذه المركزية النقابية الجديدة قد حظيت ومنذ البداية باعتراف السلطة وهذا نتيجة شعور هذه الأخيرة بخطورة الوحدة النقابية التي كانت تؤكد عليه في البداية لذلك ذهبت لتشجع التعدد النقابي.

وفي عام 1975 تم تأسيس الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل من قبل ثمانية نقابات قطاعية كانت تابعة للإتحاد المغربي للشغل ولكنها كانت في وضعية شبه مستقلة عنه وبالرغم من أن هذه المركزية النقابية حاولت تأكيد استقلاليتها وعدم ارتباطها بأي تنظيم سياسي إلا أنها ظلت تربطها بحزب الإتحاد الاشتراكي علاقات وطيدة حيث نجد أن الأستاذ نوبير الأموي عضو المكتب السياسي لحزب الإتحاد الاشتراكي معين ككاتب عام للمركزية النقابية.

وعليه فقد عرف العمل النقابي في المغرب ديناميكية جديدة، لاسيما مع ظهور الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل إذ تضاعفت الاحتجاجات النقابية والإضرابات القطاعية التي كانت تنظم بالشراكة بين

<sup>1</sup> - حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل، المغرب، 2000، ص 30.

<sup>2</sup> - حسن قرنفل، نفس مرجع، ص 60.

<sup>3</sup> - أمينة هكو، مرجع سابق، ص 70.

مختلف الاتحادات النقابية، وهو الأمر الذي جعل الدولة تعير اهتماما كبيرا للحركة النقابية الاحتجاجية و تدعوها لعقد اجتماعات دورية للنظر في المشاكل المطروحة<sup>1</sup>.

وفي وقت لاحق تعزز الحقل النقابي ببروز العديد من التنظيمات النقابية وصل عددها إلى حوالي أكثر من 20 مركزية نقابية، لكن نظرا لاعتماد المغرب على مبدأ النقابة الأكثر تمثيلية فإنه يمكن الحديث في المغرب عن خمسة مركزيات نقابية مهمة تعتبر الأكثر تمثيلية وهي :

- ❖ الاتحاد المغربي للشغل.
- ❖ الاتحاد الوطني للشغل.
- ❖ الفيدرالية الديمقراطية للشغل.
- ❖ الكنفيدرالية الديمقراطية للشغل.
- ❖ الاتحاد العام للشغالين بالمغرب<sup>2</sup>.

#### الخاتمة:

في ختام هذا الموضوع نؤكد على أن المجتمع المدني يعد فاعلا أساسيا وأكثر تأثيرا في الحياة السياسية للدول المغاربية التي عرفت بروز العديد من منظمات المجتمع المدني، التي استطاعت أن تكون شريكا سياسيا بامتياز إلى جانب السلطة وهذا تطبيقا لمقتضيات الديمقراطية التشاركية التي تتقاسم فيها السلطة القائمة في الدولة مع مؤسسات المجتمع المدني جزءا من تلك السلطة، فقد استطاعت منظمات المجتمع المدني على المستوى المغربي أن تبرهن مدى قدرتها في تحمل المسؤوليات وتخطي الصعوبات السياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ويتجلى ذلك واضحا في مساهمة منظمات المجتمع المدني في كل ما قامت به الدول المغاربية على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي بحيث اتخذت من الحوار الوسيلة الفعالة لحل المشاكل والأزمات. وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن منظمات المجتمع المدني على المستوى المغربي استطاعت أن تبقى بنفسها على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> - أمينة هكو، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - هند موتو، التقرير الوطني بالمغرب، الاتحاد الوطني للشغالين بالمغرب، تدريب نقابي حول الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، [http://actrav-courses.itcilo.org/en/a5-0\\_57\\_/a5-0\\_57\\_-part-material/national-reports](http://actrav-courses.itcilo.org/en/a5-0_57_/a5-0_57_-part-material/national-reports)، الموقع كان يوم 29-12-2016.



## توجهات السياسة العامة في الجزائر ما بين 2001-2018

### السياسة السكانية أنموذجا

د. بن غربي ميلود/ استاذ محاضر قسم "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة – الجزائر.

#### مقدمة

تضطلع السياسة العامة بالعديد من المهام لاسيما في مجال الاسكان وتنظيم نمط الاستيطان البشري لأهميته البالغة في تحقيق التنمية والرفاه للمواطن، وهو ما جعل السلطات العمومية وصناع القرار في الجزائر يولون اهتماما كبيرا لهذا القطاع الحيوي، وذلك بهدف تقليص نسبة العجز المتزايد في هذا المجال لاسيما منذ 2001 إلى غاية 2017، حيث تعد سياسة السكن المنتهجة والتي كانت تعتمد في مجملها على الدور الاساسي للدولة بمثابة السبب الرئيسي لتفاقم أزمة السكن، والتي تزداد يوما بعد يوم نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني وغياب الشفافية والتخطيط الجيد، علاوة على قلة الموارد والامكانيات المالية، وعلى هذا الاساس يمكن طرح الاشكالية التالية ما هي سبل ترشيد السياسة العامة في قطاع الاسكان ما بين 2001 و 2017، والتي حاولنا الاجابة عليها في هذه الدراسة في مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الاول الاطار النظري والتطبيقي للسياسة العامة في الجزائر، أما المبحث الثاني تناولنا فيه صيغ وسياسة الاسكان في الجزائر.

#### المبحث الاول: الاطار النظري والتطبيقي للسياسة العامة في الجزائر

##### أولاً: مدلول السياسة العامة

يتداول بعض الكتاب مصطلح السياسة العامة Public policy في الاستخدام العام ليشير إلى تصرفات بعض المشاركين Actors ، أو منظومة منهم في نظام صنع السياسة العامة، وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى تصرفات وقرارات مسئول تنفيذي أو مؤسسة حكومية أو سلطة تشريعية في مجال حكومي معين كالسكن، وما يؤخذ على هذا التعريف انه يركز على القرارات الايجابية ويهمل القرارات السلبية<sup>1</sup>،

فالسياسة العامة يمكن النظر إليها على أساس أنها تشمل ليس فقط كل ما تود الحكومة عمله، ولكن تشمل أيضا امتناعها من أن تقوم بعمل ما، ويعرف النوع الأخير من السياسات بالسياسات السلبية Negatives

<sup>1</sup> - احمد مصطفى الحسين: مدخل الى تحليل السياسة العامة. سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريس في العلوم السياسية: (1). المركز العلمي للدراسات السياسية عمان (الاردن). 2002. ص 09.

policies والتي تكون لها تأثيرات هامة وخطيرة أحيانا كامتناع الحكومة من اتخاذ قرارات بشأن الحفاظ على البيئة. ورغم أهمية هذا النوع من السياسات فإنه يتم التركيز عادة على السياسات الايجابية Positives policies<sup>1</sup>، فالسياسة العامة هي تلك التي تطورها الاجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها. علما ان بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة من جانب النظام السياسي، وهؤلاء عادة هم المشرعون والقياديون والحكام والملوك والرؤساء والمجالس والهيئات العليا، فهم المسؤولون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في اطار صلاحياتهم التي تكون عامة ومحددة وليست مطلقة<sup>2</sup>.

وعليه فالسياسة العامة تشمل الواجهة التالية:

- 1- أنها تشمل الاعمال الموجهة نحو الاهداف المقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين فالسياسات العامة في ضوء الانظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث توا.
  - 2- انها تشمل البرامج والاعمال المتسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة والمنقطعة، انها وفقا لهذا الاطار تتضمن المراسيم الصادرة لتشريع القوانين، وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.
  - 3- وتشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية لمعالجة مشكلة السكن وتوزيع الاراضي أو الضابطة للتجارة أو الصيد، ولا تشمل ما تنوي الحكومة ان تفعله أو تعد لفعله، فعندما ترحو الحكومة ارباب العمل ان يرفعوا من مستوى اجور العمال ويحسنوا اوضاعهم المعيشية، ثم تترك الامر لهم فلا يفعلون شيئا، فان هذا الرجاء لا يسمى سياسة عامة لتحديد الاجور<sup>3</sup> بل مجرد وعود غير مؤسسة.
- والسياسة العامة لاسيما في شكلها الايجابي اي الأمرة ينبغي ان تكون شرعية و قانونية، حتى تصبح ملزمة للخاضعين لها، كتلك التي تنص على دفع الضرائب والرسوم، وهذا ما يحتم صدورها من الجهات المخولة بذلك وعبر المراحل والخطوات التي يستلزمها تحقيق الشرعية، ويمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة ادق حينما يجزأ الى اصنافه مثل مطالب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، الفوائد<sup>4</sup>، وليس من الضروري ان تظهر هذه الاصناف بنفس التسلسل من الناحية النظرية.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه. ص 09.

<sup>2</sup>- جيمس اندرسون: صنع السياسات العامة. ترجمة عامر كبيسي. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان (الاردن). 1998. ص 15.

<sup>3</sup>- احمد مصطفى الحسين: المرجع السابق. ص 16.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص 17.

ومن المهم التنويه الى ان السياسة العامة لها هدف واضح، فالأعمال التي تصدر عفويا أو تمثل اتجاه فرديا لصانعي السياسة العامة كالفساد والرشوة والمحسوبية، لا تشكل في حد ذاتها سياسة عامة، هذا وعملية صنع السياسات العامة بطبيعتها تتطلب الاختيار بين اهداف وبدائل وتتضمن عنصر الاختيار دائما لمقاصد معينة<sup>1</sup>، كما انه من المهم التنويه ايضا الى ان السياسة العامة تختلف في طبيعة اجراءات صنعها من دولة الى اخرى تبعا للنظام السياسي ودور الاجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها، الى جانب مجموعة من العناصر المتمثلة في الدستور المعتمد، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الاحزاب السياسية، جماعات الضغط، الصحافة والرأي العام، الإمكانيات والموارد المتوفرة، وطبيعة الظروف العامة للدولة<sup>2</sup>.

وقد زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، وتم التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها والتبصر في اهدافها ومضامينها وحتى اساليب تنفيذها، وذلك نتيجة لتعاظم دور الدولة وجدوى تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومي، فاضحت في كثير من الاحيان هي السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية<sup>3</sup>

#### ثانيا: السياسة العامة في الجزائر

تعزز صنع السياسة العامة في الجزائر مع توفر مصادر التمويل الناتجة عن الارتفاع القياسي والتصاعدي لأسعار النفط منذ 2001، وما افرزته من تطور ايجابي للمؤشرات الاقتصادية خصوصا الارتفاع الكبير لقيمة الناتج المحلي الاجمالي وتحسن ميزان المدفوعات واحتياط الصرف<sup>4</sup>، فقد مكنت الموارد المالية من التسديد المسبق للمديونية الخارجية، واطلاق مجموعة من المخططات التنموية بدءا ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004-2001). ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامجين التكميليين لفائدة ولايات الهضاب العليا والجنوب (2009-2005). والمخطط الجماعي (2010-2014)<sup>5</sup>. غير انه وفي ظل مظاهر اللامبالاة السياسية التي تبرز من حيث كون توجهات المواطن الجزائري نحو المواضيع السياسية ضعيفة للغاية، اذ انه لا يربط نفسه بأية طريقة ايجابية بالمؤسسات السياسية الوطنية ولا القضايا السياسية المحلية والجهوية، حيث يسود

<sup>1</sup>- احمد مصطفى الحسين: ص 10.

<sup>2</sup>- غارو حسيبة: دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر من 1997 إلى 2007. اشراف برقوق سالم. مذكرة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري. تيزي وزو (الجزائر) 2012. ص 15

<sup>3</sup>- واعة حنان: اصلاح السياسة العامة في الجزائر نموذجا. اشراف نور الدين لكحل. مذكرة ماستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2015. ص 25.

<sup>4</sup>- سامي غبغوب: تحليل السياسات لعامة البيئية في الجزائر. اشراف محمد رضا مزوي. مذكرة ماجستير. كلية العلوم السياسية والاعلام. جامعة الجزائر(3). 2013. ص 10.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه. ص 10.

الاعتقاد لديه بأنه غير مؤثر فيها<sup>1</sup>، وأن النظام السياسي لا يتيح له تلك المشاركة، ولعل ذلك يعود الى طبيعة الاطار السياسي من حيث انعدام المناخ الديمقراطي السليم وضعف العمل الدستوري، وسيادة نمط الحكم الفردي، علاوة على ان البيئة السياسية تتصف بغياب او ضعف مؤسسات المشاركة كالمجالس النيابية، والاحزاب، والمنظمات الجماهيرية<sup>2</sup> ولعل هذه الاوضاع هي التي قد لا تسمح للسياسة العامة في الجزائر من تحقيق اهدافها المرجوة، لكونها عموما لا تنبع من المصلحة العامة، بقدر ما ترتبط بمصالح ضيقة لفئات معينة، وهو ما يستدعي في كل الاحوال تفعيل دور المواطن الجزائري ليساهم في رسم السياسة العامة.

هذا: "وإذا افترضنا ان الحكومة قد تتحمل مسؤولية التدخل في كل القضايا التنظيمية فمahi الادوات التي تستخدمها، وهل ستتحوّل صلاحياتها الى مستويات ادارية فرعية ادنى ام انها تقدر التجانس الى الحد الذي يجعلها تحول التشريعات الى مستويات ادنى؟! "<sup>3</sup> إن عملية تحديد الاهداف التي تقوم الادارة الجزائرية بتحقيقها هي اذن عملية خارجة عن نشاط الادارة العامة. فتقوم به سلطة اعلى هي الحكومة، ولكن علوها لا يبرر اعتدائها على اختصاصات السلطة الادارية. رغم هذا التباين في الرؤية الا ان الادارة العامة ما هي الا جزء لا يتجزأ من البناء المؤسسي للدولة الذي يضطلع بمهمة الالتزام بتنفيذ السياسة العامة<sup>4</sup>.

وعندما لا تتمكن الرؤية من احداث التأثير المطلوب في توجيه الادارة ولفت اهتمام المواطنين الجزائريين الى صورته المستقبلية فإنها لا تصلح لأن تكون ذلك الاساس الذي تبنى عليه الاستراتيجية<sup>5</sup>، خصوصا ان الادارة الجزائرية هي التي تكلف بالنهوض والانجاز حسب ما تقتضيه القرارات الصادرة عن سلطات الدولة فهي تقوم بوضع افعال واجراءات مؤثرة من خلال المشاهد التطبيقية والممارسات العلمية ضمن برامج ومشروعات دعت اليها السياسة العامة، بالشكل الذي يؤكد على قدرة الادارة العامة من انجاز اهدافها<sup>6</sup>.

والراجح ان دور واضع السياسة في الجزائر مهما كان موقعه جهازا أو مستشارا أو مؤسسة تنتهي مهمته بمجرد تشريع السياسة والموافقة عليها، فالأجهزة الادارية غالبا ما تعمل في ضوء قوانين عامة تجعلها تتحرك في حيز واسع لتقرير ما تريد فعله فالسلطة السياسية لم تضيق بتاتا الخناق بصفة مطلقة، بل تركت هامش

<sup>1</sup>- راجع مادة: "السياسة العامة والنظام السياسي" على موقع منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية الاعلام والحقوق والعلوم الانسانية. تاريخ الدخول 2016/11/09 على الساعة 14:00 متاح على الرابط. 30DZJUSTGOO.COM1535/TOIC.

<sup>2</sup>- IBID

<sup>3</sup>- احمد طيلىب: دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. اشراف سعاد العقون. مذكرة ماجستير. كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر(3). 2007.ص16.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه. ص16.

<sup>5</sup>- مجيد الكرخي: التخطيط الاستراتيجي عرض نظري وتطبيقي. دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان (الاردن). 2009.ص85.

<sup>6</sup>- احمد طيلىب: المرجع السابق. ص35.

لإصدار اللوائح التنفيذية والتنظيمية وفق الحدود والصلاحيات المخولة لها في الهيئات المركزية أو المحلية<sup>1</sup>. وان كان هذا له انعكاسه السلبي في امكانية التلاعب بالسياسات العامة لكن ستكشف الأخطاء وتراقب إذا ما كان هناك اغفال حقيقي لهذين الاسلوبين وفق اطر سليمة وموضوعية<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: صيغ وسياسة الإسكان في الجزائر

#### أولاً: أزمة السكن في ظل الاصلاحات الوطنية

عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الاصلاحات الجزائرية انتعاشا ومسارا آخر اختلف عن سابقه في فترة النظام الاشتراكي ،وتجلى ذلك من خلال مختلف الجهود والاجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية كإعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي والترقوي، وهذا ابتداء من سنة 1993، التنوع في الانماط السكنية الحضرية كظهور السكن التساهمي في سنة 1995 وصيغة البيع بالايجار في سنة 2001<sup>3</sup>.

فمنذ بداية ما عرف بـ " سياسة التعديل الهيكلي " التي وقعتها الجزائر مع البنك العالمي سنة 1998 أخذت سياسة الإسكان تأخذ توجها آخر، حيث نص ذلك الاتفاق على ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع السكن وتنظيم سوق السكن من طرف الدولة<sup>4</sup>. وذلك بإيجاد الآليات القانونية التي تشمل مادياداريا البدء في سياسة السكن الحديثة وتمثل اساس في ضرورة المبادرة بسياسة أكثر فعالية من أجل تسيير القطاع وذلك بتحريره ماليا وترشيد مجال تدخل الدولة فيه<sup>5</sup>.

#### ثانياً: صيغ سياسة الاسكان في الجزائر

يمكن إجمال صيغ السكنات وطرق الاستفادة منها بالجزائر حسب الطبقات الاجتماعية ومستوى دخل كل مستفيد ويمكن اجمالها كالآتي:

1- السكن الاجتماعي: حسب المادة 09 من القرار المشترك المؤرخ في 1993/06/22 فإنه يعد سكننا اجتماعيا كل مسكن ممول من اموال الخزينة العمومية أو من ميزانية الدولة وتتدخل في تمويله باعانة أو تخفيض في نسب الفائدة تمنحها مباشرة الخزينة أو بصورة غير مباشرة عن طريق مؤسسات مالية مخصصة

<sup>1</sup>- المرجع نفسه. ص36.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص36.

<sup>3</sup>- راجع مادة: السياسة السكنية في الجزائر بعد الاصلاحات. على موقع بحوث جاهزة تاريخ الدخول 2016/11/10. على الساعة 09:00 متاح على الرابط <http://researchready.blogspot.com/2012/6/housing-ploci-in-algeria.html>

<sup>4</sup>- راجع مداخلة بن زين نوري: " السكن بالجزائر عامل للتنمية ومؤشر للسلم الاجتماعي ". في ندوة الاسكان التي تم عقدها من طرف جمعية العربي بن مهيدي. بتاريخ 2008/08/29. الجزائر. ص05.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه. ص05.

لهذا الغرض لاسيما الصندوق الوطني للسكن<sup>1</sup>، ولا يمكن للشخص أن يطلب منحه سكن اجتماعيا إذا كان يملك عقارا ذا استعمال سكني، أو يملك قطعة ارض صالحة للبناء، أو محلا تجاريا أو ارضا زراعية من شأنها أن تمنحه مداخيل مالية، أو أن هذا الشخص قد استفاد من سكن اجتماعي ايجاري، أو سكن اجتماعي تساهمي أو سكن ريفي أو سكن تم اقتناؤه في اطار البيع بالإيجار، أو كان قد استفاد من اعانة الدولة في اطار الشراء أو بناء مسكن، وتعني هذه الشروط في كل الاحوال زوج طالب السكن<sup>2</sup> وعلى الرغم من ان باقي الشروط تؤكد على انه لا يجب ان يستفيد من هذه الصيغة السكنية من لم يكن مقيما منذ خمسة سنوات على الاقل ببلدية اقامته المعتادة ولا يتجاوز دخل زوجة الشهرية اربعة وعشرين الف دينار جزائري 24000 دج. كما انه يجب ان يكون سن طالب السكن 21 عاما على الاقل عند تاريخ ايداع ملفه<sup>3</sup>.

الا ان كل تلك الشروط لا يتم احترامها في الغالب، علاوة على تماطل المسؤولين في الاعلان عن قوائم المستفيدين خوفا من الاحتجاجات العارمة التي يلجأ إليها المواطنون المقصيون في كل عملية توزيع لهذه السكنات، الامر الذي يخلط اوراق هؤلاء المسؤولين بسبب العدد الكبير من الملفات المودعة على مستوى المصالح المعنية لعقود طويلة؟!.

## 2- السكن الجماعي:

أ- السكن التطوري: تعود هذه الصيغة بالأساس إلى انجاز نواة سكنية بمساحة أرضية صغيرة للأسر المتوسطة الدخل التي تتحمل تكاليف اتمام اشغال البناء، الى جانب الحصول على اعانة مالية تقدمها الجماعات المحلية وقد ظهرت هذه الصيغة سنة 1995<sup>4</sup>، تميزت بـ:

- عرض الدولة للأراضي المهيئة بأسعار مدعمة لاستقبال هذه السكنات.
- انجاز الاشغال الكبرى للمشروع مجانا.
- قيام المستفيد بعملية التوسيع والاعمال النهائية مع الحصول على اعانة مالية.
- مساحة عقارية صغيرة نسبيا تتراوح ما بين 100 و150 متر مربع<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- المادة 09 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في: 1993/06/22.

<sup>2</sup>- راجع مقال سميرة بلعمري: " الشروق تنشر تفاصيل مرسوم قانون توزيع السكنات الاجتماعية" في صحيفة الشروق (الجزائر) في 2008/11/30

<sup>3</sup>- المرجع نفسه.

<sup>4</sup>- لمياء بولجمر: السكن الاجتماعي التساهمي في ولاية قسنطينة دعم للطبقة المتوسطة وتفعيل للترقية العقارية. اشراف محمد الهادي لعروق. مذكرة ماجستير. كلية علوم الارض الجغرافيا والتهيئة العمرانية. قسم التهيئة العمرانية. جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر). 2006. ص14.

<sup>5</sup>- لمياء بولجمر: المرجع السابق. ص14

غير ان هذه الصيغة عرفت فشلا مما ادى الى توقيف مشاريع جديدة برمج انطلاقتها سنة 1998 بسبب:

- الانتقادات الكثيرة التي وجهها المستفيدون لعجزهم عن اتمام الاشغال نظرا لارتفاع اسعار البناء وعدم قدرتهم المالية.
- عدم ادراك وفهم سير العملية.
- مساحات صغيرة ومخططات غير ملائمة.
- غياب عمليات المتابعة والاشراف وتأثيرها السلبي على المجال العمراني كونها انتجت ورشات بناء غير منتهية.<sup>1</sup> ولذلك تم التخلي عن هذه التجربة واستبدالها بصيغ اخرى.

ب- السكن التساهمي: وهو سكن ترقوي ذو طابع اجتماعي موجه للتمليك مدعم بإعانة مالية تمنحها الدولة للفئة المتوسطة من المواطنين ويتم انجازه في شكل برامج سكن جماعي، أو نصف جماعي وفردى، ويقتصر الانجاز في حدود الجدران والسقف مع استكمال كل المظاهر الخارجية للبنية في نمط النصف جماعي والفردى.<sup>2</sup>

3- البناء الريفي: يندرج السكن الريفي في اطار سياسة التنمية الريفية ويهدف لتنمية المناطق الريفية وتثبيت الساكنة المحلية، ويتمثل في تشجيع الاسر لإنجاز سكن لائق في محيطهم الريفي في إطار البناء الذاتي تتمثل مشاركة المستفيد في هذه الحالة في توفير قطعة ارض تكون ملكه ومشاركته في تنفيذ وانجاز السكن.<sup>3</sup>

4- البيع بالإيجار: هو العقد الذي يلتزم بموجبه ديوان الترقية والتسيير العقاري باعتباره المالك المؤجر، أن يحول ملك عقاريا ذا استعمال سكني لأي مشتر آخر فترة تحدد باتفاق مشترك وحسب الشكل الرسمي ويخضع لإجراءات التسجيل والاشهار وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وخلال الفترة المتفق عليها<sup>4</sup> فالبيع بالإيجار هو إذن صيغة تسمح بالحصول على المسكن بعد اقرار شراءه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الايجار المحددة في اطار عقد مكتوب.

وفي إطار البيع بالإيجار تم تسجيل نحو سبع مئة ألف طلب مودع لدى وكالة "عدل" حيث شكل اطلاق البرنامج السكني الجديد لعدل "الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره" الحدث الابرز لعام 2013، وقد كان يتعين على وكالة عدل تسوية الملفات العالقة لمكتتي 2001 و2002 قبل الشروع في استقبال المكتتين الجدد

<sup>1</sup>- المرجع نفسه. ص14.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه. ص15.

<sup>3</sup>- راجع القرار المؤرخ في 10 شعبان عام 1434 الموافق 19 يونيو سنة 2013. يحدد كفاءات الحصول على المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء سكن ريفي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 32. 23 يونيو 2013.

<sup>4</sup>- حميش عبد الرزاق: البيع للسكنات في الجزائر. اشراف معزز دليلا. مذكرة ماستر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم القانون الخاص. جامعة العقيد اكلي محمد اولجاج. البويرة (الجزائر). ص11.

حيث قامت بين نهاية جانفي وجويلية من سنة 2013 بتحيين حوالي 76000 ملف قديم وتم فتح باب التسجيل للمكتبتين الجدد في منتصف شهر سبتمبر 2013 عبر الانترنت في عمليات ضخمة لقيت تجاوبا كبيرا لدى المواطنين<sup>1</sup>، وقد تم انجاز وتسليم جزء كبير من وحدات هذه الصيغة في اواخر 2016، وخاصة في العاصمة الجزائرية وضواحيها، في انتظار استكمالها في باقي انحاء الوطن.

وعموما يمكن التأكيد على ان فكرة الطلب على المساكن وعدم وجود استراتيجية تنظيمية في هذا المجال اديا الى اشتداد المضاربة على سعر السكن، والى ارتفاع اسعار الايجار في القطاع الخاص الى مستويات تتجاوز قدرة الغالبية العظمى من الجزائريين، حيث تضاعفت الاسعار خمسة مرات منذ 2004.<sup>2</sup> ويسهم الاتجار غير المشروع بالمساكن العمومية الايجارية والمساكن العمومية المدعمة ايضا في زيادة المضاربة على اسعار السكن، ويبدو ان وكالات الايجار الخاصة تحدد في اغلب الاحيان معايير جائزة، مثل دفع مبلغ ايجار سنة مسبقة<sup>3</sup>

### الخاتمة

تعد ازمة السكن في الجزائر احد اهم التحديات التي تواجهها السياسة العامة، حيث عجزت مختلف الحكومات الوطنية منذ الاستقلال عن حلها، مع أنها من أهم عوامل التوتر الاجتماعي ومصدرا للعديد من الاحتجاجات والفوضى. وعليه فقد لجأت الدولة الجزائرية في سبيل حل تلك المعضلة الى انتهاج طرق وصيغ متنوعة لاسيما بين 2001 و2017 وكان من بينها: صيغة السكن بالإيجار وهو احد ابرز الصيغ التي حظيت بالتأييد من المواطنين، وخاصة وأن هذا النوع من الصيغ يعتمد على الامتلاك بالتقسيم من دون فوائد، بشرط أن يكون المستفيد من ذوي الدخل المتوسط اضافة الى هذه الصيغة تم الاستمرار في صيغة السكن الاجتماعي، وهو موجه للفئات المحرومة أو ذات الدخل الضعيف ويتسم بأنه مدعم من الخزينة العمومية.

وكذلك العودة الى صيغة البناء الريفي بالرجوع الى الريف لتوطين المواطنين فيه من خلال صيغة السكن الريفي، والتي يتم بموجبها منح المستفيد مبلغا كافيا للبناء في تلك المناطق. ولعل افضل الصيغ والتي لم يتم تبنيها للأسف هو توزيع الاراضي على المواطنين بهدف البناء فيها حيث ان الدولة لا تتحمل اي عبئ مالي يرهق كاهل الخزينة العمومية خصوصا وأن الجزائر دولة كبيرة تزخر بمساحات شاسعة.

<sup>1</sup>- و.أ.ج: "صيغة البيع بالإيجار تعود بقوة في 2013 بعد اعلان انجاز 230 الف وحدة سكنية" في صحيفة النهار (الجزائر) في 2013/12/29.

<sup>2</sup>- راكيل رولانك: تقرير المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق. (خاص بالجزائر). مجلس حقوق الانسان. الدورة التاسعة عشر البند 3 من جدول الاعمال تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان. المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية. منشورات الامم المتحدة. نيويورك. 2011. ص 14.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه. ص 14.

إلا انه رغم كل هذه الصيغ والبرامج لاحتواء ازمة السكن فإن الفشل والاحفاق رافق السياسة العامة في هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي بفعل الفساد الذي يشوب عملية البناء والتصميم والتوزيع وانتقاء مستحقي هذه السكنات، وهو ما يستدعي اعادة النظر في مختلف اوجه القصور في تلك الصيغ، والبحث عن بدائل افضل.



## إفريقيا: بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة

الدكتور نورالدين الداودي، أستاذ باحث في العلاقات الدولية والقانون الدولي

جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.

### مقدمة

نعيش نحن دول العالم الثالث في زمننا المعاصر فترة تحول اجتماعي سريع سواء في إفريقيا أو أمريكا الجنوبية أو آسيا... إننا نعيش و إن اختلفنا في التاريخ و الجغرافية عالمين منفصلين عالم أصيل بإرثه الحضاري و الثقافي العريق ممتد في الزمن إلى حضارات سادت و بادت، ولكن أصابه الوهن و الجمود . وعالم حديث براق يستلب العقل قبل العين بثقافته المعاصرة الوافدة من الشمال عبر قنوات الرقمنة و التكنولوجيا، و بين هذا العالم و ذلك هوة كبيرة.

فلقد تغيرت تركيبة مجتمعاتنا و تغيرت معها العلاقات و المشاكل ، و لكن لم تتغير نظرتنا لأنفسنا و لا لأفكارنا. إننا نفكر بأفكار مضت عليها قرون و نحسب أنها علاج لمشاكل اليوم، هذا ما يجعلنا نحن شعوب دول العالم الإفريقي فاقدين لبوصلة التقدم، لا نجد أجوبة لأسئلتنا، مستقبلنا ليس بأيدينا.

إن قارتنا قارة إفريقيا قارة المتناقضات فإن نظرت إلى مواردها فهي من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية و البشرية، و لكن من أفقرها من حيث التنمية، و إفريقيا و إن كانت قد تخلصت منذ ما يفوق الخمسين سنة من ويلات الاستعمار بفضل حركاتها التحررية، إلا أن التبعية و الارتهاج حالها، و إفريقيا ورغم جهودها للإنعتاق من واقعها بخلق مقومات التنمية من أجل مواكبة ركب التقدم إلا أن التخلف أضحى صفة لصيقة بها.

فهل قدر إفريقيا أن تكون قارة التخلف و قارة ألا استقرار و قارة المساعدات الإنسانية، و قارة المستقبل المجهول...؟!

إن إفريقيا و هي تعيش عصر التحولات المهولة تواجه مشاكل أكثر تعقيدا من ذي قبل تنعكس آثارها سلبا على الفرد و تؤدي إلى قصور الدول، إن المشكل هنا ليس أن نكون أو لا نكون، لأن المجتمعات لا تفنى و لكن التحدي يبقى قائم. و من ثم نتساءل في ظل هذا الوضع الإفريقي المتشردم هل من إمكانيات قارية تستطيع من خلالها الدول الإفريقية الانعتاق من هذا الحال نحو نهضة شاملة؟

إن الحديث عن الإمكانيات الأفريقية في تحقيق نهضة قارية يقتضي البحث و الخوض في معوقات هذه النهضة، و التي على ضوءها يمكن تحديد متطلبات الإقلاع التنموي، و ذلك من خلال البحث في الحلول الكفيلة بالخروج من هذه المعوقات، و التي تشكل في حد ذاتها مقومات القارة في تحقيق النهضة.

و عليه سيسعى إلى مقارنة هذا الموضوع و ما يثيره من إشكالات رئيسية و فرعية وفق مستويين من التحليل، المستوى الأول سيناقش معوقات التنمية بإفريقيا، أما المستوى الثاني سيتناول المقومات القارية لتحقيق النهضة الإفريقية.

#### أولاً: معوقات التنمية بإفريقيا.

تتمثل أهم المعوقات التي تقف دون تحقيق تنمية شاملة للقارة في إشكالية التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، و كذا إشكالية الحدود و انعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي، و لعل التساؤل الذي يطرح هنا هو إلى أي حد تساهم هذه الإشكاليات في الحيلولة دون تحقيق القارة الأفريقية لنهضة شاملة.

#### 1- إشكالية التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

رغم الفقر الذي باتت تعرف به القارة لدرجة أصبح سمة يتصف بها أغلب سكانها، إلا أن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم، و لعل هذه الثروات هي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر و وضعها المتخلف و التابع لوصاية الدول الامبريالية، فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الفلاحية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، و تساهم بحوالي 20 إلى 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي و المناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الفلاحي، ففي المناطق الاستوائية يتم زرع القهوة و الأناناس و الكاكاو و النخيل، و في مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ و الفول السوداني و الفلفل، و في مناطق الصحراء تزرع التمور و البلح و القطن و في حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم و الحوامض و الزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابوية هائلة إذ تساهم صناعة الخشب ب 6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية و تتوفر على جودة عالية من الأخشاب و تتركز في كل من إفريقيا الوسطى و الغابون و الكونغو و الكاميرون، إذ يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوروبي و إسرائيل و اليابان. أما في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

و من جانب آخر تتوفر أفريقيا على كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا<sup>(1)</sup> و زيمبابوي و شرق السودان، و النحاس المتواجد في زيمبابوي و السودان و الكونغو<sup>(2)</sup>، و البترول في دول ليبيا والجزائر و مصر و السودان و نيجيريا و غينيا الاستوائية، و تمتلك إفريقيا لوحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة 12 بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، و تتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا و النيجر و ناميبيا، و تملك إفريقيا وحدها نسبة 18 بالمائة من إجمالي إنتاج العالمي لهذه المادة و خزان احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياط العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمائة من إجمالي ألماس العالم و يتركز في كل من دول أنجولا و بتسوانا و الكونغو الديمقراطية و جنوب إفريقيا و ناميبيا، و الغريب في الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تم تمويلها بهذه المادة لدرجة أصبح يطلق على الألماس القادم من تلك المناطق بألماس الدم.

إلا أنه بالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، ظلت إفريقيا متخلفة اقتصاديا لجملة من الأسباب أبرزها عدم الاستقرار السياسي، و الانقلابات العسكرية المتوالية، و عدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال تلك الثروات التي تزخر بها القارة، و كذلك نقص الخبرة، و ندرة الكفاءات الفنية و قصور وسائل النقل و المواصلات و هشاشة البنى التحتية.

أما اجتماعيا فعلى صعيد التعليم تتميز أفريقيا بانخفاض مستوى التعليم حيث مازالت جل شعوب أفريقيا تعاني من الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى 50 و 60 بالمائة في العديد من الدول الأفريقية، الأمر الذي يهدد دول القارة في سلامة بنيتها الاجتماعية. كما أن الدول الأفريقية تصنف في مستويات متدنية على المستوى الصحي و تتفشى فيها أمراض فتاكة أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالإيبولا و الملاريا و الكوليرا، و السيدا، إضافة إلى انخفاض في مستوى المعيشة و سوء التغذية و الجهل بوسائل الوقاية و المبادئ الصحية العامة و نقص الأطر الصحية و الطبية<sup>(3)</sup>. و السؤال الذي يطرح هنا الا تعتبر هذه الإشكالات خاصة إفريقيا تعزى إلى الواقع الإفريقي نفسه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال إلى حد ما تكون بالإيجاب، و بالتالي لا تنتفي مسؤولية الدول و الحكومات الإفريقية في الوصول إلى هذا المستوى من التخلف، إلا أنه في مقابل ذلك لا يعني إنكار مسؤولية الاستعمار بوجهيه التقليدي و الحديث الذي يسعى جاهدا إلى إعاقة تطوير القارة الأفريقية، و هو ما كان له انعكاسات على القارة في المنظور البعيد، و أوصلها إلى الحالة التي هي عليه الآن، و هذا ما يحيل إلى تصنيف هذا التخلف

<sup>1</sup> - حيث تنتج جنوب إفريقيا وحدها حوالي 39 بالمائة من الإنتاج العالمي من الذهب.

<sup>2</sup> - نظرة على إفريقيا، تطلعات المؤسسات الاستثمارية حتى 2016. استطلاع وحدة ايكونوميست للمعلومات المحدودة 2013 ص 5.

<sup>3</sup> - صندوق النقد الدولي. أفاق الاقتصاد العالمي: تركات و غيوم و عدم يقين. دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية. أكتوبر 2014. ص 66.

بالرغم من مسؤولية الواقع الإفريقي و الحكومات الإفريقية، كإحدى مخلفات الإرث الاستعماري الأوروبي في إفريقيا<sup>(1)</sup>.

## 2- إشكالية الحدود وانعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي.

ترجع المشكلات التي خلقتها الحدود المرسومة بين الدول الإفريقية إلى الطريقة التي اتبعها الأوروبيون في تقسيم إفريقيا فيما بينهما أثناء مؤتمر برلين 1885 ، حيث لم تراعي الدول الأوروبية أي اعتبارات خاصة بالأفارقة مثل التجانس العرقي و اللغوي و التكامل الاقتصادي والإرث الحضاري، كما أن الدول الإفريقية لم تعط لها أي فرصة لإبداء رأيها، و إنما لعبت المنافسة و التسابق و الاستحواذ على مناطق النفوذ<sup>(2)</sup> دورا هاما في وضع الحدود.

و بعد إجراء عملية التقسيم لوحظ أن 30 بالمائة من الحدود السياسية في إفريقيا هي حدود متمشية مع خطوط الطول و العرض، و هو ما يسمى بالحدود الفلكية، و لذلك يمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين 1885، و قد ترتب على هذه الحدود عدة مشاكل بين الدول و نزاعات عقب فترة الاستعمار، و خاصة تلك الدول التي لها قبائل رعوية، فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدولة المجاورة.

و من خلال دراسة الخريطة الجيوسياسية لأفريقيا تتضح هذه الحقائق:

- أن عددا كبيرا من الوحدات السياسية التي أنشئت لا ترقى لاعتبارها دولة لأنها لا تمتلك كل مقومات الدولة.
- إن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عنه قيام وحدات سياسية مجزأة و مصنعة لأنها لا تشمل في الواقع أقسام بشرية أو طبيعية أو اقتصادية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.
- لم يراع عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض و عدد السكان، و حجم الإمكانيات، مثلا لو أخذنا منطقة غرب إفريقيا فشعوبها تربطهم سمات و أصول مشتركة عرقيا و ثقافيا، نجدها قد قسمت إلى عدة دويلات صغيرة.

و من هذا المنطلق كان الاستعمار يحيك هذه الحدود، ويرسمها مع العلم أنها ستفجر نزاعات و خلافات حدودية، انعكست على التوافق السياسي الذي كان من الممكن أن يحصل بين الدول الإفريقية، لولا النزاعات الحدودية و العرقية الذي خلفها عدم مراعاة تقسيم الحدود و مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي يبقي التقسيم العشوائي كما هو، ليحدث الخلخلة في التوافق السياسي بين الدول الإفريقية

<sup>1</sup>- جاك وودس. الاستعمار الجديد في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية. دار الحقيقة بيروت 1971 ص 67-70 .

<sup>2</sup>- محمد حسن العيدروس. الصليبيون والحملات الاستعمارية في شمال افريقيا. دار الكتاب الحديثة الطبعة الاولى 2014 ص8.

الحائزة على الاستقلال مما ترك ذلك إفريقيا تغرق في بحر من المشاكل والحروب والنزاعات الحدودية و العرقية و الإثنية، نتيجة للموروث الاستعماري الغير مراعي لأي خصوصية إفريقية.

و يوجد في إفريقيا ما يفوق 50 وحدة سياسية، منها 13 وحدة سياسية لا توجد لها منافذ بحرية، بينما عدد الدول الداخلية أو غير المطلة على البحر من العالم كله لا يتجاوز 18 دولة من أوروبا و آسيا و أمريكا اللاتينية. و قد زاد هذا الوضع من تفاقم مشكل الحدود و نتج عنه اضطرابات سياسية، و صراعات عرقية مسلحة بين مختلف الأجناس أدت إلى مقتل الآلاف من الأشخاص و يعتبر مثال الهوتو و التوتسي في رواندا، و كذا الحرب الإثيوبية الإريترية خير معبر عن هذا الوضع أمام مشاكل رسم الحدود.

### ثانيا: المقومات القارية لتحقيق النهضة الإفريقية.

إن متطلبات تحقيق النهضة القارية، رهين بانطلاقه من الواقع الإفريقي و عبر مستويين عمودي و أفقي، عمودي على الصعيد القاري و من خلال شراكات سياسية و اقتصادية، و أفقي عن طريق تحقيق التعاون البيئي فيما بين الكيانات الإفريقية.

#### 1- الشراكة السياسية والاقتصادية الإفريقية على المستوى القاري.

1.1 الشراكة السياسية: إن وعي البلدان الإفريقية بالتحديات التي تواجهها ، و قصور الإطار السياسي القاري السابق المتمثل في منظمة الوحدة الإفريقية عن مواكبة المشاكل المتجددة بالقارة، شكل لحظة تاريخية في توحيد معظم الإيرادات السياسية الإفريقية، بلورت في خلق فضاء قاري جديد يتميز بالمرونة و الشمولية و يضم أجهزة قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات العصر، فانبثقت على اثر ذلك القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ديسمبر 1999 ، و جاءت مباشرة بعد القمة الإفريقية في الجزائر يوليو 1999 ، و قد انعقدت هذه القمة الاستثنائية في سرت بليبيا و صدر عنها ما يعرف بإعلان سرت شتنبر 1999 الذي ينص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و أحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

و قد أصدر رؤساء دول و حكومات إفريقيا إعلان قيام الاتحاد الإفريقي رسميا في مارس 2001 على أن يدخل حيز النفاذ بعد اكتمال التصديق عليه من قبل ثلثي الدول الأعضاء، وقد اكتمل هذا التصديق بتوقيع نيجريا و من تم أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي يوليو 2002.

و يعتبر الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي خطوة مهمة في مسار البناء السياسي الإفريقي و في خلق فضاء قاري وتكتل جهوي، على غرار التكتلات الجهوية الأخرى في أوروبا و آسيا وأمريكا ، من شأنه أن يمكن إفريقيا من تجسيد إرادتها المستقلة سياسيا واقتصاديا ويوفر لها الآليات المؤسساتية والبرامج التي تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة و التقدم و والقضاء على الظواهر الملتصقة بالشعوب الإفريقية من حروب وأمراض فتاكة وأسباب التخلف.

و جدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي تواجهه إكراهات عدة تؤثر في مدى فاعليته، و من أبرزها مشاكل تمويل الاتحاد نتيجة عجز مجموعة من الأعضاء عن أداء مستحقاتهم السنوية و هذا أثر بشكل مباشر في استكمال هياكل الاتحاد و تعزيز إطاره المؤسسي المتمثلة في تفعيل صندوق النقد الإفريقي و المصرف المركزي الإفريقي<sup>(1)</sup>، كما أن الاتحاد يفتقر إلى آليات قوية لفرض السلم و منع نشوب الحروب و فرض مسألة حقوق الإنسان، فضلا عما سبق فالإتحاد يواجه تحديات كبرى فيما يخص تعثر التحول الديمقراطي و تكريس الثقافة الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية بالإضافة إلى تحدي الأمراض الفتاكة و المشاكل الاجتماعية.

**2.1 الشراكة الاقتصادية:** تعتبر الجماعة الاقتصادية من أهم المنجزات الهيكلية القارية التي حققتها الدول الإفريقية على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، و أقيمت وفقا لاتفاقية أبوجا التي وقعها القادة الأفارقة في يونيو 1991م و دخلت حيز النفاذ عام 1994م، و تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التعاون في كل المجالات كالتنمية و تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي و تعزيز آليات الاعتماد على الذات في الجانب الاقتصادي، و اعتمدت الجماعة الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف على خطة تدريجية من ستة مراحل، و بذلك فمن المقرر أن تقوم على نحو كامل عام 2028م إذا ما سارت الدول الإفريقية على الطريق المرسوم. وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء برلمان لعموم إفريقيا و إنشاء محكمة عدل إفريقية، كما أن الجماعة الاقتصادية الإفريقية مرتبطة من الناحية القانونية ارتباطا وثيقا بمنظمة الوحدة الإفريقية فالمادة 1/98 تنص على أن الجماعة جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، و أيضا المادة 1/8 تؤكد الارتباط المؤسسي بالمنظمة بنصها على كون مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية هو الجهاز الأعلى للجماعة<sup>(2)</sup>. و يبقى التساؤل المطروح في هذا الخصوص عن مستقبل الجماعة الاقتصادية في ظل انتهاء العمل بمنظمة الوحدة الإفريقية و تعويضها بالاتحاد الإفريقي.

لقد بدأ الاتحاد الإفريقي مهامه على الصعيد الاقتصادي من حيث انتهت جهود المنظمة التي خلفها، إلا أن الصعوبات و الإكراهات الآتية التي يواجهها هي أكبر من تلك التي كانت عليها من قبل<sup>(3)</sup>، إذ أن ضغوط العولمة و التطورات السريعة في التجارة الدولية، و تأسيس منظمة التجارة العالمية يؤثر سلبا على الاقتصاد الإفريقي، و خاصة في الشق المتعلق بالحفاظ على أسواقه التقليدية كالاتحاد الأوربي، أمام المنافسة الشرسة للقوى

<sup>1</sup>-الاتحاد الإفريقي. الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد الإفريقي تنهي أعمالها في مالابو. 29-6-2014. أنظر:

<http://summits.au.int/ar/23rd-ordinary-session-african-union-ends-malabo>

<sup>2</sup>- التقرير الاستراتيجي الإفريقي. جامعة القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية. مركز البحوث الإفريقية 2002-1001 ص 73.

<sup>3</sup>-Hamdi ,A. Hassan. Regional integration in Africa. Bridging the north-sub-Saharan divide. Published in 2011 by Africa institute of South Africa. P 58.

الأسويوية التي أصبحت تكتسح الأسواق العالمية ملحقنا الضرر بالصادرات الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك فزيادة نفوذ التكتلات الكبرى المتمثلة في المنظمات الجيوثقافية المرتبطة بالأقطاب و القوى الأجنبية على حساب المنظمات الإقليمية الإفريقية، يطرح مشكل تعدد الولاءات الإقليمية من خلال السعي وراء شركات خارجة المنظومة الاقتصادية الإفريقية.

كل تلك العوامل تعوق عملية الوصول بالتجمعات الإقليمية إلى الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وهذا ما تم بالفعل إدراكه من طرف المجتمعات الإفريقية من خلال سعيها إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية على المستوى القاري في سياق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) بحيث يتم ضبط إدارة العلاقات الاقتصادية الإفريقية الدولية، سواء فيما بين الدول والمنظمات والجهات الإقليمية، أو فيما بين هذه المنظمة والدول الأجنبية<sup>(1)</sup>.

ويمكن اعتبار هذه المبادرة إطار جديد للتنمية بإفريقيا يواكب طموحات القارة في تجاوز قوقعة التخلف و الانعتاق من الفقر عبر التكيف مع المتغيرات الدولية المتطردة و الانطلاق من الإرادة الإفريقية ذاتها لتحقيق أهداف التنمية<sup>(2)</sup>.

## 2- التعاون البيئي فيما بين الكيانات الإفريقية.

إن التطورات السريعة التي فرضتها العولمة في عالمنا المعاصر دفعت الدول الإفريقية في محاولة منها لمواكبة التحولات التي طرأت على منظومة الاقتصاد العالمي إلى التوجه لإقامة تجمعات اقتصادية إقليمية لتقوية الاعتمادات المتبادلة الإفريقية من خلال تحقيق التكامل و التبادل التجاري..

و لقد أنشأت في هذا الخصوص العديد من التجمعات الإقليمية الجديدة، كما تطورت تكتلات قارية أخرى كانت قائمة، و عموما يعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية تكتلات اقتصادية قارية، بحيث تشكل مجتمعتا ركائز المجموعات الاقتصادية الإفريقية، وتركز تلك الاتحادات اهتمامها بالدرجة الأولى على التعاون الاقتصادي و التجاري.

<sup>1</sup>- التقرير الاستراتيجي الإفريقي. جامعة القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية. مركز البحوث الإفريقية 1001-2002 ص 74.

<sup>2</sup>- فوزية خدا كرم عزيز. النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا. مجلة الأستاذ- العدد 201 لسنة 1433 هجرية -2012 ميلادية. ص 433.

و يعتبر اتحاد شرق أفريقيا<sup>(1)</sup> الاتحاد الأكثر تقدما حيث أطلق في 2010م سوقه المشتركة، وأعلن تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروف "بالكوميسا" في سنة 2009م اتحاده الجمركي. كما تسعى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي "سادك"، إلى تحقيق بعض التقدم في إبرام اتفاقيتهما للتجارة الحرة. وأنشأت "الإيكاس" المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منطقتها للتجارة الحرة في عام 2004م إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة في تفعيلها. ويسير كل من اتحاد المغرب العربي، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "الإيجاد"، وتجمع دول الساحل، ببطء في عملية التكامل الاقتصادي، نظرا للمشاكل والصراعات السياسية بين بلدان تلك الاتحادات.

و تهدف تلك التجمعات إلى إيجاد فضاء اقتصادي و سياسي من خلال إقامة اتحاد شامل قائم على إستراتيجية تنمية تكاملية تشمل الاستثمار في كافة المجالات و إلغاء القيود على حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال و الإقامة و الملكية، كما تسعى إلى احتواء بؤر التوتر و تسوية الصراعات فيما بين الدول الأعضاء، و ذلك بما يعزز و يتكامل مع الجهود الإفريقية الأخرى و الهادفة إلى تحقيق وحدة إفريقية قارية شاملة.

و على الرغم من التقدم الذي تحرزته بعض التكتلات الاقتصادية الإفريقية النشطة، إلا أن بلوغ مسألة التكامل الاقتصادي تعتره صعوبات جمة أبرزها عدم وجود كفاية حقيقية للإرادات السياسية من أجل تنفيذ خطط التكامل، تغليب الصراعات السياسية على المصالح الاقتصادية، عدم موائمة البنى التحتية مع التكامل المادي، تجاوز الأهداف والغايات للإمكانيات الفعلية. إلا أنه و رغم كل هذه الصعوبات تبقى تلك التكتلات الاقتصادية إطار مؤسسي قاري يتيح فرص كبيرة لتحقيق التنمية لشعوب القارة ما إن تم تأهيل تلك المجموعات و مواءمتها مع الاستراتيجيات و سياسات البلدان الإفريقية.

### 3- تطبيقا كيف يمكن للدول الإفريقية تجاوز معوقات التنمية نحو نهضة إقليمية.

لقد وصلت ظاهرت التخلف في إفريقيا إلى درجة بالغة الأهمية، في الوقت الذي أصبحت حكومات كافة دول القارة مطالبة بالخروج من هذا الوضع، فما الحركات التمردية التي نعيشها كل يوم من شعوب القارة المنددة بسياسات أصحاب الحكم، إلا صورة معبرة عن رفض هذا الوضع و تجسيد حقيقي للمطالب الملحة لتغيير الواقع الإفريقي .

و العبرة من مواجهة هذا التخلف ترجع بالمقام الأول إلى إعطاء قيمة للقدرات و المؤهلات الذاتية الإفريقية و تعزيز الكفاءات من أجل الاستغلال الكامل و الحكيم لمقومات القارة الإفريقية، وذلك من خلال استثمار

<sup>1</sup>- صندوق النقد الدولي. أفاق الاقتصاد العالمي: الآمال و الواقع و المخاطر. دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية. أبريل 2013. ص 68.

جميع الطاقات المتاحة للدول الإفريقية في مشاريع تنميتها، بالعمل على تنمية جميع قدرات بلدان القارة من طاقات بشرية وطاقات طبيعية واستغلالها بشكل علمي عبر التخطيط الواعي المطابق لمصادر الإنتاج والتخطيط لإقامة صناعات صغيرة في بداية مراحل التنمية مطابقة للإمكانيات المتاحة في الدول الإفريقية نفسها، والاعتماد على القوى الخارجية في حدود شروط معينة تراعي الواقع التنموي، ووضع خطة للتعليم على أساس توفير الأطر العلمية الوطنية على المدى الطويل، بحيث تحقق الاستقلال العلمي والتكنولوجي، لأن الاستقلال الاقتصادي والسياسي لا قيمة له ما لم يتحقق الاستقلال العلمي والتكنولوجي و حتى لا تستمر الدول النامية مربوطة بعجلة التخلف العلمي مادام اعتمادها سيكون مقتصرًا على الخبرة الأجنبية.

و في مواجهة المبادلات الاقتصادية المتكافئة، على الدول الإفريقية أن تبني خطتها للتنمية في المراحل الأولى على أساس تغيير أسلوبها البدائي سواء في الإنتاج الزراعي أو في استخراج المعادن بحيث تخرج من قوقعة الاعتماد في مقوماتها الاقتصادية على المواد الأولية والزراعية المصدرة بالسعر العالمي المنخفض، إلى أسلوب علمي ومنظم<sup>(1)</sup> يضمن إجراء عمليات تحسين وتصنيع ولو لمرحلة أو بعض مراحل تصنيع المواد الأولية تعود على المنتج وعلى المجتمع بدخل محترم يمكنها من المضي في السير على طريق التنمية، ويلعب هنا سعر التكلفة وتخفيضه إلى أقصى حد ممكن في إنتاجيات الدول الإفريقية ( بالنظر إلى التوفر على المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة) دورًا أساسيًا في منافسة صناعات الاحتكارات العالمية<sup>(2)</sup>.

و لمواجهة التمويل الخارجي يتعين على الدول الإفريقية أن تعمل على أن تدخر جزء من عملاتها التي تستورد بها المواد المصنعة من الدول الأجنبية، وتوجه هذا الادخار للاستثمار في المواد المصنعة والوسيلة والضرورية فقط لتسيير عملية الإنتاج والتنمية على أن يبدأ في مراحل التنمية الأولية بالمشاريع التي تعود بعائد سريع و مرتفع نسبيًا، وتأطير الاستهلاك وضبط التزايد السكاني حتى تسير في تصاعد جنبًا إلى جنب في عملية التنمية، والعمل قدر الإمكان على تشجيع المدخرات الفردية لاستثمارها في مشاريع مدرة للدخل وبذلك تحد إلى حد بعيد من القروض والتمويل الخارجي.

أيضا في مواجهة تداعيات التفاوتات الدولية و في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى، لا يوجد حل أمام الدول الإفريقية للتغلب على حالة اليأس من الوضع القائم إلا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية البينية (فمثلا عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي يفوت للدول المكونة له من 2 إلى 3 نقاط من الناتج القومي الخام) والإسراع إلى فض النزاعات العنصرية، وفض منازعات الحدود، و انتهاز فرصة التنظيمات القارية على المستوى الإفريقي لتثبيت دعائم التنمية والتكامل الاقتصادي.

<sup>1</sup>- منظمة العمل الدولي. الانتقال من الاقتصاد الغير منظم الى الاقتصاد المنظم. التقرير الخامس. مؤتمر العمل الدولي الدورة 103 السنة 2014، ص 31.

<sup>2</sup>- محمد عبد الفتاح أبو الفضل. الاستعمار الجديد والدول النامية. دار النشر القاهرة 1969 ص 51.

و كل ذلك يتأتى عبر تأهيل الحقل الديمقراطي و إفراز كفاءات غيورين على المصلحة الوطنية، تتوحد على المستوى القاري مشكلين جميعا جهة متجانسة أمام الاستعمار الجديد و أساليبه، و للقضاء على التفتيت و التقسيم و الخلافات التي ورثها الدول الإفريقية على الاستعمار القديم، حتى تتفرغ بكل إمكانياتها البشرية و العقائدية و الاقتصادية لمعركة التنمية و التصنيع و التي هي أساس مقاومة تحديات النهضة الإفريقية.

#### خاتمة

مما لاشك فيه أن أفريقية كانت ساحة للكفاح من أجل الاستقلال كغيرها من القارات خاصة آسيا، مع العلم أن أفريقيا من القارات التي كانت سباقة إلى جذب أنظار الدول الاستعمارية إليها، ابتداء بما عرف بالاستيطان إلى التغلغل الاقتصادي، ثم اقتسام أفريقيا ما بين المستعمرين (مؤتمر برلين) و بعد أمد طويل من الاستغلال الفاحش لكل مكونات أفريقيا البشرية و الطبيعية ... اجتاحت أفريقيا حركة تحريرية زاوجت بين النضال السياسي و الكفاح المسلح و التقت الحركة التحررية الأفريقية مع نظيرتها الآسيوية لتشكل نموذج التعاون الأفروآسيوي الأول من نوعه.

إن هذه الروح حول التوحد على قضايا مصير شعوب العالم الثالث، هي التي تحتاجها الدول الإفريقية الآن، فإفريقيا في حاجة إلى أن تستجمع طاقاتها ووطنيا، و أن تلتقي بها قاريا.

فرغم كل العوائق و الإشكاليات القائمة فإن القارة الأفريقية لها من المقومات ما يحقق لها النهضة الشاملة، و جوهر هذه المقومات يكمن في التنمية البشرية المراعية لخصوصية شعوب إفريقيا، و انطلاقا من الواقع الأفريقي و عبر العمل على دعم الثقة في الشراكات القارية الأفريقية في العديد من المجالات الاقتصادية و السياسية و الأمنية و استحضار روح التحرير في المخططات التنموية للقارة الإفريقية لمواجهة ظاهرة التخلف و فتح أفق للمستقبل.

## تلخيص كتاب

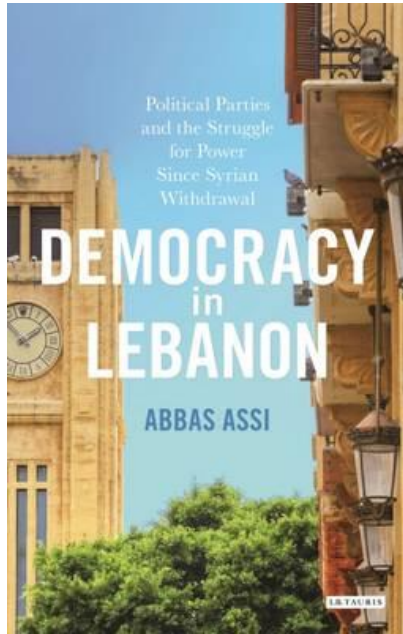
### Democracy in Lebanon: Political Parties and the Struggle for Power Since Syrian Withdrawal

الديمقراطية في لبنان: الأحزاب السياسية ونضال السلطة بعد الانسحاب السوري

المؤلف: عباس عاصي، دار النشر: L.B. TAURIS, London ، عام 2016، عدد الصفحات: 246.

ISBN: 978-1-7845-3093-8/Ithaca, NY, Cornell .

لخص الكتاب: د. عبد الهادي العجلة، معهد أنواع الديمقراطية، جامعة جوثنبرج السويد.



احتل لبنان منذ سبعينات القرن الماضي مكانة واسعة بين علماء السياسة والباحثين وفي مراكز البحث العلمي كمكان خصب لدراسة النموذج التوافقي للديمقراطية. وبالرغم من مئات الأبحاث والكتب التي حاولت الإجابة على العديد من الأسئلة التي تتعلق بنموذج لبنان التوافقي (بعيداً عن فشله او نجاحه) الا ان لبنان يستمر في احتلال مكان مرموق للباحثين اللبنانيين والعرب والغربيين . وتنبع أهمية هذه الدراسات من أمرين: المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية التي تؤثر على لبنان ونظامها السياسي مما يتيح للباحثين انتاج علمي يتتبع هذه التغيرات والسبب الاخر هو بروز نخبة باحثين محليين وعرب بعيداً عن هيمنة الباحثين الغربيين في الموضوع الشأن اللبناني وهو ما يعطي نزعة جديدة تتميز بالابتعاد عن

الاعتماد على المؤسسة البحثية الغربية في انتاجها العلمي المتعلق بالشأن العربي. وثمة أهمية أخرى لهذه الدراسات في أنها تملئ الفجوة التي فرزت بعد استحواذ قضايا أخرى كلاجئين والتطرف والحرب على العراق طاولات الباحثين بشكل عام.

يتألف الكتاب من ستة فصول غير المقدمة والخاتمة. تتشكل المحاجة الرئيسية للكتاب بمجمله أن العائق الأساسي للديمقراطية في لبنان هو نظامها السياسي الحالي والمتمثل في نظام "الديمقراطية التوافقية".

كما يركز الكتاب على فترة ما بعد الانسحاب السوري من لبنان بعد تدخل تواجد عسكري سوري دام أكثر ثلاثة عقود. كما يحتاج الكتاب بان الانسحاب السوري من لبنان شجع الأحزاب السياسية المبنية على نبرة طافية توظيف لغة طائفية حادة لتعزيز مكانتهم الشعبية بين تابعيهم وجمهورهم. في المحصلة يطرح الكاتب سؤالاً جوهرياً يحاول الإجابة عليه من خلال الست فصول وتتبع الأحداث والتفاصيل السياسية في لبنان والمنطقة. والسؤال هو " هل نظام "الديمقراطية التوافقية" للحكم في لبنان قادر على تعزيز الديمقراطية والاستقرار في ظل وجودها الجغرافي في منطقة متقلبة ومتغيرة سياسياً وخصوصاً بعد الانسحاب السوري من لبنان.

في الفصل الأول يحاول الكاتب أن يبدأ الكتاب بإعطاء الكاتب بعض المفاهيم الأساسية حول نظام الديمقراطية التوافقية. كما يُفصل الكاتب نقاط ضعف النظام الديمقراطي التوافقي بعد توضيح النقاط الأساسية للنظام الديمقراطي التوافقي التي وضعها عالم السياسي Lijphart وهي الشروط المرجعية التي يجب ان تتوفر في أي مجتمع من اجل نجاح هذا النظام ومن اهم هذه الشروط هي عدم وجود طائفة ذات أغلبية وأن يكونوا ذات الحجم تقريباً وعدم وجود فجوة كبير في الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وان يكون عدد الطوائف قليل نسبياً وعدد سكان البلد صغير نسبياً الي جانب وجود تهديد خارجي. أما المكونات الأربعة التي يجب أن تكون متوفرة لنجاح النظام أيضا هي : تحالف واسع ، درجة عالية من الاستقلالية للطوائف، التناسبية في التمثيل السياسي والفيتو المتبادل لجميع كحق لجميع الطوائف. في هذا الفصل يوضع بالتفصيل تلك المكونات كإطار عام قبل الولوج لدراسة الحالة اللبنانية بالتفصيل.

في الفصل الثاني يحتاج الكاتب أن فشل النظام التوافقي اللبناني في توفير استقرار سياسي وتعزيز لديمقراطية يرجع لسببين رئيسيين وهما نقاط الضعف التي يعاني منها النموذج التوافقي للديمقراطية وكذلك غياب بعض الشروط المرجعية او الأساسية التي يجب ان تكون متوفرة لنجاح ذلك النموذج من أنظمة الحكم. وفي هذا الفصل يعطي الكتاب مجال واسع لسردية التاريخ السياسي اللبناني خصوصا وثيقة الميثاق الوطني سنة 1943 واتفاق الطائف سنة 1989 والذي أعطي السوريين الحق وشرع وجود قوات سورية في لبنان حتى عام 2005 ومن ثم يشرح الكاتب سبل التدخل السوري في لبنان حتى عام 2005. بالإضافة لذلك يحاول الباحث أن يدرس كيف أعطى النموذج اللبناني فرصة كبيرة للتدخلات الخارجية وإتاحة فرصة للأحزاب السياسية اللبنانية بناء تحالفات إقليمية. ويعتبر هذا الفصل الأهم في الكتاب نظرا لتحليل النظام اللبناني من خلال الاطار النظري لفصل السابق ويفصل بشكل كبير نقاط ضعف النظام التوافقي في الحالة اللبنانية. كما يشرح كيفية تشكل التحالفات السياسية اللبنانية خصوصا فريقي 8 آذار و 14 آذار (ص 65) مفسرا بشكل كبير الحالة السياسة المحلية والإقليمية التي ساعدت في تشكيل الفريقين خصوصا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. وفي تفاصيل فشل النظام التوافقي اللبناني فان الباحث يحتاج بان عدم وجود توافق على المبادئ الأساسية بشكل عام وخصصوا سلاح حزب الله والتمثيل النسبي للطوائف والسياسة

الخارجية (ص72). كما يستنتج الباحث بان الاستقلالية المذهبية في إدارة شئون طوائفها أدت لمفعول عكسي أمام النظام التوافقي الديمقراطي، فأصبحت الاستقلالية توسع الفجوة بين الطوائف وتعمل على محو الهوية اللبنانية الجمعية بدل تعزيزها والمحافظة عليها(ص76). وكما يوضح دور الزعماء السياسيين وأحزابهم في بناء محاور إقليمية ومحلية أدت لتقويض أساسات النظام التوافقي وعززت من المذهبية وبتا تحالفات داخل الطوائف وخارجها بناء على المصالح الشخصية (ص78).

في الفصلين الثالث والرابع يدرس الباحث عملية ديمقراطية النظام السياسي اللبناني قبل وبعد الوجود السوري في لبنان. ويحاول الكاتب ان يوضح أن النظام التوافقي في لبنان عزز من قدرة سوريا على التدخل في الشئون اللبنانية وساعدت على هيمنة سوريا على لبنان قبل الانسحاب وعززت من الطائفية والصراع الطائفي بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005. كما يوفر الكاتب تحليل لكيفية ادارة الصراع داخل الأحزاب اللبنانية والطوائف ذاتها وفيما بينها (ص115) خصوصا بعد الانسحاب السوري من لبنان. ويقول الباحث بان احد أسباب نشوب هذه الصراعات هو محاولة الأحزاب تحشيد طوائفها لتمكين الزعماء عبر لغة طائفية وتعزيز الخوف من الآخر لتوسيع وتعزيز حصة أكبر من المصادر سواء سياسية او اقتصادية.

في الفصل الخامس يناقش الكاتب المتغيرات الخارجية التي عززت تدخلاتها في لبنان بعد عام 2005. ويدرس هذا الفصل كيف أن النظام التوافقي اللبناني شجع الأحزاب السياسية اللبنانية على استعطاف أو طلب تدخلات خارجية من خلال بناء تحالفات مع قوى إقليمية ودولية. هذه التحالفات الدولية مع وجود الصراعات الداخلية أثرت بشكل كبير على أداء الأحزاب اللبنانية وعززت من عدم الثقة فيما بينها والتي بدورها كان لها نتائج سلبية على الاستقرار السياسي وعملية الديمقراطية في لبنان. ويوضح الكاتب أشكال التدخلات الخارجية والتي قسمها الى ثلاث أقسام هي مساعدات عينية كالمعلومات والسلاح والأخرى سياسية ومعنوية خصصوا على الساحات الدولية والثالثة ثقافية وتعليمية. وبناءً على ان الأحزاب اللبنانية مهدت وطلبت المساعدات الخارجية لتعزيز مواقفها وحصصها الداخلية في لبنان واستعداد الأطراف الدولية للعب دور أكبر خصوصاً مع الأحزاب المبنية على أساس طائفي في لبنان. أدى ذلك لتعزيز الصراع بين الأحزاب انفسها من جهة وبين الطوائف ذاتها. ولذلك أصبح من الصعب على الاحزاب اللبنانية قبول إصلاحات سياسية (ص173).

في الفصل السادس يناقش الكاتب مرحلة ما بعد 2011 في سوريا ودخولها الحرب الاهلية وانتخابات 2013 في لبنان. في هذا الفصل يناقش تأثيرات الحرب السورية على الداخل اللبناني والسياسة الداخلية اللبنانية وخصصوا تأجيل الانتخابات البرلمانية 2013 في انتظار نتائج ما يحدث في سوريا لتعزيز الحصة السياسية والتمثيل الطائفي بناء على نتائج الحرب السورية. في هذا الفصل يبرز الباحث فشلين للنظام التوافقي اللبناني وهما: أولاً، التوزيع الطائفي للمصادر العامة في الدولة أجاج الصراع بين الطوائف وداخل الطوائف. ثانياً، شجع الأحزاب السياسية اللبنانية المبنية على أساس طائفي من طلب مساعدة خارجية او الاستقواء بالخارج في اطار المنافسة الداخلية.

وبالرغم من أن الكتاب يوفي الشرح بشكل كبير حول أحداث وتفصيل ما بعد عام 2005 إلا أنه يفتقر للعديد من المحاور التي تحتاج لربطها بالكتاب ومحااجته. وفي الأسفل سأوضح أهم هذه النقاط.

أولاً: بالرغم من إعطاء الكاتب بعض التاريخ حقه في أحداث الكتاب وخصصوا ما قبل عام 2005 إلا أن الأحداث السياسية الناتجة عن الوجود ومن ثم الانسحاب التاريخي للجيش السوري من لبنان مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن تفكيك حالة الانسحاب السوري من حالة لبنان كجزء من سوريا الكبرى ما قبل تأسيس لبنان الكبير. فالقارئ ربما يحيد عن فهم مضمون الوجود السوري والخلاف اللبناني- اللبناني ومن ثم تحول الخلاف في لبنان بعد عام 2005 لخلاف سني-شيعي كقيادة محاور. ولعل كتاب أسامة مقدسي أحد أهم الكتب التي حاول فيها الربط بين الأحداث التاريخية والطائفية بتفصيلها بتعريب مسهب حول الديمقراطية التوافقية التي يحاول هذا الكتاب تفكيكها<sup>1</sup>. وربما عنوان الكتاب بتقسيم الزمان إلى 2005 (قبل وبعد) بالرغم من أن الانقسام الطائفي والاشتباك السياسي قد سبق الانسحاب السوري على مدار سنوات. فربما عنوان يعكس حالة الطائفية الجديدة أو التعبئة الجديدة في لبنان يكون معبراً بشكل أكبر عن محتوى الكتاب.

ثانياً: يغفل الكتاب عن تفاصيل الميثاق الوطني وإخراجه وتفصيل اتفاق الطائف وكيفية الوصول إليه. وهنا نسجل على الكاتب نقطة اغفال المراجع العربية التي تتحدث عن تفاصيل الاتفاقيات وكيفية الوصول اليهم بتدخلات خارجية أو تحت ضغوط خارجية في ظل ظروف حساسة ومعقدة. وهنا أحاول أن أربط بين كيفية الوصول للطائف وعدم تنفيذها بالكامل ومن ثم فشلها وكيف أدت لزيادة الطائفية والفساد وما في هذا الكتاب وكتاب البرت منصور أحد القائمين على الاتفاق<sup>2</sup>. وهذا يجعل الكتاب يعاني من فجوة مهمة بالرغم من الحديث والتحليل في الكتاب حول الطائف والميثاق الوطني من خلال الأدبيات الغربية أو بالاعتماد عليها. إن التاريخ مرتبط ببعضه ولا يمكن فصل التطور التاريخي لحدث ما عن جذوره الطبيعية التي أوصلته للحالة الأنية. وربما القارئ يحتاج لطرح تفاصيل إضافية لكي تصل الصورة الشاملة والكاملة.

ثالثاً: من المهم لأي دراسة تتعلق بالطائف أن تعرج على إرهابات ونتائج الطائف على مكونات المجتمع بشكل عام. لقد كان تركيز الكتاب بشكل كبير على وحدة دراسة كالأحزاب أو الدولة أو الشخصيات السياسية وتحالفاتها وأغفل بشكل كبير المواطن اللبناني وكيفية التأثير على الثقة العامة في المؤسسات ومن ثم الثقة المجتمعية التي أثرت بشكل سلبي على رأس المال الاجتماعي على لبنان نتيجة المحاصصة الطائفية وعدم الثقة في النظام القضائي وكذلك المجتمع المدني<sup>3</sup>. كما أن الكتاب يغفل عن جزء مهم كيف إن الديمقراطية

<sup>1</sup>Makdisi, Ussama. *The culture of sectarianism: community, history, and violence in nineteenth-century Ottoman Lebanon*. Univof California Press, 2000.

<sup>2</sup>البرت منصور، الانقلاب على الطائف. دار الجديد للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣

<sup>3</sup>Alijla, Abdalhadi. "Between inequality and sectarianism: who destroys generalised trust? The case of Lebanon." *International Social Science Journal* 66.219-220 (2016): 177-195.

التوافقية أدت لتثبيت واستمرار وتشعب الفساد داخل المؤسسة اللبنانية بشكل كامل سواء العامة او الخاصة<sup>1</sup>. ويمكن العودة لكتاب فواز طرابلسي الذي يحتوي على تشريح كامل للفساد وأشكاله التي سببها الطائف بعيداً عن المدخل السياسي. ويمكن من خلال ذلك محاولة الإجابة او الربط بين الفساد والنظم الديمقراطية التوافقية بشكل عام وخصوصا في لبنان حيث تتداخل الاصلاحات النيوليبرالية مع التوافقية والمصالح الشخصية.

يضعنا هذا الكتاب أمام انتاج علمي وبحثي جيد حول لبنان ونظامها السياسي التوافقي في توقيت حيث تتنافس الأحزاب اللبنانية فيما بينها لخوض غمار الانتخابات التشريعية تموز 2018. هذا الكتاب إضافة نوعية حول البحث في النظم السياسية في المنطقة وخصوصا النظام اللبناني حيث يعتبر الأكثر بحثا في المنطقة نظراً لخصوصيته وخصوصية لبنان. سوف يشكل الكتاب إضافة لطلاب وباحثين دراسات الشرق الأوسط والأنظمة السياسية في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بشكل عام بالرغم من مما يعانيه الكتاب من بعض الفجوات التي لا تقلل من قيمته العلمية

---

<sup>1</sup>Haugbolle, Sune. "Spoils of Truce. Corruption and stat building in Postwar Lebanon." (2014): 473-475.





مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2018